

الشيخ الشيخ المحلى

على من هاج الطالبين للام التوى وبها مشه حواشى شهاب الدين القليلي في
اول كل صحيفة مستقلة مفضولة فيها وبين غنيها بجداولين واما حاشية عميرة وحاشية
لهادى بلا استغلال فاسلم للاشارة ففخ لالا الشطو وما لم يصلح ففي الهامش مطوي
بلا ابقاء حرف ولا عن كلمة وشحن اطرافه الحاشية من تلك الحواشى
بمقريش العلماء الاعلام من المعين ونزيت بنفائس الفوائد
والزوائد التي هي في الحقيقة كالفرايد المله فطة من بطون
الكتب المعيرة المعتمدة المتداولة بين علماء أهل
الاعتناء فكل ما فيه مصحح الطائفة
الشريفة بالاعضاء الشريفة وحل
لما فيه مغل الغاية الانهزام
والجهد على التوفيق
بشاهة
طريق

تتميز من غير الانسان التوفيق الشبان
بلا تخلف وانما هو اللام
فلا تخلف على ذلك فمما فوط اقدم
فلا تخلف على ذلك فمما فوط اقدم

طبع بالمطبعة الاسلاميية لمحمد ميرزا مازنوف في بلكة عيز خان شورو
على نفقة الشيخ العالم الحاج قمل علي الاقوشى وشركائه



اور کائنات اربعہ فقر و فقر
وہ و مصنفہ ابن حجر

[illegible]

٢

۲

• • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •

لا مكالها ولا لبيئته والمفلس سبوحكم اقرارها في باب الحكر
 والتفليس وقيل اقرار الرقيق بموجب عقوبة بكر الحريم
 كالقتل وقطع الطرف والزنا وشرب الخمر والقذف و
 السرقة لجعله عن الهمة في ذلك فان كل نفس مجبولة
 على حياة الحياة والاحترار عن الآلام واظهر القولين انه
 يضمن مال السرقة في ذمته تالفا كان او باقيا في
 يه او يدا لبيد اذا لم يصدق فيه فيها فان صدقه تعلق
 برقبته والثاني يتعلق برقبته ولو اقر دين جنائيه
 لا تجب عقوبة كجنائيه الخطا واثلا فاما كذب
 السيد في ذلك تعلق بذمته دون رقبته يسع به اذا
 عتيق وان صدقه السيد تعلق برقبته فبائع فيه الا
 ان يفدي به السيد باقل الامر من قيمته وقدر الدين

• • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •

• • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •

• • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •

• • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •
 الرقيق فاما المالك كالخادم والمفوض
 فلا مال له ولا مال له في الرقيق كما لو بيع
 في نفسه الرقيق في الرقيق في نفسه
 كان حيا ياله ولا ياله في نفسه
 • • • • •

القطع بالاول وعلى الثاني الاختيار في كونه وارثا
 بحال الموت وفي قول بحال الاقرار وعليه لو اقر لزوجته
 ثم ابانها ومات لم يعمل باقراره ولو اقر لأجنبية ثم تزوجها
 ومات عمل باقراره ولو اقر في صحته يدين لانسان وفي
 مرضه يدين لاخر لم يقدم الاول بل يساويان كما لو اقر
 بهما في الصحة او المرض ولو اقر في صحته او مرضه يدين
 لرجل واقر وارثه بعد موته يدين لاخر لم يقدم الاول في
 الاصح لان اقرار الوارث كقرار المورث فكانه اقر
 بالدينين والثاني يقدم الاول لانه بالموت نحل
 بالتركة فليس للوارث صرفها عنه ولا يصح اقرار مكره
 على الاقرار ويشترط في المقر له اهلية الاستحقاق المقر
 به فلو قال هذه الديانة على كذا فلغولانها ليست اهلا

على غنى وعلى لان اللام تذل للملأ
 او الثوب الغلاب فابيح صغر الوصف
 وكان مفسد في افغان الحور
 ان كان المبرر منكرا عجزت زوايا غلا اما
 على او غنى قال كفى للبرق ذال
 ربح

٨

١٠. يلى اوتقم بها مرفا القصر اذ انقضا خب
 مئب طوم سئفها منه

[illegible]

۱۴

••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة

••• وفي قوله
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة

••• عليا يقول الكلام
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة

••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة

••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة

فَاِنْ كَانَتْ دَرَاهِمُ الْبِلَادِ الَّتِي قَرِيهِ تَامَّةُ الْوِزْنِ فَاصْحَحْ
 قَوْلَهُ اِنْ ذَكَرَهُ مُتَصِلًا بِالْاِقْرَارِ وَمَنْعَهُ اِنْ فَصَّلَهُ عَنْ
 الْاِقْرَارِ كَالِاسْتِثْنَاءِ وَفِي قَوْلٍ مِنْ طَرِيقَةٍ فِي الْمُنْتَقَلِ لَا
 يَقْبَلُ عَمَّا بَاوَلَا كَلَامٍ وَفِي وَجْهِهِ فِي الْمُنْتَقَلِ يَقْبَلُ لَاتِ
 لِلْفِطْرِ مُحْتَمَلَةٌ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَأَنْ كَانَتْ دَرَاهِمُ
 الْبِلَادِ بِاقْصَى قِيلَ قَوْلُهُ اِنْ وَصَلَهُ بِالْاِقْرَارِ وَكَذَا اِنْ
 فَصَّلَهُ عَنْهُ فِي النَّصْرِ حَمْلًا عَلَى وَزْنِ الْبِلَادِ وَفِي وَجْهِهِ لَا
 حَمْلًا عَلَى وَزْنِ الْاِسْلَامِ وَالتَّغْيِيرُ بِالْمُخَشَّشَةِ كَهَوَا لَتَا
 فِيهَا التَّفْصِيلُ السَّابِقُ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى مِزْدَرِهِمْ اِلَى عَشْرَةِ
 لَوْحَةٍ سَعَةٍ عَلَى الْاُحْمِ وَقِيلَ عَشْرَةٌ اِذَا خَالَ لِلطَّرْفَيْنِ وَ
 قِيلَ ثَمَانِيَةٌ اِخْرَاجًا لَهَا قَالَا اَوَّلُ الْخُرُوجِ الثَّانِي دُونَ الْاَوَّلِ
 لِأَنَّهُ مَبْدَأُ الْاِقْرَارِ وَقَالَ لَهُ دَرَاهِمُ فِي عَشْرَةِ فَاِنْ رَأَى

••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة

••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة

••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة
 ••• فأنفصلوا عن كل
 ••• كذا في نسخة

المعية لزومه احدى عشر دُرُها ووردت في عجمي مع قوله

تعالى ادخلوا في ايمانهم والحياب فحيرة لانها مؤنة

وَالْآيَاتُ إِذَا الظُّفُفُ أَوَّلُ مَا يُرَدُّ شَيْئًا فَذَرَهُمْ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ

وَقَالَ إِذَا قَالُوا لَكَ عُنْدَكَ سَيِّئٌ فِيمَا بَيْنَهُمَا

الغَيْنُ الْمَجْحُودَةُ أَوْ تَوَكُّبٌ فِي صَدْرِ بَصْمٍ لَصَادٍ لَا يَلِيقُ

الظرف اخذ باليقين او غم فيه سيقا وصند وفيه لو

لَزِمَهُ الظُّرُفُ وَحَدَفَ مَا ذُرَا وَعَبْدٌ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ لَمْ تَلْمِزْهُ

العامة على الصحيح ما ذكره والتالى بغيره لان العبد
 وده باله لوعا به لم يذخره البينغ كذا في الاثر

لِيُدْعَى عَلَى مَكُوسِهِ وَيُدْعَى كَيْدُ سَيْدِهِ اَوْ ذَا بَهْ بِسُرْحَانِهَا و

ثَوْبٌ مُطَرَّبٌ بِدَلَالَةِ لَوْفِهِ الْجَمِيعِ لِأَنَّ الْبِلَاءَ بِمَعْنَى مَعَ
بَابِهَا رَفْعُهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْوَرِيعِ مَكْرَبًا فَلَيْسَ بِهِ

وَالطَّرَازُ جُزْءٌ مِنَ الثَّوْبِ وَلَوْ قَالَ لَهُ فِي مِيرَاثٍ إِلَى الْقِيَامَةِ

فَهُوَ قَرَأَ عَلَىٰ أَبِيهِ بِدِينٍ وَلَوْ قَالَ لَهُ فِي مِيرَاثِي مِنْ آلِي نُو
وَالْكَرْبُ مَعَهُ الْفَرَسُ ثَمَانِيًا أَوْ كَذِبًا أَوْ لَا تُؤْنِسُ لِي الْبَيْتُ وَلَا الْعِيْشَةَ لَأُتِيْتُهَا وَلَوْ كَرِهَ آلِي نُو

[illegible]

15

[illegible]

[illegible]

• لا تسلمه الخيل إلى فرسك لانك لا تسلم
• إلى فرسك الخيل لانك لا تسلم

••• السكان الاغنياء الكثرى لانه فلا تقبله
 وطرفه فصل الضيق ما سألني عن بيتي فقلت
 في تمامها وضمان ربح التمسك بها
 البنيان بالافان تقبله وان كان الغنى فقلنا
 ولو كان الغنى في التمسك بها فقلنا
 في تمامها وضمان ربح التمسك بها
 البنيان بالافان تقبله وان كان الغنى فقلنا
 ولو كان الغنى في التمسك بها فقلنا

عبدالمجید
علی بابا و الکلاں

••• ولما قالوا يا ابن آدم انزل من الجنة فقلنا يا ابن آدم انا انزلناك الى الدنيا فاعمل فيها ما تشاء •••

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

هذه الملة فخرنا بالانسان ما القصة انتم
الانسان يا بقدر القليل انتم
جلالنا فخرنا الجوارك فليكن على
الانسان

الثاني طرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً وأول
الكلام ولو قال له على ألف لا يلزم لزومه لأن قوله لا
يلزم لا ينظم مع ما قبله فالنفي ولو قال له على ألف ثم جاء
بالنفي وقال أردت به هذا وهو ودیعة فقال المقر له لي
عليه ^{في المذهب} الآخر ديناً صدق المقر في الآخر بمبته أنه ليس
عليه ^{في المذهب} الآخر والثاني يصدق المقر له بمبته أن له عليه
الفا آخر نظر إلى أن على الوجوب فلا يقبل النفي بالوديعة
فيه واجب بل احتمال الزادة الوجوب في حفظ الوديعة
فإن كان قال الو في ذمتي وديناً إلى آخر ما تقدم منها
صدق المقر له على المذهب بمبته أن له عليه الفآخر
والطريق الثاني وجهان ثانیهما يصدق المقر بمبته أنه
ليس له عليه الآخر وقوله في ذمتي جمل أن يريد به أن

[illegible]

[illegible]

٢٢

۲۲

[illegible]

الاستعداد الى الموت بشعره بكاء ولو
لنوار الضيق على النيران تأخير
توفي عنده

۰۰ فیهما حج الخاء لانه معترف بنفسه الجرمه ولا یجوز له انکره قاله الامام وهو یکتف بمجرده

على من
 ولم فعل من المخدم
 • وكذا دعاة فائدة نفسه ان لا
 على الملك على هذا ويقتضيه المطلب
 وانما يشهد من قديم الزمان انك المنقذ
 بجاننا
 بموتنا

3.

•••••
 وحملها
 الجارية فمروا
 وتغزوها أيضا
 بغير الفسخ فيها بخلاف
 الجارية

•••••
 منافعها
 المتعددة
 ما لا يطلق المانع ولا يجوز في المهر لا
 بالعتق

•••••
 كمن قال في الرافعي الاذني المولى
 لانه يؤتى الى الذم اي فلا ينفاد ال
 بالنسب عليه اول قوله في مسألة
 الساج الآية على المعتمد

•••••
 ولو قال اعتركتها الشفع بها كقول
 آه الرج الفقه وان الدار كالارض فان
 المظلم يقع وان قاله كقولنا شفع بها
 على المنهاج اما الاقل فلانه المالك وقوله
 فاما الثانية فلانه انفسى القضي بالارض
 مع انه الدار كذا

منهبا وبكث عليه في الروضة واذا استعار لبناء او
 غراس فله الزرع ولا عكس لان ضررها اكثر والصحيح
 انه لا يرأس متغير لبناء وكذا العكس لاختلاف خبر
 الضرر اذ ضرر البناء في ظاهر الارض اكثر وضرر الخرس
 في باطنها اكثر لانشار عروقه ولثاني يجوز ما ذكر لان
 كلام البناء فالغراس للتأيد والصحيح انه لا يصح
 اعارة الارض مطلقة بل يترط تعيين نوع المنفعة من
 زرع او غيره كالاجارة ولثاني يصح ويحتمل فيها ما لا
 يحتمل في الاجارة وينفع بها كقولنا وقال الرويانى يستفع
 بما هو العادة فيها قال الرافعي وهذا الحسن وبكث عليه
 في الروضة وعلى الاقل لو قال اعتركتها الشفع بها كيف
 شئت فوجهان يؤخذ بصحيح الصحة من نظير المسئلة

مَا ذَكَرَهُ فِي الرِّقْعَةِ إِنَّهُ لَوُ مَاتَ الْمَعِيرَ وَجُنَّ أَوْ أَعْنَى عَلَيْهِ
 أَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ لِسْفَهُ انْفُسُخَ الْأَغَارَةِ كَسَائِرِ الْعُقُولِ الْجَائِزَةِ
 وَأَنَّ مَا مَاتَ الْمَعِيرَ انْفُسُخَ يُضَاهَاهُ وَإِذَا أَعَارَ لِلْبَيِّتِ

••• لزم المستعير موافقة تفرغ لوافاقه عليه
 موافقة تفرغ لوافاقه عليه ••• موافقة تفرغ لوافاقه عليه
 موافقة تفرغ لوافاقه عليه ••• موافقة تفرغ لوافاقه عليه
 موافقة تفرغ لوافاقه عليه ••• موافقة تفرغ لوافاقه عليه
 موافقة تفرغ لوافاقه عليه ••• موافقة تفرغ لوافاقه عليه

الحالين في مقالة فليقارن الاول مع الثالث
 في مقالة لانها اجارة وينبع لا بدفها من رضا المستعير
 وقسم الثالث والثاني فقط في مقالة وانها اصح آه وانما
 اختيارها له اختياره لزم المستعير موافقة فان ابي كلف
 تفرغ الارض ذكره الرافعي واسقطه من الروضة فان
 لم يجز اى المعير شيئا لم يقلع مجانا ان يذل بالمعجى اعطى
 المستعير الاجرة وكذا ان لم يذلها في الاصح ثم على هذا
 الاصح قيل يبيع الحاكم الارض وما فيها من بناء او غرس
 ويقسم بينهما على ما يذكره بعد فضلا للخصومة والاصح
 انه يعرض عنها حتى يختار شيئا اى يختار المعير ما له
 اختياره ويوافقه المستعير عليه لينقطع التراع بينهما
 وفي الروضة كما صاها يختار بلا اى الى المعير ويأتى

••• وكذا ان لم يذلها
 ••• وكذا ان لم يذلها

••• والواقع ان بعض
 ••• والواقع ان بعض

••• وفي الروضة كما صاها
 ••• وفي الروضة كما صاها

على ذلك
 فمما لا ريب فيه
 ووافقوا على ما تقدم ذكره
 موافقة المستقر
 بطلب الأموال الثلاثة التي
 السابقة لها بالالف في ملكية
 من هذه الخبثات ونحوها في ملكية
 ما تقدم من الأموال الثلاثة وما ذكره
 على ذلك

٣٨

••••• على وجهه يسوق قال المولى هو على الوجهين فيما اذلتر
 الراهن لارض المرهونة اى وهما السابقان في رهن لاه
 دون الولد وقال البيهقي يوزع على الارض مشغولة بالغرا
 والبناء وعلى ما فيها فحصة الارض للمعير وحصة
 ما فيها للمستعير والعارية المؤقتة للبناء او الغراس
 كما مطلقه فيما تقدم من الاحكام وفي قول له القلع فيها اجماعا
 اذ رجع بعد المدة ويكون هذا فائدة التايب ومقابلته يقول
 فائديه طلب الاجرة وفي وجهه ليس له الرجوع قبل مضي المدة
 واذا اعار لزراعة ورجع قبل اذراك الزرع فالصحيح ان
 عليه الابقاء الى الحصاد والثاني له ان يقلع ويغرم
 ارض النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وقرق
 الاول بالزرع امدا ينظر والصحيح على الاول ان له

••••• المولى هو على الوجهين فيما اذلتر
 الراهن لارض المرهونة اى وهما السابقان في رهن لاه
 دون الولد وقال البيهقي يوزع على الارض مشغولة بالغرا
 والبناء وعلى ما فيها فحصة الارض للمعير وحصة
 ما فيها للمستعير والعارية المؤقتة للبناء او الغراس
 كما مطلقه فيما تقدم من الاحكام وفي قول له القلع فيها اجماعا
 اذ رجع بعد المدة ويكون هذا فائدة التايب ومقابلته يقول
 فائديه طلب الاجرة وفي وجهه ليس له الرجوع قبل مضي المدة
 واذا اعار لزراعة ورجع قبل اذراك الزرع فالصحيح ان
 عليه الابقاء الى الحصاد والثاني له ان يقلع ويغرم
 ارض النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وقرق
 الاول بالزرع امدا ينظر والصحيح على الاول ان له

••••• المولى هو على الوجهين فيما اذلتر
 الراهن لارض المرهونة اى وهما السابقان في رهن لاه
 دون الولد وقال البيهقي يوزع على الارض مشغولة بالغرا
 والبناء وعلى ما فيها فحصة الارض للمعير وحصة
 ما فيها للمستعير والعارية المؤقتة للبناء او الغراس
 كما مطلقه فيما تقدم من الاحكام وفي قول له القلع فيها اجماعا
 اذ رجع بعد المدة ويكون هذا فائدة التايب ومقابلته يقول
 فائديه طلب الاجرة وفي وجهه ليس له الرجوع قبل مضي المدة
 واذا اعار لزراعة ورجع قبل اذراك الزرع فالصحيح ان
 عليه الابقاء الى الحصاد والثاني له ان يقلع ويغرم
 ارض النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وقرق
 الاول بالزرع امدا ينظر والصحيح على الاول ان له

••••• المولى هو على الوجهين فيما اذلتر
 الراهن لارض المرهونة اى وهما السابقان في رهن لاه
 دون الولد وقال البيهقي يوزع على الارض مشغولة بالغرا
 والبناء وعلى ما فيها فحصة الارض للمعير وحصة
 ما فيها للمستعير والعارية المؤقتة للبناء او الغراس
 كما مطلقه فيما تقدم من الاحكام وفي قول له القلع فيها اجماعا
 اذ رجع بعد المدة ويكون هذا فائدة التايب ومقابلته يقول
 فائديه طلب الاجرة وفي وجهه ليس له الرجوع قبل مضي المدة
 واذا اعار لزراعة ورجع قبل اذراك الزرع فالصحيح ان
 عليه الابقاء الى الحصاد والثاني له ان يقلع ويغرم
 ارض النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وقرق
 الاول بالزرع امدا ينظر والصحيح على الاول ان له

••••• المولى هو على الوجهين فيما اذلتر
 الراهن لارض المرهونة اى وهما السابقان في رهن لاه
 دون الولد وقال البيهقي يوزع على الارض مشغولة بالغرا
 والبناء وعلى ما فيها فحصة الارض للمعير وحصة
 ما فيها للمستعير والعارية المؤقتة للبناء او الغراس
 كما مطلقه فيما تقدم من الاحكام وفي قول له القلع فيها اجماعا
 اذ رجع بعد المدة ويكون هذا فائدة التايب ومقابلته يقول
 فائديه طلب الاجرة وفي وجهه ليس له الرجوع قبل مضي المدة
 واذا اعار لزراعة ورجع قبل اذراك الزرع فالصحيح ان
 عليه الابقاء الى الحصاد والثاني له ان يقلع ويغرم
 ارض النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالغراس وقرق
 الاول بالزرع امدا ينظر والصحيح على الاول ان له

[illegible][illegible]

[illegible]

لم يَنْقُلْ ذَلِكَ قَالَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ سَوَاءٌ قَصْدًا أَوْ سَبِيلاً
 الْمَحْتَضَرُّ لَا يَرْجُو أَنْ يَنْقُضَ الْوَعْدَ وَلَا يَنْقُضَ الْوَعْدَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ

دَخَلَ دَارَهُ وَازْجَعَهُ عَنْهَا فَخَرَجَ مِنْهَا فِي الرُّوضَةِ كَاصِلًا

الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ النَّبِيَّ فَخَفَا وَغَرَابِ عَلَيْهِمْ أَصْوَاتُ الرِّجَالِ فَأَعْتَصَمُوا الْخَشَافَةَ وَأَوْرَثُوا الْقَوْمَ الْمَهْلِكِينَ

[illegible]

الاشيلاء ام لا لا لثقتنا الرقلى كل فاعصل يه البصل في السبع عصب سواء ففصل معه ففصل
 وفظا هه كلام الشايع ان فاف الروفة من التعم فاف بالذاب والفراس •• والرافى الى فففا عراض
 فففس الاشياء وكلى المماح في عدم ذكر الخلاف في عدم النفل ففامل •• وازعجى افوفه

تأجيل لها ونزاع في عدم المنع . . . وتؤامدة الأولى وكذا في الثانية ولعمري لنأج المناشئة التي
الان وفردة نفق عن نفسه هذا التعليل يرشد الى انه غاصب وان فسد عزم المسئلة فخره . . .

[illegible]

[illegible]

٤٤

كان غاصيا لا ينفذ الا ان ينفذ في غصن
 الغاصي الى بيته كان الغاصي قد انزل
 من الغاصي الى بيته كان الغاصي قد انزل
 من الغاصي الى بيته كان الغاصي قد انزل

بِأَيِّ شَيْءٍ أُنِي وَغَيْرُ الْمَالِ كَالْكَلْبِ وَالْمَرْجِينِ لَا يُضْمَنُ وَلَوْ
 أَنَّهُ كَانَ أَهْلًا لِلْعُقُوبَةِ لَا مَرْتَبًا وَأَن تَسْلَمَ قَدْ نَفَعَتْ ^{بِحُكْمِكَ}
 أَنْتَ مَا إِلَّا فِي يَدِ مَا لَكَ ضَمَنُهُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ وَالْمَسَائِلُ الَّتِي
 بَعْدَهَا ذَكَرُوهَا اسْتَطْرَادًا لِمَا يُضْمَنُ بَعْدَ الْغَضَبِ بِالْمَبَاشَرَةِ
 أَوْ السَّبَبِ وَلَوْ فَتَحَ رَأْسُ رَقِيٍّ مَطْرُوحٍ عَلَى الْأَرْضِ فَخَرَجَ مَا
 فِيهِ بِالْفَتْحِ وَمَنْصُوبٍ فَسَقَطَ بِالْفَتْحِ وَخَرَجَ مَا فِيهِ ضَمِنَ لِأَنَّهُ
 الْخُرُوجُ الْمُؤَدَّى إِلَى التَّلَاقِ نَاشِئٌ عَنْ فِعْلِهِ وَأَن سَقَطَ بِعَارِضٍ
 بِيَحْ لَمْ يُضْمَنَ لِأَنَّهُ الْخُرُوجُ بِالْفَتْحِ لَا بِفِعْلِهِ وَلَوْ فَتَحَ قَفْصًا عَنْ
 طَائِرٍ وَهَيَّجَهُ فَطَارَ ضَمِنَ وَأَن اقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ فَلَا ظَهْرَ لَهُ
 أَنَّهُ طَارَ فِي الْحَالِ ضَمِنَ وَأَن وَقَفَ ثُمَّ طَارَ فَلَا يُضْمَنُ وَالثَّانِي
 يُضْمَنُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ الْفَتْحُ سَبَبٌ لَطَيَّانٍ وَالثَّلَاثُ لَا يُضْمَنُ

[illegible]

فقدنا القراء على الاكل في الاظهر والثاني على الغاصب لانه
 على الاكل على هذا اي الاظهر لو قد حصل له فاكله برئ الغاصب
 وعلى الثاني لا يبرأ **فصل** تضمن نفس الرقيق
 بيمينه بالغة ما بلغت اثنى بالفضل وتلو تحت يد عادية
 بتحقيق الياء وتضمن بعاضه الى لا يبعد رازشها من الحر
 كالبكارة بما نقص من قيمته تلفت وانلفت وكذا المقتد
 كاليد تضمن بالنقص من قيمته ان تلفت بافه وان تلفت
 بجناية فكذا في القديم تضمن بالنقص من قيمته وعلى الحد
 نفقة من الرقيق والقيمة فيه كالدية في الحر ففيه نقص
 قيمته ولو قطع باغاصبه له لزمه اكثر الاخرين من نقص
 القيمة والارش وسيناني في آخر كتاب الديان مسألة
 الرقيق مع زيادة وتضمن سائر الحيوان اي بقيه بالقيمة

فقدنا القراء على الاكل في الاظهر والثاني على الغاصب لانه
 على الاكل على هذا اي الاظهر لو قد حصل له فاكله برئ الغاصب
 وعلى الثاني لا يبرأ **فصل** تضمن نفس الرقيق
 بيمينه بالغة ما بلغت اثنى بالفضل وتلو تحت يد عادية
 بتحقيق الياء وتضمن بعاضه الى لا يبعد رازشها من الحر
 كالبكارة بما نقص من قيمته تلفت وانلفت وكذا المقتد
 كاليد تضمن بالنقص من قيمته ان تلفت بافه وان تلفت
 بجناية فكذا في القديم تضمن بالنقص من قيمته وعلى الحد
 نفقة من الرقيق والقيمة فيه كالدية في الحر ففيه نقص
 قيمته ولو قطع باغاصبه له لزمه اكثر الاخرين من نقص
 القيمة والارش وسيناني في آخر كتاب الديان مسألة
 الرقيق مع زيادة وتضمن سائر الحيوان اي بقيه بالقيمة

فقدنا القراء على الاكل في الاظهر والثاني على الغاصب لانه
 على الاكل على هذا اي الاظهر لو قد حصل له فاكله برئ الغاصب
 وعلى الثاني لا يبرأ **فصل** تضمن نفس الرقيق
 بيمينه بالغة ما بلغت اثنى بالفضل وتلو تحت يد عادية
 بتحقيق الياء وتضمن بعاضه الى لا يبعد رازشها من الحر
 كالبكارة بما نقص من قيمته تلفت وانلفت وكذا المقتد
 كاليد تضمن بالنقص من قيمته ان تلفت بافه وان تلفت
 بجناية فكذا في القديم تضمن بالنقص من قيمته وعلى الحد
 نفقة من الرقيق والقيمة فيه كالدية في الحر ففيه نقص
 قيمته ولو قطع باغاصبه له لزمه اكثر الاخرين من نقص
 القيمة والارش وسيناني في آخر كتاب الديان مسألة
 الرقيق مع زيادة وتضمن سائر الحيوان اي بقيه بالقيمة

فقدنا القراء على الاكل في الاظهر والثاني على الغاصب لانه
 على الاكل على هذا اي الاظهر لو قد حصل له فاكله برئ الغاصب
 وعلى الثاني لا يبرأ **فصل** تضمن نفس الرقيق
 بيمينه بالغة ما بلغت اثنى بالفضل وتلو تحت يد عادية
 بتحقيق الياء وتضمن بعاضه الى لا يبعد رازشها من الحر
 كالبكارة بما نقص من قيمته تلفت وانلفت وكذا المقتد
 كاليد تضمن بالنقص من قيمته ان تلفت بافه وان تلفت
 بجناية فكذا في القديم تضمن بالنقص من قيمته وعلى الحد
 نفقة من الرقيق والقيمة فيه كالدية في الحر ففيه نقص
 قيمته ولو قطع باغاصبه له لزمه اكثر الاخرين من نقص
 القيمة والارش وسيناني في آخر كتاب الديان مسألة
 الرقيق مع زيادة وتضمن سائر الحيوان اي بقيه بالقيمة

٥٥. وآلات الملاهي لو وجد المني
 على منتهى ذوقه، كما قال الغزالي، ولو كان
 النقة فاحشاً، فهو الخبيث، فليقل شأنه
 بالاشتغال بالنقة، ولا فلك ولا حكمة
 ولا شيء من ذلك إلا ما د

△ |

[illegible][illegible]

هو كذا الوثيقة بعد ما لا الاستحقاق للاثبات
كلانها يجب ضمانه عند الاقتضاء كذا عند الاقتضاء
محمود محمد

• • •
النفوس والنفوس
النفوس والنفوس
وحيي الجاني

الاجتماع على ان لا يقع التشتت في مقابلته
الاستدلال به في مقابلته الفناء ابن حجر

فما غلبه الملك على الملوك القاصي والملوك الغني على اعدائهم
والملك ان اصداق الفخر والرفاهية في

لَتَقُومَ بِهَا فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ بِشَيْءٍ مُنْفَعَةٍ أَمْ لَا
الْأَوَّلُ يَقُولُ الْحَرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَذَمُّهُ تَقَوُّنَ تَحْتَ يَدِهِ
وَإِذَا انْقَضَى الْمُخَصُّوْنَ بغير استئصال كَسَقُوطِ يَدِ الْعَبْدِ بِأَقْلَةٍ
فَجَبَّ لَارِشٍ مَعَ الْإِجْرَةِ لِلنَّقْصِ وَالْقَوَاتِ وَهِيَ إِجْرَةٌ مِثْلُهُ
سَلِيمًا قَبْلَ النَّقْصِ وَمَعِيًّا بَعْدَهُ وَكَذَا لَوْ نَقَصَ بِهِ أَيْ بِالْإِشْعَالِ
بِأَنْ يَكُنِيَ الثَّوْبُ بِاللِّسِّ حَيْثُ لَارِشٌ مَعَ الْإِجْرَةِ فِي الْأَجْعِ وَالْثَّوْبِ
بِأَنْ يَكُنِيَ أَكْثَرُ الْأَرْبَعِ مِنَ الْإِجْرَةِ وَلَا رِشْلَانَّ النَّقْصِ نَشَأَ
مِنَ الْإِشْعَالِ وَقَدْ قِيلَ بِالْإِجْرَةِ فَلَا يَجِبُ لَهُ ضَمَانٌ آخَرَ
وَذُفِعَ بِأَنَّ الْإِجْرَةَ فِي مُقَابِلَةِ الْقَوَاتِ لَا الْإِشْعَالَ
فَإِذَا ادَّعَى الْعَاصِبُ تَلَفَهُ أَيْ الْخُصُوفَ
وَأَنْكَرَ مَا لَكَ ذَلِكَ مُدَقِّقَ الْعَاصِبِ بِمِثْلِهِ عَلَى الصَّوْحِ لَانَّهُ
قَدْ يَكُونُ صَادِقًا وَيُخْرِجُ عَنِ الْبَيِّنَةِ فَلَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ لَتَجَدَّدَ الْجُرْمُ

53

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من ذلك والثاني يصدق الخاص بمينه لان الاصل
براءته من الزيادة وفي الرقصة والخاص احكامية الخلاف
قوانين وانه لو رد المخصوص وبه عيب وقال غيبته هكنا
وقال المالك حدث عندك صدق الخاص قاله المتولي
زاد في الرقصة وانما لصباغ ولوردة ما في المخصوصا وقيل
لم يلزمه شي لبقائه بحاله ولو غصب ثوبا قيمته عشرة
فصارت بالرخصة رهنا ثم لبسه فايله فصارت نصو
درهم فرده لزمه خمسة وهي قسطة الشايف من اقصا القيم
وهو رضا الثوب قلت اخذنا من الرافعي في الشرح ولو
غصب خفين اي فرد حتى قيمتهما عشرة فتلف احدهما و
رد الاخر وقيمته درهمان او ثلثهما في يده غصبا له
فاتلف عظمى على غصب اقل تلفه في يده مالكة والقيمة لها

عن بعض الفقهاء... ان كان الغاصب... في كل ما كان له... ان كان الغاصب... في كل ما كان له... ان كان الغاصب... في كل ما كان له...

وَيَحْتَزَنُ وَمَا لَا يَبْرِي إِلَى التَّلَفِ حِجَابُ رُشْدِهِ وَقَدْ تَقَدَّرَ
 وَلَوْ جُنْحًا مَخْصُوفًا فَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَا لَزِمَ الْغَاصِبُ تَخْلِيصَهُ
 لِحُصُولِ الْجَنَاحَةِ فِي يَدِهِ بِالْأَقْلَمِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْمَالِ الَّذِي
 وَجَبَ لِلْجَنَاحَةِ فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ غَرَمَهُ الْمَالِكُ أَقْصَى قِيَمَتِهِ
 وَلِالْحِجْنِ عَلَيْهِ تَعَرُّعُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَرَمَ لَهُ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِمَا
 أَخَذَهُ الْمَالِكُ لِأَنَّهُ يُدَلُّ الرِّقَبَةَ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ بِمَا أَخَذَهُ
 مِنْهُ عَلَى الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ أَخَذَ جَنَاحِيَّةً فِي يَدِهِ وَقَبْلَ اخْذِهِ
 مِنْهُ لَا يَرْجِعُ كَمَا قَالَ الْأَهَامُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَبْرِيَ الْمُجْتَنِي عَلَيْهِ
 الْغَاصِبُ فَيُتَقَرَّرَ لِلْمَالِكِ مَا أَخَذَهُ وَلَوْ رَدَّ الْعَبْدَ إِلَى الْمَالِكِ
 فَبِيعَ فِي الْجَنَاحَةِ رَجَعَ الْمَالِكُ بِمَا أَخَذَهُ مِنْهُ الْمُجْتَنِي عَلَيْهِ
 عَلَى الْغَاصِبِ لِمَا يُقِيمُ وَلَوْ غَصَبَ صَافِقًا فَقُلْتُ بِهَا بِالْكَشَفِ
 لِحَبْرَةِ الْمَالِكِ عَلَى رَدِّهَا أَنْ بَقِيَ أَوْ رَدَّ مِثْلَهُ إِنْ تَلَفَ وَلِإِعَادَةِ

فصل في الغصب... ان كان الغاصب... في كل ما كان له... ان كان الغاصب... في كل ما كان له... ان كان الغاصب... في كل ما كان له...

فصل في الغصب... ان كان الغاصب... في كل ما كان له... ان كان الغاصب... في كل ما كان له... ان كان الغاصب... في كل ما كان له...

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

تَقْضَى بِمَوَالٍ أَيْ يُنْفَذُ بِأَمْثَالِهَا
لِلْأَقْبَلِ بِمَوَالِهِ تَقْضَى بِمَوَالٍ
الْمُتَأَخِّرَةِ لِأَنَّهَا تَقْضَى بِمَوَالٍ
الْمُتَأَخِّرَةِ لِأَنَّهَا تَقْضَى بِمَوَالٍ

٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١

اسکین لایم نقص مزمن

فيمنه ما الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب
 حصول المالا لية عنه والثالث الخلل للمغصوب منه و
 الجدل للغاصب لانه صار ما لا يفعل له والرابع تمكنه
 لان الجلب يجوز للمغصوب منه امتساكه بخلاف الحرق
 فزيادة المغصوب ان كانت اثر محضا
 كقصة الثوب وطحن الحنطة وغير ذلك فلا شئ
 للغاصب بسببها لتعديدها ولما لك تكليفه رده كما
 كان ان امكن كان صاغ البقرة حليا او ضرب النحاس
 انا وله ارض القصر ان نقصت قيمته بالزيادة عما كانت
 عليه قبلها فيما لا يمكن رده او نقص عما كان فيما يمكن رده
 ورتبه وان كان غنيا كبناء وغراس كلف القلع لها من الكرم
 واعادتها كما كانت وارض يقضيها ان كان مع اجرة

فيمنه ما الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب
 حصول المالا لية عنه والثالث الخلل للمغصوب منه و
 الجدل للغاصب لانه صار ما لا يفعل له والرابع تمكنه
 لان الجلب يجوز للمغصوب منه امتساكه بخلاف الحرق
 فزيادة المغصوب ان كانت اثر محضا
 كقصة الثوب وطحن الحنطة وغير ذلك فلا شئ
 للغاصب بسببها لتعديدها ولما لك تكليفه رده كما
 كان ان امكن كان صاغ البقرة حليا او ضرب النحاس
 انا وله ارض القصر ان نقصت قيمته بالزيادة عما كانت
 عليه قبلها فيما لا يمكن رده او نقص عما كان فيما يمكن رده
 ورتبه وان كان غنيا كبناء وغراس كلف القلع لها من الكرم
 واعادتها كما كانت وارض يقضيها ان كان مع اجرة

فيمنه ما الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب
 حصول المالا لية عنه والثالث الخلل للمغصوب منه و
 الجدل للغاصب لانه صار ما لا يفعل له والرابع تمكنه
 لان الجلب يجوز للمغصوب منه امتساكه بخلاف الحرق
 فزيادة المغصوب ان كانت اثر محضا
 كقصة الثوب وطحن الحنطة وغير ذلك فلا شئ
 للغاصب بسببها لتعديدها ولما لك تكليفه رده كما
 كان ان امكن كان صاغ البقرة حليا او ضرب النحاس
 انا وله ارض القصر ان نقصت قيمته بالزيادة عما كانت
 عليه قبلها فيما لا يمكن رده او نقص عما كان فيما يمكن رده
 ورتبه وان كان غنيا كبناء وغراس كلف القلع لها من الكرم
 واعادتها كما كانت وارض يقضيها ان كان مع اجرة

فيمنه ما الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب
 حصول المالا لية عنه والثالث الخلل للمغصوب منه و
 الجدل للغاصب لانه صار ما لا يفعل له والرابع تمكنه
 لان الجلب يجوز للمغصوب منه امتساكه بخلاف الحرق
 فزيادة المغصوب ان كانت اثر محضا
 كقصة الثوب وطحن الحنطة وغير ذلك فلا شئ
 للغاصب بسببها لتعديدها ولما لك تكليفه رده كما
 كان ان امكن كان صاغ البقرة حليا او ضرب النحاس
 انا وله ارض القصر ان نقصت قيمته بالزيادة عما كانت
 عليه قبلها فيما لا يمكن رده او نقص عما كان فيما يمكن رده
 ورتبه وان كان غنيا كبناء وغراس كلف القلع لها من الكرم
 واعادتها كما كانت وارض يقضيها ان كان مع اجرة

فيمنه ما الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب
 حصول المالا لية عنه والثالث الخلل للمغصوب منه و
 الجدل للغاصب لانه صار ما لا يفعل له والرابع تمكنه
 لان الجلب يجوز للمغصوب منه امتساكه بخلاف الحرق
 فزيادة المغصوب ان كانت اثر محضا
 كقصة الثوب وطحن الحنطة وغير ذلك فلا شئ
 للغاصب بسببها لتعديدها ولما لك تكليفه رده كما
 كان ان امكن كان صاغ البقرة حليا او ضرب النحاس
 انا وله ارض القصر ان نقصت قيمته بالزيادة عما كانت
 عليه قبلها فيما لا يمكن رده او نقص عما كان فيما يمكن رده
 ورتبه وان كان غنيا كبناء وغراس كلف القلع لها من الكرم
 واعادتها كما كانت وارض يقضيها ان كان مع اجرة

ثلثي الحبيب الذي
 غرق لانه لم
 نفسي فظلموا وضاموا
 عصب فظلموا وفيه بينه
 شيا فانزعه وقره منه
 ولا الاقرب نزع من نزع
 فهو ان محرم كان الخا
 لو قد رتبته وكودع
 فالعز عليه ولا مزج
 في نيب ولقد لا مزج
 ولا انهم لضا منه ان
 الفهم فان فظلموا
 بهجه راسها في فظلم
 لكس العترة في الفظلم
 بهجه عيا لم نزع
 زفة فبته للفتوة
 الفظلم فامر ليعصب
 لاله ان ذبح العا
 لا عنضاك فيه
 محض آخر
 طاسا في فظلمه
 فظلمه كذلك
 الا ان طاسا في
 على المقهر فظلمه
 على الكرهه
 على الكرهه
 على الكرهه

٤٦

[illegible]

قال بقبلة...
 ما تسمى...
 قيل لما زاد...
 فقلت...
 انما هو في...
 سواء الم...
 قال بقبلة...
 ما تسمى...
 قيل لما زاد...
 فقلت...

وَيُقَاسَرُ بِهِ الْمُشْتَرَى مِنْهُ وَيَقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الرِّقَبِ الْفَصْلِ
 مِثْلُ الْجَنَائِيَةِ وَفِي ضَمَانِ الْغَاصِبِ لَهُ بَعْضُ جَنَائِيَةٍ وَجُزْءٌ
 لِحَدِّهَا نَعْمَ لِيُثْبِتَ الْيَدَ عَلَيْهِ تَبَعًا لِأَمَّةٍ وَيُقَاسَرُ بِهِ
 الْمُشْتَرَى مِنْهُ وَيَضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ نَفْضِهَا لَهُ لَوْ كَانَ حَيًّا
 وَيَضْمَنُ الْجَانِي بِجُزْءٍ قِيَمَةِ أَمَّةٍ وَضَمَانُ الْجَرِّ عَلَى الْجَانِي بِالْعَرَّةِ
 عَيْلًا أَوْ أَمَّةً وَتَضْمِينُ الْمَالِكِ فِي الْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ لِلنَّعَاءِ
 بِجُزْءٍ قِيَمَةِ أَمَّةٍ وَيُقَاسَرُ بِهِ الْمُشْتَرَى مِنْهُ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ
 الْجَنَائِيَاتِ أَنَّ الْعَرَّةَ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ وَكَذَا بَيْدُ الْجَيْنِ
 الرِّقَبُ الْمَجْتَنِي عَلَيْهِ تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ فِي الْأَخْطَرِ وَلَوْلَا لِلْخَصْمِ
 عِنْدَ الْمُشْتَرَى وَغَيْرِهِ لَمَا كَرِهَ لَمْ يَرْجِعْ بِالْعَرَّةِ عَلَى الْغَاصِبِ
 وَأَمَّا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالشَّمَنِ وَعَنْ صَلَاحِ الْقَرِيبَاتِ يَرْجِعُ
 مِنَ الْمَعْرُومِ بِمَا زَادَ عَلَى الشَّمَنِ وَكَذَا لَوْ نَجِبَ عَنْكَ بِأَقَرِّ لِأَيِّهِ

في الجنائيات...
 انما هو...
 سواء الم...
 قال بقبلة...
 ما تسمى...
 قيل لما زاد...
 فقلت...

ما تسمى...
 قيل لما زاد...
 فقلت...
 انما هو...
 سواء الم...
 قال بقبلة...
 ما تسمى...
 قيل لما زاد...
 فقلت...

[illegible]

ما تطلبه من ان تجعل ما ملا للمؤمنين والكنيسة
كما تطلبه ولا تطلبه من المؤمنين فلا تطلبه
افضل من كنيسة

[illegible]

59

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

بل پر بھی لاکھوں

ج. (۶) ۳ من شرح المحلى

في قسماي احيى
 ذمة العامل للمالك
 فبقاها كان ذمها على المالك
 وان عجز عن العمل
 فلا يقع فيها ذمة
 فبقاها كان ذمها على المالك
 وان عجز عن العمل
 فلا يقع فيها ذمة
 فبقاها كان ذمها على المالك
 وان عجز عن العمل
 فلا يقع فيها ذمة

لا يجوز ان يقارضه على دين في ذمته او ذمة غيره ^{الراجح الجواز}
 مطلقا الى العامل فلا يجوز شرط كون المال في يده لما لا يكون
 منه ثمر ما اشتره العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة
 ولا شرط عمله معه لان ان قيام التصرف يفضي الى انقسام
 اليد ويجوز شرط علم غلام المالك معه على الصحيح ^{نفسه كلامه ان يحل ان يكون له اليد} والكتاب
 لا كشرط عمل اليد لان يد عبده يده وفوقه لا يزال عبدا
 ما لم يجعل عمله تبعا للمالك بخلاف السيد نعم ان ضم الى
 عمله ان يكون بعض المال في يده وان لا يتصرف العامل
 دونه فلذا العقد قطعا قال في الكفاية وصورة المسئلة
 ان يكون الغلام معلوما بالمشاهدة او الوصف فان لم يكن
 معلوما فلذا العقد ووظيفة العامل التجارة وتوابعها
 كشر الثياب وطبها وذرعا وغير ذلك مما ياتي انه عليه

لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما

لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما
 لان انما انما انما

١٢
 في قسماي احيى
 ذمة العامل للمالك
 فبقاها كان ذمها على المالك
 وان عجز عن العمل
 فلا يقع فيها ذمة
 فبقاها كان ذمها على المالك
 وان عجز عن العمل
 فلا يقع فيها ذمة
 فبقاها كان ذمها على المالك
 وان عجز عن العمل
 فلا يقع فيها ذمة

[illegible][illegible]

۞ وَاِنْ اَقْبَضَ الْجَاهِلُ اَنْفُسَهُ اِنْ تَوَلَّى مَا رَضِيَكَ
 وَلَا اَشْرَفَ لِقَدَمَيْهِ اَوْ تَوَلَّى مَا رَضِيَكَ
 مَا تَرْضَاهُ هَذَا الَّذِي اَتَيْتَهُ اِنْ تَوَلَّى مَا رَضِيَكَ
 تَسْتَبِيحُ وَلَا اَشْرَفَ لِقَدَمَيْهِ اَوْ تَوَلَّى مَا رَضِيَكَ
 كَوَالِدِي مَا تَرْضَاهُ هَذَا الَّذِي اَتَيْتَهُ اِنْ تَوَلَّى مَا رَضِيَكَ
 مَا تَرْضَاهُ هَذَا الَّذِي اَتَيْتَهُ اِنْ تَوَلَّى مَا رَضِيَكَ
 ۞ وَابْنُ الْكَلْبِ اِنْ لَمْ يَكُنْ اَلْمَالُ اَوْ
 عَلَيْهِ وَالْعَالَمُ اَوْ اَلْعَالَمُ

19

وفي الحديث
 بشارته للناس
 المنجاة
 مناصله وان كان متصفا
 الجدة
 وفي الحديث
 انما الدنيا
 المنجاة
 صورة الدنيا
 تصديق به
 لا ينفع
 على قوله
 انما الدنيا
 المنجاة
 صورة الدنيا
 تصديق به
 لا ينفع
 على قوله

••• وقيل ايضا لك
ان تقول ان كان الابقاع
عقلا مستغلا غير انك افساح
لي دليل

[illegible]

وإذا كان الغرض

في الثالث

٢: والى

وہ ایک فلاحی ادارہ ہے

در رابع الجبر

در رابع الجبر

C

الاولى من قبله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا بِحَمْدِهِ

ماہنامہ آؤٹ لاک

والصبي والوصف والبيع
والموت كفضله ونظير الأول كثير في الأعراس
فلا يكون الخمر معلوما تطبو بعلمك بالقي
أو رافض فيه الب

••• والى ان يفتح الخ اعلان الذي يلي
الى الترم ونظير قوله تعالى وقد
العلم فلامه ذلك فانما يلي
الى الترم انا الباقي للاب
عنه

91

والاثنان
واقفاً احكاماً قاضين
يحلّ منهما احكاماً بيننا
● فقد تصدق العامل لانه
الذي تصدق العامل لانه
وتصاو على العامل
تصدق العامل على العامل
هذا ما لا بد من
قال لان تصدق العامل
مطلقاً ولا تصدق ذلك
الرد

94

91c

[illegible]

على قيمته بـ...
 وتسمى في بعض...
 قلة الثمن في قلة...
 يعود الى البلد الاصل...
 لا يبق على ما كان...
 الا بالشر فيه...
 في الاضرار النقط...
 ولحق الاضرار...
 ولا يجوز التفرغ...
 في الاضرار...
 ولا ينعف الا...
 او المردب النقط...
 ماله فجوز النقط...
 العادة...
 ففعل ما لم يجر...
 فواقع...
 نفقة الحق في...
 نفقة...

ولو فعل اي اشترى القريب او الزوج لم يقع للمالك لئلا
 يضر ربه في ماله او انفساخ النكاح وتقع الشراء
 للعامل ان اثنى في الذمة فان اشترى بحيز مالا لقر
 بطل ومقابل الاصح في الزوج ينظر الى توقع البيع في شرائه
 واطلا في على لاني كما في قوله تعالى ولما آدم اسكن انت
 وزوجك الجنة واصلحنا له زوجة ولايسا قريبا لبلالا
 اذن لما فيه من الخطر والتعرض للتلف فلو سافر به من
 غير اذن صمده قال في الروضة واذا سافرا لاذن لم يحجر
 سفره في البحر لا يضر عليه وطرده المالك ولا ينفق منه على
 نفسه حضرا وكذا سفره في الاظهر لان له نصيبا من الرج
 فلا ينفق شيئا آخر والثاني ينفق منه ما يريد ببليل سفر
 كالحق والاداة قال في الروضة وزيادة النفقة والميل

على قيمته بـ...
 وتسمى في بعض...
 قلة الثمن في قلة...
 يعود الى البلد الاصل...
 لا يبق على ما كان...
 الا بالشر فيه...
 في الاضرار النقط...
 ولحق الاضرار...
 ولا يجوز التفرغ...
 في الاضرار...
 ولا ينعف الا...
 او المردب النقط...
 ماله فجوز النقط...
 العادة...
 ففعل ما لم يجر...
 فواقع...
 نفقة الحق في...
 نفقة...

• قيمته كقوله البيع في البلد الثاني
 اليها ان كانت القيمة بـ...
 المأذون في...
 ونفقات...
 الاول...

• والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...
 • والمراد ما لم...

وَالشَّرَاءُ مُحْسَبٌ مِنَ الْبَيْعِ فِي الْأَصَحِّ وَالثَّانِي لَا يَجِبُ آمْنُهُ لِأَنَّهُ
لَا تَعْلَوُ لَهُ بِالْبَيْعَةِ بَخْلَافِ الرَّحْصِ وَلَيْسَ بِاشْتَاءٍ مِنْ نَفْسٍ
إِلَّا بِخَلْفٍ أَوْ مَرَضٍ وَاعْيَبٍ وَأَنْ تَلَفَ بِمَا ذَكَرْتُ قَبْلَ تَصْرِفِهِ
بَيْعًا وَشُرَاءً فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْأَصَحِّ لَأَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَتِمَّ كَذَلِكَ
بِالْعَمَلِ وَالثَّانِي مِنَ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يَقْبِضُهُ صَارَ مَالَ قَرْضٍ وَظَاهِرٌ
أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ جَمِيعُهُ انْتَفَعَ الْقَارِضُ فَصُلِّحْ كُلُّهُ

مَنْ أَلَانَكَ وَالْعَامِلُ فَلَهُهُ إِي الْقَارِضِ مَتَى شَاءَ وَلَوْ مَا تَرَكَهَا
لِحَدِّهَا أَوْ حُنَّ أَوْ غَنِيَ عَلَيْهِ أَنْفَسَ كَمَا لَوْ كَانَ وَيَلْزَمُ الْعَامِلُ
الاستيفاء للدين إذا فسخ أحدهما وتضيض رأس المال
إن كان المالك عرضاً بأن يبيعه بنقدٍ وقيل لا يلزمه
التضيض إن لم يكن ربحاً لأنه لا فائدة له فيه ودفع بانء

[illegible]

100

[illegible][illegible]

الاعتماد على ملك الارض

تقع المحابرة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر
من العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر من
المالك روى الشيخان عن جابر انه صلى الله تعالى عليه وسلم
نهى عن المحابرة وروى مسلم عن ثابت بن الضحاك انه صلى
الله تعالى عليه وسلم نهى عن المزارعة فلو كان بين التخل
بالبذر والارض خالية من الزرع وغيره صحت المزارعة عليه
مع المساقاة على التخل تبعا له لعلا افراد وعلى ذلك
حل معاملة اهل خير الشارقة ومثل التخل فيما ذكر
العيب كما ذكره المصنف في تصحيح التبيه بشرط اتحاد العمل
اذا ان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وعلا افراد
التخل بالسقي والبياض البعارة اى الزراعة وعبر في الرونة
كما لها بالبعد قال فان امكن الافراد لم تجز المزارعة

[illegible]

• وان لا تسمى المزارعة بان تقدم المساقاة •
 • وان لا تسمى بان تقدم المساقاة على الشجر والبساتين •
 • وان لا تسمى بان تقدم المساقاة على الشجر والبساتين •
 • وان لا تسمى بان تقدم المساقاة على الشجر والبساتين •
 • وان لا تسمى بان تقدم المساقاة على الشجر والبساتين •

• وان لا تسمى المزارعة بان تقدم المساقاة •
 • وان لا تسمى بان تقدم المساقاة على الشجر والبساتين •
 • وان لا تسمى بان تقدم المساقاة على الشجر والبساتين •
 • وان لا تسمى بان تقدم المساقاة على الشجر والبساتين •
 • وان لا تسمى بان تقدم المساقاة على الشجر والبساتين •

والاصح انه يشترط ان لا يفصل بينهما أي المساقاة والمزارعة
 في العقد وان لا تقدم المزارعة بان يأتي بها عقب المساقاة
 في عقد واحد والثاني يجوز الفصل بينهما لمصلحة الشخص
 واحد ويجوز تقديم المزارعة وتكون موقوفة ان يساقاه
 بعدها بان صحتهما ولا فلا والاصح ان كثيرا لبياض
 كليله في صحة المزارعة عليه للحاجة والثاني قال
 الكثير لا يكون تابعا والنظر في الكثير الى زيادة النماء او
 الى مصلحة البياض ومغارب الشجر وجهان قال في الترويض
 اصحهما الثاني والاصح انه لا يشترط تساوي الجزء المشروط
 من الثمر والزرع فيجوز ان يشترط للعامل نصف الثمر وربع
 الزرع والثاني قال التفضل بزيادة البيعة والاصح انه
 لا يجوز ان يخبر تبعا للمساقاة لعدم ورود ذلك والثاني

• والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •

• والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •

• والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •
 • والثاني قال ان كان المزارع قد ساقاه •

[illegible]

فصل في بيان ما لا يورث
منه المال من ذوات النعم
فصل في بيان ما لا يورث
منه المال من ذوات النعم

بما يصلح وأما الشك في هذا فمركبة بينهما
لأنك تعلم ذلك بينهما
والجواب أن ذلك بينهما
التمهيد للبرهان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
انما وصيكم به لئلا تكونوا تظلمون

وَلَكَ نَصِيبٌ مِّمَّا أَتَى الْمَوْلُودَ إِذَا سَمِعَ
 الْقَوْلَ فَنَفَخَ فِيهِ مِنْ أَمْرِنَا لَهُ يَحْيَىٰ
 وَإِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ عَلَىٰ أَعْيُنِنَا
 وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُحْيَىٰ
 وَيُزْكَرُوا وَلَكُمْ فِي الْمَالِ الَّذِي
 فَتَنَّاكَ لِلدَّيْنِ حَكْمَةٌ وَالَّذِينَ
 تَعْلَمُونَ أَنَّ الْمَالَ لِلْمَالِكِ

1. 人

1.9

وَالْوَصْفُ وَيَكُونُ تَحْتَ تَدْبِيرِ الْعَامِلِ وَإِنْ شَرِطْتَ نَفَقَتَهُ
عَلَيْهِ جَازٌ وَشَرِطْتَ مَعْرِفَةَ الْعَمَلِ بِتَقْدِيرِ الْمَلَّةِ كَسَنَةً أَوْ كَثْرًا
لَا نَهَا عَقْدٌ لَانِمْ كَالْإِجَارَةِ وَلَا يَجُوزُ التَّوْقِيعُ بِإِذْرَاكِ الثَّمَرِ
فِي الْأَصَحِّ لِلْجَهْلِ بِوَقْفِهِ فَإِنَّهُ يُقِيمُ ثَابِتَةً وَيَتَأَخَّرُ أُخْرَى وَ
الثَّانِي نَظَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ الْمَقْصُودِ وَصَبَّغَهَا سَاقِيتُكَ عَلَى هَذَا
التَّحْلِيلِ بِكُنَا أَيْ نَبْضُ الثَّمَرِ مِثْلًا أَوْ يَلِينُهُ إِلَيْكَ لِعَهْدِهِ
بِكُنَا أَوْ نَعِيدُهُ بِكُنَا أَوْ عَمِلَ عَلَيْهِ بِكُنَا وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَحْمِلُ
أَنْ تَكُونَ كُنَايَةً وَلَكِنْ تَكُونُ صَرِيحَةً قَالَهُ فِي الرُّوضَةِ كَمَا
كَأَصْلُهَا وَمِثْلُ التَّحْلِ فِي ذَلِكَ الْعَبْرُ وَشَرِطْتَ فِيهَا الْقَبُولَ
لِلرُّومِ هَادُونَ تَفْصِيلُ الْأَعْمَالِ فَلَا يَشْرُطُ وَيَحْمِلُ الْمُطْلَقُ فِي
كُلِّ نَاحِيَةٍ عَلَى الْعُرْفِ الْغَالِبِ فِيهَا فِي الْعَمَلِ وَعَلَى الْعَامِلِ
بِمُلْتَخَاجٍ إِلَيْهِ لِصَلَاحِ الثَّمَرِ وَأَنْتَ رَأَيْتَهُ مَا يَكُونُ كُلُّ سَنَةٍ

[illegible]

11.

كسقي وتقيّة نهراً يجرى الماء من الطين ونحوه واصلح
الاجاجين التي ثبت فيها الماء وهي الجفاحول التي تجتمع
فيها الماء لبشره شهت بالجانان الغيل فالجوهري
والاجانة واحدة الاجاجين وتلقح للتخل وهو وضع شئ
من طلع الذكور في طلع الاناث وشجيرة حشيش وقضبان
مصرّة بالشجر وتعريش للعجب جرت به عادة وهو ان يصب
اعواداً ويصلها ويرفعه عليها وكذا عليه حفظ الثمر
عن السارق والطير وجلادة بفتح الجيم وكثرها واهمال
الدالين في الصحاح اي قطعه وتحفيفه في الاصح لانها
من مصالحه والثاني ليس عليه لان الحفظ خارج عن
اعمال المسافة وكذا الجراد والتجفيف لانها بعد كمال الثمر
وفي الروضة واصلها كالشمة حكاية الثاني في الحفظ

[illegible]

نظراً للفظ وكذا المعنى على الألفاظ للفظ
المشاهدة فقال المالك ما أتيتك على كذا مريد
كذا بطلانهم فتعلمونه كذلك أيضاً تنجلي للفظ و
على الألفاظ المستعملين بيان اللفظ الصحيح فتدق
لا يعرفون لفظهم وما التمس ولا يفهمون كذا
أنهم لم يجدوا في موضوعه فهو كذا
الاجابة والمشااهدة تنجلي أو لا تنجلي
بيان

في الجدل الرابع فيه العرف
بأنه لا يمكن أن يكون
الكل واحد على الحقيقة
والأحق للغة للناس ولعلنا
منهم من طلقه على خلاف

••• وفيما يخص
الخروج منه لما شلف
لنا في طرقات الصدقة في
تعليل عدم وقوع الخلف على
العامل

••• والبرقة كما مثلها تاركها عن ذلك
انما ذكرها الا انه في الجملة في الكفاية
والبيان

••• وظاهره انه ينهى المالك عن فعل الخلف
اعلم ان المالك اذا مضى عليه على العامل
في الواقع اذ يرضى بوجهه على العامل
اطور العادة ما على المالك او شرط
ان عليه ان يرضى في العادة او في
في ذلك اذ فيها ايمان في العادة او في
انما في بان الظاهر ان العادة او في
في الواقع انما في العادة او في
في الواقع انما في العادة او في
في الواقع انما في العادة او في

••• في المالك
العاملة او المالك
عليه لا الخلف له ولا الخلف
ما من من هذا الخلف
الخلفان كذا ما يرضى به فمصلحة ما يرضى
في المالك او في المالك
في المالك او في المالك
في المالك او في المالك

انه على المالك والعامل مجبى شراهما في التمر وفي
البيان وغيره حكاية انه على المالك وفي الكفاية حكاية
ان الجداد والتجفيف على المالك والروضة كاصلاها
ساكنان عن ذلك وفيها ما بعد حكاية الخلاف في التجفيف
لتصحيح وجوبه على العامل اذا طردت العادة به او
شرطه وظاهره بهذا القيد ليس من محل الخلاف فان
التأني لوجوبه لا يسبغ في مخالفة العادة او الشرط وقد
ذكر لما ورد في الجداد وجبين احدهما لا يجب على العامل
الا بالشرط والثاني يجب عليه بغير شرط ويأني مثلك
في الحفظ ايضا ويأني وجه الاشتراك فيه في الجداد و
التجفيف وما قصد به حفظ الاصل ولا يترك كل سنة
كبناء الخيطان وحفره يجرى على المالك فلو شرطه

••• وفيما يخص
بان ذلك على العامل والمالك
في التمر

••• وفيما يخص
بان ذلك على العامل والمالك
في التمر

[illegible]

[illegible]

وفي الروضة كاصلا ولا يسقي بادغال الحصول من الجبل
 وان امكن زرعها باصا به مطر عظيم او سيل نادر ويجوز ان كان
 لها ماء دائم من نهرا وعين او بئر وكذا ان كفاها المطر المتعا
 او ماء السيل للجمعة والغالب حصولها في الاصح وكذا
 لا يجوز لعدم التوق بحصول ما ذكر ويحرج الخلاف في ان
 مضر التي تروى من زيادة السيل غالبا قبل ريه والامناع
 الشرعي للتسليم كالحسب المنقذ فلا يصح استجار لرفع سائر
 صيحاته بخلاف الوجبة ولا حائض لخدمة مسجد الحرمه المكث
 وكذا من كونه لوضاع او غيره بغير اذن الزوج في الاصح لان
 او فاما من عرقه بحقه والثاني بيع وللزوج نسخه

التناوب وبين لبعضين أى فى صورتين ثم يقسمان
 الى المكزى والمكزى فى الاولى او المكزيان فى الثانية
 من الركوب على الوجه المبين كفرسخ لهذا ثم فرسخ للآخر
 فى الاولى ولعم لهذا ثم يوم للآخر فى الثانية وهكذا والوجه
 الثانى المنع فى صورتين لانها لجارة ازمان متقطعة
 والثالث المنع فى الاولى لانها لم يتصل زمن الجارة فيها
 بخلاف الثانية والرابع المنع فهما فى جارة الحيز لانهما
 على لجارة الزمان المتقبل ودفع بان التأخر الواقع في ذلك
 من ضرورة القسمة فلا يضر **فصل** يشترط كون
 المنفعة معلومة كالبيع فانه منافع يجب بيان المراد منها ثم
 تارة تقيد المنفعة برمان كذا لكى سنة وانه نقدا

المنفعة... فثبت ان المنفعة...
 انما تكون...
 انما تكون...
 انما تكون...

المنفعة... فثبت ان المنفعة...
 انما تكون...
 انما تكون...
 انما تكون...

ايضا فضل كذا...
 ايضا فضل كذا...
 ايضا فضل كذا...

أَنْ قَدَّرَ بِالْعَمَلِ فَإِنْ قَدَّرَ بِالزَّمَانِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى بَيَانِ مَا ذَكَرَ
 وَأَذَا صُلِحَ الْأَرْضُ لِلْبِنَاءِ وَزِرَاعَةٍ وَغَيْرِهَا شَرَطَ تَحْيِينَ
 الْمَنْفَعَةِ مِنْ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ ضَرَرَهَا لِالْأَحْوَالِ كَثُرُوا
 وَيَكْفَى يَحْيِي زِرَاعَةٍ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ بِأَنَّ قَالَ جَرَتْ كَلِمَاتُ
 لِلزَّرْعَةِ فَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَهَزَعُ مَا شَاءَ وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ
 لِأَنَّ ضَرَرَ الزَّرْعِ كَثُرُوا وَدَفَعَ بِأَنَّ اخْتِلَافَهُ يَلِيرُ وَلَوْ قَالَ
 لِلْبِنَاءِ أَوَّلَ الْغَرَسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا يُبْنَى وَيُغْرَسُ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ
 الْهَذَا وَلَوْ قَالَ لَسَفَعَتْ بِهَا مَا شُتَّ صَحَّ وَيَصَحُّ مَا شَاءَ وَكَذَا
 لَوْ قَالَ لَنْ شُتَّ فَارْزَعْ وَلَنْ شُتَّ فَالْغَرَسُ فَإِنَّهُ يَصَحُّ فِي
 الْأَصَحِّ وَيُخْبَرُ الْمُسَاجِرِينَ بِهَا وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ لِإِبْهَامِهِ وَفِي

قَدَّرَ بِالْعَمَلِ قَدَّرَ بِالزَّمَانِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى بَيَانِ مَا ذَكَرَ
 وَأَذَا صُلِحَ الْأَرْضُ لِلْبِنَاءِ وَزِرَاعَةٍ وَغَيْرِهَا شَرَطَ تَحْيِينَ
 الْمَنْفَعَةِ مِنْ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ ضَرَرَهَا لِالْأَحْوَالِ كَثُرُوا
 وَيَكْفَى يَحْيِي زِرَاعَةٍ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ بِأَنَّ قَالَ جَرَتْ كَلِمَاتُ
 لِلزَّرْعَةِ فَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَهَزَعُ مَا شَاءَ وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ
 لِأَنَّ ضَرَرَ الزَّرْعِ كَثُرُوا وَدَفَعَ بِأَنَّ اخْتِلَافَهُ يَلِيرُ وَلَوْ قَالَ
 لِلْبِنَاءِ أَوَّلَ الْغَرَسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا يُبْنَى وَيُغْرَسُ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ
 الْهَذَا وَلَوْ قَالَ لَسَفَعَتْ بِهَا مَا شُتَّ صَحَّ وَيَصَحُّ مَا شَاءَ وَكَذَا
 لَوْ قَالَ لَنْ شُتَّ فَارْزَعْ وَلَنْ شُتَّ فَالْغَرَسُ فَإِنَّهُ يَصَحُّ فِي
 الْأَصَحِّ وَيُخْبَرُ الْمُسَاجِرِينَ بِهَا وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ لِإِبْهَامِهِ وَفِي

وَأَذَا صُلِحَ الْأَرْضُ لِلْبِنَاءِ وَزِرَاعَةٍ وَغَيْرِهَا شَرَطَ تَحْيِينَ
 الْمَنْفَعَةِ مِنْ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ ضَرَرَهَا لِالْأَحْوَالِ كَثُرُوا
 وَيَكْفَى يَحْيِي زِرَاعَةٍ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ بِأَنَّ قَالَ جَرَتْ كَلِمَاتُ
 لِلزَّرْعَةِ فَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَهَزَعُ مَا شَاءَ وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ
 لِأَنَّ ضَرَرَ الزَّرْعِ كَثُرُوا وَدَفَعَ بِأَنَّ اخْتِلَافَهُ يَلِيرُ وَلَوْ قَالَ
 لِلْبِنَاءِ أَوَّلَ الْغَرَسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا يُبْنَى وَيُغْرَسُ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ
 الْهَذَا وَلَوْ قَالَ لَسَفَعَتْ بِهَا مَا شُتَّ صَحَّ وَيَصَحُّ مَا شَاءَ وَكَذَا
 لَوْ قَالَ لَنْ شُتَّ فَارْزَعْ وَلَنْ شُتَّ فَالْغَرَسُ فَإِنَّهُ يَصَحُّ فِي
 الْأَصَحِّ وَيُخْبَرُ الْمُسَاجِرِينَ بِهَا وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ لِإِبْهَامِهِ وَفِي

وَأَذَا صُلِحَ الْأَرْضُ لِلْبِنَاءِ وَزِرَاعَةٍ وَغَيْرِهَا شَرَطَ تَحْيِينَ
 الْمَنْفَعَةِ مِنْ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ ضَرَرَهَا لِالْأَحْوَالِ كَثُرُوا
 وَيَكْفَى يَحْيِي زِرَاعَةٍ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ بِأَنَّ قَالَ جَرَتْ كَلِمَاتُ
 لِلزَّرْعَةِ فَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَهَزَعُ مَا شَاءَ وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ
 لِأَنَّ ضَرَرَ الزَّرْعِ كَثُرُوا وَدَفَعَ بِأَنَّ اخْتِلَافَهُ يَلِيرُ وَلَوْ قَالَ
 لِلْبِنَاءِ أَوَّلَ الْغَرَسِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا يُبْنَى وَيُغْرَسُ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ
 الْهَذَا وَلَوْ قَالَ لَسَفَعَتْ بِهَا مَا شُتَّ صَحَّ وَيَصَحُّ مَا شَاءَ وَكَذَا
 لَوْ قَالَ لَنْ شُتَّ فَارْزَعْ وَلَنْ شُتَّ فَالْغَرَسُ فَإِنَّهُ يَصَحُّ فِي
 الْأَصَحِّ وَيُخْبَرُ الْمُسَاجِرِينَ بِهَا وَالثَّانِي لَا يَصَحُّ لِإِبْهَامِهِ وَفِي

وَلَا حُجَّةَ لِلْمُتَأَمِّلِينَ أَنَّ غُلَامًا غُلَامًا وَشَا وَبَشًا شَا

[illegible]

الأولى وجه أنها لا تصح ويشترط في إجابة داية لركوب
 الجارية عين أو دمة معرفة الراكب بمشاهدته أو وصفه
 له في ذلك وقبل لا يكفي الوصف فيه لأن الغرض يعلق
 بشغل الراكب وحفظه بالاضامة والخافة وكثرة الجواز
 وقلتها والوصف لا يفي بذلك وجوابه المنع وكذا الحكم فيما
 يركب عليه من حبل يضم الميم الأولى وكسر الثانية ذكره
 الجوهرى وغيره كزاملة أن كان له وفي المحرمه أى وذكر
 فى الإجابة فانه يشترط فيها معرفته أو وصفه التام ولعم
 يمكن مع الراكب ما يركب عليه فلا حاجة إلى ذكره ويؤكد
 المؤجر على ما يشاء من زاملة أو غيرها ولو شرط فى الإجابة
 حمل المعاليق كما لسفرة والاداة للماء والقدير وخوها
 مطلقا أى من غير مشاهدة ولا وصف فلا العقد فى الإجابة

• قلنا الحسن فما يريد على الخ ولا يفتي
 لما يفتي فيه ولا يفتي بك به وإذا عرض
 لما يفتي بك به فلا يدعي بيان صفته أن لم يكن
 بمؤيد لهم
 • أو وصفه الثامن المالك المالك
 المالكون وكذلك المالك المالك
 المالك

●●● على ما في آراء بعض النقاد
أنها الموصلة نظر القضاة
المكدي

لا يخلو من ذلك ما لا يخلو من ذلك...
 لا يخلو من ذلك ما لا يخلو من ذلك...
 لا يخلو من ذلك ما لا يخلو من ذلك...

لاختلف الناس في مقاديرها والثاني يصح ويحمل
 المشروط على الوسط المعناد نقلة لشافعي رضي الله تعالى
 عنه عن بعض الناس عقب نصه على الأول فقال لبعض
 الأصحاب نه عن نقلة ويجعل في المسئلة قولين وقطع
 بعضهم بالأول وأنه عني غيره أي وهو أَوْ حَيْفَة وَ
 هَا لَكَ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ أَي جَمَلُهَا لَمْ يَلِمْ لَيْتَقَى لِاخْتِلَافِ
 النَّاسِ فِيهِ وَقِيلَ لَيْتَقَى الْمَعَادُ وَبَشَرُطُ فِي الْجَارَةِ الْحَيْنِ
 لِلرُّكُوبِ لَيْتَقَى تَعْيِينَ الدَّيَّانَةِ وَفِي اشْتِرَاطِ رُفُوتِهَا الْخَلَا
 فِي تَبَعِ الْغَائِبِ وَالرَّحْجُ عَدَمُ حَكْمِهِ فَيَكُونُ الرَّاحُجُ اشْتِرَاطُ
 الرُّوْيَةِ وَبَشَرُطُ فِي الْجَارَةِ الذِّمَّةُ لِلرُّكُوبِ ذِكْرُ الْجَسْرِ لِلدَّيَّانَةِ
 كَالْأَيْلِ وَالْحَيْلِ وَالنَّوْجِ لَهَا كَالْجَانِي أَوِ الْعَرَبِ وَالذِّكُورَةِ
 أَوْ الْأُنْثَى فَالْأَنْثَى أَسْهَلُ سَيْرًا وَالذِّكُورُ أَقْوَى وَيَشْرُطُ فِيهَا

الخلفاء قالوا ينبغي أن يكونوا في المكان
 لأن المنافع التي تهم القصد والروية تكون
 في جميع الامور التي
 لا ينبغي أن يكونوا في المكان
 لأن المنافع التي تهم القصد والروية تكون
 في جميع الامور التي

ولا يغفل عن الاستبان في دور الرقعة
 فنفذ بغيره بالطلب في هذه المسألة
 ولا يغفل عن الاستبان في دور الرقعة

• والحفاظ على الحشيتين
 ما فؤاد من الحشيتين
 الحياء لضم الحشيتين
 بالباطن والظاهر
 الالهة كالله والالهة
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء

• والحفاظ على الحشيتين
 ما فؤاد من الحشيتين
 الحياء لضم الحشيتين
 بالباطن والظاهر
 الالهة كالله والالهة
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء

الغرض لا خلاف حاله وتعيين موهبة الارضيات من بيت
 المسجل اوتيت الموضع لا خلاف الغرض في ذلك فهو
 في بيتها اسهل عليها وبينه اشد وثوقا به والاصح انه
 لا يسبغ لجهها الاخر في الاجارة لافراد كل منها بما بالعقد
 والثاني يسبغ لتلانهما عادة والثالث يسبغ لاله
 الحضانة دون عكسه وفي المطبحة حكاية عكسه والحضانة
 حفظ صبي ائجه الصادي بالذکر والانشي وتعهده
 بغسل رأسه وبذبه وثيابه ودهنه وحمله وربطه في المهد
 وتحريكه لينام ونحوها مما يحتاج اليه والارضاع ان تلقاه
 بعد وضعه في حجرها مثلا الثدي وتغصه عند الحاجة
 ويسبغ هذه المنفعة في الاستحقاق بالاجارة اللبن الموضع
 به وقيل اصل اللبن وفعل الموضع نابع ولواستاجر

• والحفاظ على الحشيتين
 ما فؤاد من الحشيتين
 الحياء لضم الحشيتين
 بالباطن والظاهر
 الالهة كالله والالهة
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء

• والحفاظ على الحشيتين
 ما فؤاد من الحشيتين
 الحياء لضم الحشيتين
 بالباطن والظاهر
 الالهة كالله والالهة
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء

• والحفاظ على الحشيتين
 ما فؤاد من الحشيتين
 الحياء لضم الحشيتين
 بالباطن والظاهر
 الالهة كالله والالهة
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء

• والحفاظ على الحشيتين
 ما فؤاد من الحشيتين
 الحياء لضم الحشيتين
 بالباطن والظاهر
 الالهة كالله والالهة
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

وحيي الميمان والافند والعقد * غنمهم
الفرق فذالك والافال للقطا صفتها فنبهي
الفرق فذالك والافال للقطا صفتها فنبهي
الفرق فذالك والافال للقطا صفتها فنبهي

137

● حقيقة نفع
أدله وسكون ثابته بل حفظ
المسود ● الكثرة التي يتركها
لأنه في غنى عما لا يقدرون أن يقدروا
فقد تركوا منه ● إذا فقد

منه لا ينفصل
عن النفع الذي
في النفع لأننا نترك
المنافع والكل لا ينفصل
عنه فلا ينفصل النفع فلا لا ينفصل
عنه

في وقت الاستفاعة لو انفع بها فيه لم يصحها الهدم فانه
يضمن لان التلف جاء من ربطا وقت الاستفاعة بها كي بعض
النهار دون جمع الليل في الشتاء ولو تلف الما في يد اجير
بلا بعد كثوب السو جرحا طينه او صبغها لم يضمن ان لم يضر
باليد بان جعل المسكن احرمة حتى يعمل واحضره منزله
ليجعل لان الما غير مسلم اليه في الحقيقة وانما استعان
الملك به في شعله كما يستعين بالوكيل وكذا ان انفرد
باليد لا يضمن في اظرا لاقوال والثاني يضمن كالمستأجر
لانه اخذ لمنفعة نفسه ودفع بانه اخذ لمنفعة المستاجر
ايضا فلا يضمن كحامل القراض والثالث يضمن الاجير
المشرك وهو من النزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من
اجر نفسه مدة معينة لعمل لان منافعه مختصة بالمستاجر

● في وقت الاستفاعة او فوجبه مراد النفع
ومثله يضمن الثبات لا يضمن الاستفاعة
وفيما للملك في الشاؤ فلا ضمان فيه لانه
لم يضمن له

● فتنه لا يضمن لان فتنه لا يضمن
لأنه لا يضمن لان فتنه لا يضمن
ان القدر لا يضمن لان فتنه لا يضمن

كفاده القطار والقالين وشمسنا
لانه انما النظم القل الجماعة فذلك اول ما يمكن
ان يضمن الامر مثله فكله عنك في النظم

١٣٢
 في العلم عليه مطلقا
 الشاكي كذا ما نال في القدر عليه ان علم وقد
 وكذا ما نال في القدر عليه ان علم وقد
 في العلم عليه مطلقا

والصنف ملكات اقبح اقل من مطلق
والصنف ملكات اقبح اقل من مطلق

۱۳۸

تلف فلا يوجب ضمنا وكذا لو اكرى دابة لحمل مائة رطل
 حنطة فحمل مائة شعير او عكس اى يصير ضمنا لها
 لان الشعير اخف فما اخذه من ظهرها اكثر والحنطة
 اثقل فجميع ثقلها في الموضع الواحد ولعشرة اقفزة
 شعير فحمل عشر حنطة اى يصير ضمنا للدابة لزيادة
 ثقل الحنطة دون عكسه لحقة الشعير مع اسوائها في
 الحجم ولو اكرى دابة لمائة فحمل مائة وعشرة لزمه اجرة
 المثل للزيادة وان تلفت بذلك فضعفها ان لم يكن صاحبها
 معبرا لانه صار غاصبا لها جمل الزيادة فان كان صاحبها
 معها ضمن قسط الزيادة وفى قول نصف القيمة لار التلو
 بعضهم وغيره فيوزع القيمة بالقسط او بالسوية الا
 اقرب في المحرر والشرح واظهر في الروضة ولو سلم المائة

وَالْعَشْرَةَ إِلَى الْمَوْجِرِ فَحَمَلَهَا لَهَا هَلَا بِأَلْزِيَادَةِ بَانَ قَالَ لَهُ
 هِيَ مِائَةٌ كَاذِبًا فَلَقِيَ الدَّيَّةَ بِهَا ضَمَّنَ الْمَكْزِي عَلَى الْمَذْهَبِ
 كَمَا لَوْ حَمَلَهَا بِنَفْسِهِ وَفِيمَا يَضُمُّهُ الْقَوْلَانِ وَالطَّرِيقُ الثَّانِي
 فِي ضَمَائِهِ قَوْلًا نَعَارِضُ الْعُرُورَ وَالْمُبَاشَرَةَ قَالَ الرَّافِعِيُّ
 وَسَوَاءٌ بَيَّنَّ الْخَبَارُ أَمْ لَا فَالظَّاهِرُ وَجُوبُ الضَّمَانِ وَأَنْحَمَلَهَا
 عَالِمًا بِالزِّيَادَةِ وَلَمْ يَقُلْ لَهُ الْمُسْتَأْجِرُ شَيْئًا فَكَيْفَ كَاذَرَهُ فِي
 قَوْلِهِ وَلَوْ زَكَ الْمَوْجِرُ وَحَمَلُ بِالشَّدِيدِ فَلَا أَجْرَ لِلزِّيَادَةِ لَعَدِمَ
 الْأَذْنَ فِي تَقْلِيلِهَا وَلَا ضَمَانَ أَنْ تُلْفَ بِذَلِكَ الدَّيَّةُ سَوَاءٌ
 غَلِطَ الْمَوْجِرُ أَمْ لَا وَسَوَاءٌ جَهَلَ الْمُسْتَأْجِرُ الزِّيَادَةَ أَمْ عِلِمَ بِهَا
 سَكَتَ وَلَوْ أَعْطَاهُ ثَوْبًا لِيُخَيِّطَهُ بَعْدَ قِطْعِهِ فَخَالَطَهُ قَبَاءٌ
 وَقَالَ امْرَأَتِي يَقْطَعُهُ قَبَاءٌ فَقَالَ الْمَالِكُ بَلْ قَيْصًا فَالْأَظْهَرُ
 تَصَدِيقُ الْمَالِكِ بِمِثْلِهِ لِأَنَّهُ الْمُصَدِّقُ فِي مَصْلِ الْأَذْنِ فَكَذَا

والتألف بينك وبينهم
بما يحبونك
والتألف بينك وبينهم
بما يحبونك
والتألف بينك وبينهم
بما يحبونك

••• ولم يبق إلا المستأجرون الخفاف
والذين لا دخل منهم الزاد ففروا
سريعاً

فانه ليعلموا انهم قد فعلوا
والله اعلم بالصواب

بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له
 بكتفي فاقطعه فلفه فلم يكن له

فِي وَصْفِهِ فَيُخْلَفُ لَهُ مَا أَذِنَ لَهُ فِي قِطْعِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ
 عَلَيْهِ إِذَا خَلَفَ وَعَلَى الْخِيَاطِ أَنْ يَنْقُصَ لِلثَّوْبِ وَهُوَ
 مَا بَيْنَ قِيمَتِهِ صَحِيحًا وَمَقْطُوعًا أَوْ مَا بَيْنَ قِيمَتِهِ مَقْطُوعًا
 قِصَصًا وَمَقْطُوعًا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ وَهُوَ عَلَى الثَّانِي أَنْ لَمْ يَنْقُصْ
 الْقَبَاءَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَتَجِبَ بَعْضُهُمْ الْأَوَّلَ وَالْقَوْلُ الثَّانِي
 تَصْدِيقُ الْخِيَاطِ بِمِيزَانِهِ لِأَنَّ الْمَالِكَ يَدْعِي عَلَيْهِ الْجَزْمَ وَ
 الْأَصْلُ عَدَمُهُ فَيُخْلَفُ لَهُ مَا أَذِنَ لَهُ فِي قِطْعِهِ قِصَصًا وَإِنَّ
 أَذِنَ لَهُ فِي قِطْعِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ فِي الشَّامِلِ وَفِي الرُّصْنَةِ
 عَنْ الشَّيْخِ أَبِي حَامِلٍ لَا يَنْقُصُ عَلَى الشَّوَالِثِ فَإِذَا خَلَفَ
 فَلَا أَرْشَ عَلَيْهِ وَلَا أَجْرَ لَهُ بِمِيزَانِهِ وَقِيلَ لَهُ الْمُسْتَعْيُ وَقِيلَ
 أَجْرُ الْمَثَلِ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يَنْقُصَ الْأَجْرَ لَهُ أَنْ يَدْعِيَ بِهَا
 عَلَى الْمَالِكِ وَيُخْلَفُ فَإِنْ نَكَلَ فِي تَجْدِيدِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ وَجْهًا

والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني

والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني
 والثقة الثاني

••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ

المنفعة ولا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 صورة ذكرها في قوله ولو أجزأ بطن الأول أي من الموقوف
 عليهم الوقف مدة ومان قبل تمامها وكل بطن له النظر
 مدة استحقاقه أو الولي صيا مدة لا يبلغ فيها بالسنة
 فيبلغ فيها بالاحتمال فالأصح انفسائها في الوقف لا البص
 لأن الوقف انفسا استحقاقه بموت المورث بعده والصبي
 بنى الولي تصرفه على المصلحة فيلزم والثاني في الوقف لا
 تنفسخ كالمالك وفي الصبي تنفسخ لبين عدم الولاية فيما
 بعدا للبلوغ ولو كانت المدة يبلغ فيها بالسنة بطلان الإجازة
 فيما بعدا للبلوغ به فيما قبله قولنا نفريقا لصفحة والتمتع
 الصبي لأن والامام وطائفة بغير الجهور في الوقف
 بالانفساخ وعلمه لأنه يشعربسبوا لانفساخا وحجوا

••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ

••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ

••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ
 ••••• من قوله لا يفسخ بموت ميتي الوقف الذي لا يفسخ

[illegible]

• لئلا يفتقدوا ما فيهم من الخير
• ولئلا يفتقدوا ما فيهم من الخير
• ولئلا يفتقدوا ما فيهم من الخير

انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس

والقلون اذن المساجرام لاولشترى ففتح لبيع ان جعل انما مساجرة

هو متحب ويحصل به الملك والاصل فيها احاديث منها
 حديث ومن احيا ارضا مينة فهي له رواه ابو داود وغيره
 وحديث من احيا ارضا مينة فله فيه اجر رواه النسائي
 وغيره ولو خذ ما مينا ان الموات الارض التي لم تعمر قط
 لا هي حرم لمحور كما قال لا ارض التي لم تعمر قط ان كانت
 ببلاد الاسلام فلم يملكها بالاحياء اذن فيه الامام
 ام لا وليس هو لذي وان اذن فيه الامام وان كانت ببلاد
 كفار فلهم احياءها وكذا المسلم احياءها ان كانت مما لا
 يدبون الماين عنها بكثر المعجزة وضمها فان دبوهم عنها

انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس

انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس
 انما هو من ارض الله تعالى فلو كان ملكا لكان له ما يشاء من الارض وما يشاء من الناس

[illegible]

153

الشيخ زكي
مفتي النجف
فرقة

لَا يَنْفَعُ الْإِنْسَانَ إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ

۱۰۰

••• فيبيع الدار على الزكاة على اصلاح
الارض والتمليك للارادله لاجلهم
مؤلفها

••• ولما عاد الضيف عليهما آة افاد به انهما
لا يتيم من ذرية الابن وذلك فاعاد الضيف
عليهما ثياب التسمية التي كانا يلبسان
وذكر في حق الدواب لهيئته على الافضل
في هذه الدنيا

••• وَمِنْهَا أَنْ تُطَوَّلَ لَهَا لَفِيَّةٌ
لِغَيْرِ الْمَطْلُوعِ الْمَقْدُورِ

15/10

في قوله تعالى **وَمِنْ شَرِطِ الزَّيْعِ فِي الْمَرْزَعَةِ شَرْطُ**
 العرس في البستان بطريقه الاولى كما قاله الرافعي فيه
 طريقة ثانية قاطعة بالاشتراط وتجبها في أصل الروضة
 ومن شرع في عمل الحياة ولم يسمه او اعلم على بيعه بنص محجب
 او غرضه في ذلك المحل في المسائل الثلاث وهو
 الحق به من غيره اي ملحق له دون غير ملأ له فيه لكن
 الاصح انه لا يبيع ببيع له لانه لم يملكه والثاني يبيع وكائه
 يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كاصليها وفي المحرر
 ليس له ان يبيع هذا الحق والاصح انه لو احياه آخر ملكه
 وان كان منوعاً من احيائه والثاني لا يملكه كي لا يبطل
 حق المتجر ولو طال مدة التجر ولم يحج والرجوع في طولها
 الى العادة قال له السلطان احي واثرك اي المحل و

في قوله تعالى **وَمِنْ شَرِطِ الزَّيْعِ فِي الْمَرْزَعَةِ شَرْطُ**
 العرس في البستان بطريقه الاولى كما قاله الرافعي فيه
 طريقة ثانية قاطعة بالاشتراط وتجبها في أصل الروضة
 ومن شرع في عمل الحياة ولم يسمه او اعلم على بيعه بنص محجب
 او غرضه في ذلك المحل في المسائل الثلاث وهو
 الحق به من غيره اي ملحق له دون غير ملأ له فيه لكن
 الاصح انه لا يبيع ببيع له لانه لم يملكه والثاني يبيع وكائه
 يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كاصليها وفي المحرر
 ليس له ان يبيع هذا الحق والاصح انه لو احياه آخر ملكه
 وان كان منوعاً من احيائه والثاني لا يملكه كي لا يبطل
 حق المتجر ولو طال مدة التجر ولم يحج والرجوع في طولها
 الى العادة قال له السلطان احي واثرك اي المحل و

في قوله تعالى **وَمِنْ شَرِطِ الزَّيْعِ فِي الْمَرْزَعَةِ شَرْطُ**
 العرس في البستان بطريقه الاولى كما قاله الرافعي فيه
 طريقة ثانية قاطعة بالاشتراط وتجبها في أصل الروضة
 ومن شرع في عمل الحياة ولم يسمه او اعلم على بيعه بنص محجب
 او غرضه في ذلك المحل في المسائل الثلاث وهو
 الحق به من غيره اي ملحق له دون غير ملأ له فيه لكن
 الاصح انه لا يبيع ببيع له لانه لم يملكه والثاني يبيع وكائه
 يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كاصليها وفي المحرر
 ليس له ان يبيع هذا الحق والاصح انه لو احياه آخر ملكه
 وان كان منوعاً من احيائه والثاني لا يملكه كي لا يبطل
 حق المتجر ولو طال مدة التجر ولم يحج والرجوع في طولها
 الى العادة قال له السلطان احي واثرك اي المحل و

في قوله تعالى **وَمِنْ شَرِطِ الزَّيْعِ فِي الْمَرْزَعَةِ شَرْطُ**
 العرس في البستان بطريقه الاولى كما قاله الرافعي فيه
 طريقة ثانية قاطعة بالاشتراط وتجبها في أصل الروضة
 ومن شرع في عمل الحياة ولم يسمه او اعلم على بيعه بنص محجب
 او غرضه في ذلك المحل في المسائل الثلاث وهو
 الحق به من غيره اي ملحق له دون غير ملأ له فيه لكن
 الاصح انه لا يبيع ببيع له لانه لم يملكه والثاني يبيع وكائه
 يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كاصليها وفي المحرر
 ليس له ان يبيع هذا الحق والاصح انه لو احياه آخر ملكه
 وان كان منوعاً من احيائه والثاني لا يملكه كي لا يبطل
 حق المتجر ولو طال مدة التجر ولم يحج والرجوع في طولها
 الى العادة قال له السلطان احي واثرك اي المحل و

في قوله تعالى **وَمِنْ شَرِطِ الزَّيْعِ فِي الْمَرْزَعَةِ شَرْطُ**
 العرس في البستان بطريقه الاولى كما قاله الرافعي فيه
 طريقة ثانية قاطعة بالاشتراط وتجبها في أصل الروضة
 ومن شرع في عمل الحياة ولم يسمه او اعلم على بيعه بنص محجب
 او غرضه في ذلك المحل في المسائل الثلاث وهو
 الحق به من غيره اي ملحق له دون غير ملأ له فيه لكن
 الاصح انه لا يبيع ببيع له لانه لم يملكه والثاني يبيع وكائه
 يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كاصليها وفي المحرر
 ليس له ان يبيع هذا الحق والاصح انه لو احياه آخر ملكه
 وان كان منوعاً من احيائه والثاني لا يملكه كي لا يبطل
 حق المتجر ولو طال مدة التجر ولم يحج والرجوع في طولها
 الى العادة قال له السلطان احي واثرك اي المحل و

[illegible][illegible]

• انما يتبين بانها اذا كانت في وقت الصلاة لم يكن لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها
 • لا يمكن ان يكون لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها
 • لا يمكن ان يكون لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها

بِالْمَاءِ وَهِيَ مُتَوَجِّعٌ قَصْبٌ كَالْحَصِيرِ وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ أَى إِلَى مَقْعِدِهِ
 اثْنَانِ وَثَنَانِ غَايِهِ أَقْرَعُ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ يَقْدَمُ الْأَمَامُ أَحَدَهُمَا
 بَرَاءِيهِ وَلَوْ جَلَسَ عَوْضِعَ الْمُعَامِلَةِ ثُمَّ فَارَقَهُ تَارِكًا الْحَرْفَةَ
 أَوْ مَقِيلًا إِلَى غَيْرِهِ بَطُلَ حَقُّهُ مِنْهُ وَأَنْ فَارَقَهُ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ
 حَقُّهُ إِلَّا أَنْ تَطُولَ مُفَارَقَتُهُ حَتَّى يَنْقَطِعَ مُعَامِلُودُ عَنْهُ
 وَيَأْلُقُونَ غَيْرَهُ فَيَبْطُلُ حَقُّهُ وَسَوَاءٌ فَارَقَ بِجَذْرِ سِفَرٍ أَوْ مَرْصٍ
 أَمْ بِالْعُذْرِ وَلَوْ جَلَسَ لِابْتِرَاحَةٍ وَخَوَّهَا بَطُلَ حَقُّهُ بِمُفَارَقَتِهِ
 وَمَنْ أَلْفَ مِنْ الْمَجْدِ مَوْضِعًا يَفْقِي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ
 أَوْ الْفَقْهَ وَخَوَّهَا كَالْجَالِسِ فِي شَاخٍ مُعَامِلَةٍ فَقَبْلَهُ الْقَفِيزُ
 السَّابِقُ وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِصَلَاةٍ لَمْ يَصِرْ أَحَقَّ بِهِ فِي غَيْرِهَا أَوْ فِي
 صَلَاةٍ أُخْرَى فَلَوْ فَارَقَهُ قَبْلَهَا الْحَاجَةُ لِيَعُودَ كَجَدِيدٍ وَضَوْ
 وَاجَابَةُ دَاعٍ لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ بِهِ فِي ذَلِكَ الصَّلَاةِ فِي

• انما يتبين بانها اذا كانت في وقت الصلاة لم يكن لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها
 • لا يمكن ان يكون لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها
 • لا يمكن ان يكون لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها

• انما يتبين بانها اذا كانت في وقت الصلاة لم يكن لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها
 • لا يمكن ان يكون لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها
 • لا يمكن ان يكون لها اثر في الصلاة لانها ليست من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء غيرها

واللّٰهُ
أَعْلَمُ

بل هو مشترك بين الناس كالماء الجاري والكلالة والخطبة
 ولو نبي عليه دارا لم يملك البقعة وقيل عليك ما به فان
 ضاق نيله اى الحاصل منه عن اثنين مثلا جأ اليه
 قدم السائق اليه بقدر حاجته قال الالهام ياخذ ما
 تقتضيه العادة لامثاله فان طلب زيادة فالاصح ان عاجله
 لان عكوفه عليه كالشجر والثاني ياخذ ما شاء لسبقه
 فلو جأ اليه معا اقرع بينهما فى الاصح والثاني يقدّم الاله
 من يراه اخوج والثالث ينصب من يقسم الحاصل بينهما والمعد
 الباطل وهو ما لا يخرج العلاج كذهب وفضة وحديد
 فحاسل ايمالك بالحرق والعمل فى الاظهر والثاني يملك
 بذلك كالمواث اذا اجمي وقرق الاول بان المني يتعنى عن
 العمل والنيل مبثوث فى طبقات الارض يخرج كل يوم الحفر

وذكر في المتن
التي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا

والتي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا

والتي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا

أهلية البيع أي فلا يصح وقفه لصبي والمجنون والسفيه
والمكاتب وشروط الموقوف دوام الانتفاع به لا مطعوم بالرفع
فلا يصح وقفه لأن منفعته في سبب هلاكه ونهجان فلا
يصح وقفه لسرعة فسادهم وفيه من دوام الانتفاع حصول
لكن لا يترتب حصوله في الحال بل يجوز وقفه العبد
الجحر الصغيرين والذين لا يورثون والذين لا يرثون
يصح وقف عقار بالاجماع وقبول الاتفاق المالكين على
وقف الحضر والقناديل والزلا في كل عصر ومن المنقول
الطيب والدواية ومشاع وقف عمر رضي الله تعالى عنه
مائة منهم من خير مشاع رواء المشافعي والمشاع صدق
بالمنقول لنصق عبيد ولا يبرى وقفه إلى التصرف الآخر
عبيد ولا ثوب في الذمة أي لا يصح وقفها لغير تعيين

والتي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا

والتي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا

والتي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا
التي هي كذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٢٠

فلم يستعملوا السبل في الاصل
لجرك في جبل الاصل ورجل السبل
في ذلك • • • وكان في السبل
صحة ان لا يستعملوا

● او موقوفه قبله ذلک علی الخیر اذا لم یکن
الشیء موقوفاً علی الخیر و قد ذکرنا ان موقوفه
موقوفه علی الخیر لا یصح

•• للامانة الخليلات اما تكون منها الصغار
محمدة •• فلا ينفذ الا الوفاء التوفيق الزكي
اعمل ذلك في الظاهر وقا في الباطن فانه يوفق
عليه

۱۰۰ اے اللہ! کہی حکم سے ہمیں لکھ
نہیں دیتا کہ ان کو کتاب عطا فرما
وَلَوْ أَنَّهُمْ فَمَضَىٰ وَاللَّيْلُ مَقَامًا
تَوَكَّلْنَا بِهِمْ فَمَا يَنْظُرُونَ إِلَّا إِلَهُكَ

التَّجْيِيزُ صَرِيحٌ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ وَالثَّانِي هُما كُنَايَتَانِ
لأنَّهما لم يَشْرُها أَشْهَارُ الْوَقْفِ وَالثَّالِثُ السَّبِيلُ فَقَطْ
كُنَايَةٌ لِأَنَّهُ مِنَ السَّبِيلِ وَهُوَ مَبْرُكٌ وَلَوْ قَالَ بَصَدَقْتُ بِكَذَا
صَدَقَهُ فَحَرَمَةٌ أَوْ مَوْقُوفَةٌ أَوْ لَابِيعٌ وَلَا تَوْهَبُ فَصَرِيحٌ
فِي الْأَصَحِّ لَذَكَرَ التَّجْيِيزَ أَوِ الْوَقْفَ وَحُكْمَهُ وَالثَّانِي هُوَ كُنَايَةٌ
لِاحْتِمَالِهِ التَّمْلِيكَ الْحُضْ وَقَوْلُهُ تَصَدَّقْتُ فَقَطْ لَيْسَ بِصَرِيحٍ
قَدْ نَوَى يَعْنِي لَا يَحْصُلُ بِهِ الْوَقْفُ وَلَنْ تَوَاهُ إِلَّا أَنْ يُصَيِّرَ
الْجِهَةَ عَامَّةً كَالْفُقَرَاءِ وَيُنَوِّي الْوَقْفَ فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ
فَيَكُونُ كُنَايَةً فِيهِ بِنَحْوِ الْمَضَافِ إِلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ وَأَكْثَرٍ
فَأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّمْلِيكَ الْحُضْ فَلَا يَصْرِفُ إِلَى الْوَقْفِ بَيْنَهُ
فَلَا يَكُونُ كُنَايَةً فِيهِ فَقَوْلُهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ لِأَمْرٍ مَوْمَلَةٍ وَالْأَصَحُّ
أَنْ قَوْلُهُ حَرَمَتْهُ أَيْ لِلْمَسَاكِينِ أَوْ أَبَدِيَّةٌ لَيْسَ بِصَرِيحٍ لِأَنَّهُ

أهـ الخصل بالحق وانما افاد
أهـ الخصل بالحق وانما افاد
أهـ الخصل بالحق وانما افاد

أضانه
التي هي
المقصود
الذي هو
إذا كان

المعنى الذي كان له في الكلام
لا يغير في الكلام

[illegible]

بُطْلَانُهُ لَانْفِطَاعِهِ وَالثَّالِثُ اِنْ كَانَ الْمَوْقُوفُ حَيَوَانًا صَحَّ
 الْوَقْفُ لَمْ يَصِرْ لِلْحَيَوَانِ اِلَى الْهَلَاكِ فَقَدْ هَبَّ لَكَ قَبْلَ الْمَوْقُوفِ
 عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْحَقَّارِ فَاِذَا اِنْقَضَ الْمَذْكُورُ بِنَاءً عَلَى الصَّحَّةِ
 فَالْأُظْهَرُ أَنَّهُ يُبْقَى وَقْفًا وَالثَّانِي يَعُودُ مِلْكًا لِلْمُؤَيَّدِ وَوَرِثَتُهُ
 اِنْ مَاتَ وَالْأُظْهَرُ عَلَى الْأَوَّلِ اِنْ مَضَرَفُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْوَقْفِ
 يَوْمَ اِنْقِضَ الْمَذْكُورُ مَا فِيهِ مِنْ صَلَاةِ التَّحْمِ وَيَخْتَصِرُ فَقَرَأَ قَوَائِمَ
 التَّحْمِ فَيَقْدَمُ ابْنُ الْبَيْتِ عَلَى ابْنِ التَّحْمِ وَالثَّانِي مَضَرَفُهُ الْمَسَاكِينُ
 وَالثَّالِثُ الْمَصَالِحُ الْعَامَّةُ مَضَارِفُ خَيْرِ الْجَمْعِ وَلَوْ كَانَ
 الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْأَوَّلِ كَوَقْفَتِهِ عَلَى مَنْ سَأَلَ لِي ثُمَّ الْفُقَرَاءُ
 فَالْمَذْهَبُ بُطْلَانُهُ لَانْفِطَاعِ أَوَّلِهِ وَالطَّرِيقُ الثَّانِي فِيهِ
 قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا الصَّحَّةُ وَيَصْرَفُ فِي الصَّوَرَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَالِ
 إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَقْفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ وَقَبْلَ إِلَى

● قالوا له اني نبي و قد اقمنا من ان هذا الرجل
على الدوام والوفاء لهذا الملك فوفوا له او لا
● ان لنا

• ان فارت لان نفاوه لما صوف منصرفه
لنموت في عينه الوافف لك • ما فيه الزمان
يخرج لنا الصفة على الفارب افضل القاب
عليه عليه

[illegible]

الغرض من الزكاة هو إيواء المساكين والفقراء والمحتاجين
والغرض من الزكاة هو إيواء المساكين والفقراء والمحتاجين

[illegible]

المذکورین بعد الاول ومن صور وقف على ولدي ثم
 على الفقراء ولا وكذا له فيصرف على القول بالصحة في الحال
 الى الفقراء وذكر الاول لغوا وكان الوقف منقطع الوسط
 كوقف على ولدي ثم رجل ثم الفقراء فالمدح صحه وقيل
 لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر وعلى الصحة يصرف
 بعد الاول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلق المتقدم
 فيه ولو اقتصروا على وقف كذا فالظاهر بطلانه لعدم ذكر
 مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلق
 المتقدم فيه ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد
 وقف الى آخره ولو وقف بشرط الخيار اي في بقاءه والرجوع
 فيه متى شاء بطل على الصحيح والثاني يصح ويبطل الشطو
 الاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يورثا تباع شرطه والثاني

المذکورين بعد الاول ومن صور وقف على ولدي ثم
 على الفقراء ولا وكذا له فيصرف على القول بالصحة في الحال
 الى الفقراء وذكر الاول لغوا وكان الوقف منقطع الوسط
 كوقف على ولدي ثم رجل ثم الفقراء فالمدح صحه وقيل
 لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر وعلى الصحة يصرف
 بعد الاول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلق المتقدم
 فيه ولو اقتصروا على وقف كذا فالظاهر بطلانه لعدم ذكر
 مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلق
 المتقدم فيه ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد
 وقف الى آخره ولو وقف بشرط الخيار اي في بقاءه والرجوع
 فيه متى شاء بطل على الصحيح والثاني يصح ويبطل الشطو
 الاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يورثا تباع شرطه والثاني

المذکورين بعد الاول ومن صور وقف على ولدي ثم
 على الفقراء ولا وكذا له فيصرف على القول بالصحة في الحال
 الى الفقراء وذكر الاول لغوا وكان الوقف منقطع الوسط
 كوقف على ولدي ثم رجل ثم الفقراء فالمدح صحه وقيل
 لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر وعلى الصحة يصرف
 بعد الاول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلق المتقدم
 فيه ولو اقتصروا على وقف كذا فالظاهر بطلانه لعدم ذكر
 مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلق
 المتقدم فيه ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد
 وقف الى آخره ولو وقف بشرط الخيار اي في بقاءه والرجوع
 فيه متى شاء بطل على الصحيح والثاني يصح ويبطل الشطو
 الاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يورثا تباع شرطه والثاني

المذکورين بعد الاول ومن صور وقف على ولدي ثم
 على الفقراء ولا وكذا له فيصرف على القول بالصحة في الحال
 الى الفقراء وذكر الاول لغوا وكان الوقف منقطع الوسط
 كوقف على ولدي ثم رجل ثم الفقراء فالمدح صحه وقيل
 لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر وعلى الصحة يصرف
 بعد الاول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلق المتقدم
 فيه ولو اقتصروا على وقف كذا فالظاهر بطلانه لعدم ذكر
 مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلق
 المتقدم فيه ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد
 وقف الى آخره ولو وقف بشرط الخيار اي في بقاءه والرجوع
 فيه متى شاء بطل على الصحيح والثاني يصح ويبطل الشطو
 الاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يورثا تباع شرطه والثاني

145

الفساد قلبیں مراد

الطريق عنكم الملك بل عسى ان يكون ثائ
لا اقول لانا وان قلنا الملك اللوف
فلا عليك الضرف فيها وانما
بعضهم

وَتِلْكَ الْحِجَابُ أَنْ تَقْضَىٰ قَسْمُهُ
الشَّاحِجُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهَجَّ الطَّرِيقَةَ
الْحَاكِمَةُ الْخِلَافَ قُلْتُ أَفَدَكُ مِنْ قَوْلِكَ
أَفْعُ الْوَهْبِينَ فَإِنَّهُ شَرُّ ذِكْرِكَ
يُحْيِيكَ

واحد من الطرفين وان انلف العبد لموقوف عليه او الوقف
 فان قلنا القيمة له في تلافى اجتنى فلا قيمة عليه ولا
 فالحكم كما تقدم اي فيشترى بالقيمة الواجبة عليه عبدا الى
 آخره ويشترى الحاكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى
 والموقوف عليه ان قلنا الملك له والواقفان قلنا
 الملك في احد الوجهين ويقفه من يباشر شراؤه وقيل
 يصير وقفا بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا
 يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء
 الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان قوامها في الرخصة
 المنع ولو جفنا الشجرة الموقوفة لم ينقطع الوقف على المذهب
 بل ينفع بها جردا اذ امة للوقف في غيرها وقيل يصير
 ملكا للموقوف عليه وقيل يساع والشركة قيمة العبد وقيل

وان انلف العبد لموقوف عليه او الوقف
 فان قلنا القيمة له في تلافى اجتنى فلا قيمة عليه ولا
 فالحكم كما تقدم اي فيشترى بالقيمة الواجبة عليه عبدا الى
 آخره ويشترى الحاكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى
 والموقوف عليه ان قلنا الملك له والواقفان قلنا
 الملك في احد الوجهين ويقفه من يباشر شراؤه وقيل
 يصير وقفا بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا
 يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء
 الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان قوامها في الرخصة
 المنع ولو جفنا الشجرة الموقوفة لم ينقطع الوقف على المذهب
 بل ينفع بها جردا اذ امة للوقف في غيرها وقيل يصير
 ملكا للموقوف عليه وقيل يساع والشركة قيمة العبد وقيل

وان قلنا الملك له والواقفان قلنا
 الملك في احد الوجهين ويقفه من يباشر شراؤه وقيل
 يصير وقفا بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا
 يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء
 الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان قوامها في الرخصة
 المنع ولو جفنا الشجرة الموقوفة لم ينقطع الوقف على المذهب
 بل ينفع بها جردا اذ امة للوقف في غيرها وقيل يصير
 ملكا للموقوف عليه وقيل يساع والشركة قيمة العبد وقيل

وان قلنا الملك له والواقفان قلنا
 الملك في احد الوجهين ويقفه من يباشر شراؤه وقيل
 يصير وقفا بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا
 يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء
 الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان قوامها في الرخصة
 المنع ولو جفنا الشجرة الموقوفة لم ينقطع الوقف على المذهب
 بل ينفع بها جردا اذ امة للوقف في غيرها وقيل يصير
 ملكا للموقوف عليه وقيل يساع والشركة قيمة العبد وقيل

183

فَبَلَّغْ وَلَا تَرْتَابْ فِي الْمَهْدِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ كَفَى الْبَعْثُ

110

من هذا والقض من ذاك كما جرى عليه الناس في الاعضا
 والمشرط قايستها على الهبة وقيل ما جرى عليه الناس على
 الاباحة وقد تبصر فيهم في المبعوث تصرف الملاك وفي
 الرقصة كاصلها الصدقة كالهدي يلاقي وقوله
 لفظا ناكيد ونصبه بنوع الخافض للبناء ولو قال يدل
 وهبتك اعمرتك هذه الدار اى جعلتها لك عمرتك فاذا
 مت فموتت واثبتك فموتت هبة طول فيها العبارة ولو اقتصر
 على اعمرتك هذه الدار فكذا اى هبة في الجديد والقديم
 البطلان كما لو قال اعمرتك سنة ولو قال بعدي فاذا مت
 عادت الى فكذا اى هبة في الاصح على الجديد ويلغو الشرط
 والثاني يبطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم تبطل
 من ابا ولي كما ذكر في المحرر ولو قال ارقبتك هذه الدار

من هذا والقض من ذاك كما جرى عليه الناس في الاعضا
 والمشرط قايستها على الهبة وقيل ما جرى عليه الناس على
 الاباحة وقد تبصر فيهم في المبعوث تصرف الملاك وفي
 الرقصة كاصلها الصدقة كالهدي يلاقي وقوله
 لفظا ناكيد ونصبه بنوع الخافض للبناء ولو قال يدل
 وهبتك اعمرتك هذه الدار اى جعلتها لك عمرتك فاذا
 مت فموتت واثبتك فموتت هبة طول فيها العبارة ولو اقتصر
 على اعمرتك هذه الدار فكذا اى هبة في الجديد والقديم
 البطلان كما لو قال اعمرتك سنة ولو قال بعدي فاذا مت
 عادت الى فكذا اى هبة في الاصح على الجديد ويلغو الشرط
 والثاني يبطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم تبطل
 من ابا ولي كما ذكر في المحرر ولو قال ارقبتك هذه الدار

من هذا والقض من ذاك كما جرى عليه الناس في الاعضا
 والمشرط قايستها على الهبة وقيل ما جرى عليه الناس على
 الاباحة وقد تبصر فيهم في المبعوث تصرف الملاك وفي
 الرقصة كاصلها الصدقة كالهدي يلاقي وقوله
 لفظا ناكيد ونصبه بنوع الخافض للبناء ولو قال يدل
 وهبتك اعمرتك هذه الدار اى جعلتها لك عمرتك فاذا
 مت فموتت واثبتك فموتت هبة طول فيها العبارة ولو اقتصر
 على اعمرتك هذه الدار فكذا اى هبة في الجديد والقديم
 البطلان كما لو قال اعمرتك سنة ولو قال بعدي فاذا مت
 عادت الى فكذا اى هبة في الاصح على الجديد ويلغو الشرط
 والثاني يبطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم تبطل
 من ابا ولي كما ذكر في المحرر ولو قال ارقبتك هذه الدار

[illegible]

١٨٢
 من الدنيا وقبل قصته لهم فاجاز ذلك بالاجل
 في العرش كما قال الزركشي وفيه نظم
 الشكور على العبد المخلص
 وكلما لا في فكلوا الا في كبري لان
 فبيله آه وقصه المناجح ان
 الزركشي لا في كبري لان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

خلافا للغير
 • • • ولقد باطل في اللاحق لانه غير مقدر
 على ان يلاذنا بنفسه عنها لانه
 • • • متوحد هو الحق الاعم شامل للهدي
 والقيسمة وشاء كان بصيغته العبري والروبي
 لا يحصل القسمة بها بالانما
 • • • في اعني المتقول لانه
 • • • لا
 • • • ولا القسمة فيه وسيله
 • • • غير متوحد كقبحه لوديعه

وَأُفْصِحَ أَيُّ مَنِ السَّبِيحِ وَغَيْرِهِ وَهِيَ الدِّينُ لِلْمَدِينِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ ^{وَأُولُو الْعَرْشِ فِي الْمَنَاجِ ٢ هُدًى} وَلَا
يُحْتَاجُ إِلَى قَبُولِ غَيْرِهِ بِالْمَعْنَى وَقِيلَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ اعْتِبَارًا ^{وَمِنْ أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
بِالْفَرْقِ وَغَيْرِهِ بِاطْلَالَةٍ فِي الْأَصَحِّ وَالثَّانِي صَحِيحَةٌ وَهِيَ ^{لَمْ يَشَأْ الْعِلْمُ الْمَدِينُ كَمَا بَشَّرَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
مُفْرَعَانِ فِي الشَّرْحِ عَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ وَعِبَارَةُ الرِّضَى ^{أَنَّهُ لَا يَنْفَضُّ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ وَلَا يَنْفَضُّ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَائِعِ}
وَأَنَّ وَهْيَهُ لَغَيْرِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ وَقِيلَ فِي صَحْنِهِ ^{فِي مَذْهَبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
وَجِهَانٌ وَلَا يَمْلِكُ مُوْهُوَ الْأَقْبِضُ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ فَلَوْ مَاتَ ^{وَالْوَاهِبُ وَالْمُتَّحِبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
أَحَدُهُمَا بَيْنَ الْحَيَّةِ وَالْقَبْضِ قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فَيُخَيَّرُ ^{وَالْوَاهِبُ وَالْمُتَّحِبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
وَلَدُ الْوَاهِبِ فِي الْأَقْبَاضِ وَيُقْبَضُ وَارِثُ الْمُوْهُوَ لَهُ أَنْ ^{وَالْوَاهِبُ وَالْمُتَّحِبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
أَقْبَضَهُ الْوَاهِبُ وَقِيلَ يَنْفَضُّ الْعَقْدُ لِحَازِنِهِ كَالشَّرْكَه ^{وَالْوَاهِبُ وَالْمُتَّحِبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
وَالْوَكَالَةِ وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بَيْنَهُمَا يُوَوَّلُ إِلَى الْوَكِيلِ بِخِلَافِهِمَا وَ ^{وَالْوَاهِبُ وَالْمُتَّحِبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
فِي الرِّضَى كَأَصْلِهِمَا ضَمُّ الْهَدْيَةِ إِلَى الْمُوْهُوَ وَمِثْلُهَا الْمُنْضَقُ ^{وَالْوَاهِبُ وَالْمُتَّحِبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ}
بِهِ وَقَوْلُهُمْ يَقْبَضُ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ ظَاهِرٌ فِي الْقَبْضِ مِنْ غَيْرِهِ

119

• لا يبيع قبلما يذكره وان ذكره في غير
 كلام المباح اذا ثبت ان البيع لما لو كتب
 له يبيع لا يمنع البيع كما في بعض المراسم والحق
 فيها فانه زوال السلطة مع اعادة بيع

19.

••• فلو نطق ذكر النطق لغيره لا فاع
 ••• أو انطقوا الالف اذ فاع صفا
 ••• ملينان لان الالف صفا على الالف في الالف
 ••• على الالف لا الالف في الالف
 ••• ولا يلغوا في الالف في الالف
 ••• ان الالف في الالف في الالف
 ••• لجان في الالف في الالف في الالف

191

194

[illegible]

١٩٥

[illegible]

فِيهِ خِزْمًا لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالرَّقِيبَةِ وَهِيَ مَشْرُكَةٌ وَهَذَا
 الْمَشْتَرِكُ يَتَوَجَّهُ فِي الرِّوَضَةِ ابْتِغَاءً لِلْأَمْرِ بِمَعَهُ
 الْمُسْتَوْثَمَةُ عَلَى الشَّجَرِ وَظَاهِرُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا يَأْتِ
 يَشْتَرِكُ فِي سَائِرِ النَّادِرِ مِنَ الْأَكْثَابِ وَالْمُونِ
فصل في بيان المملوك المستع من صغار السباع
 كالذئب والتمر والفهد بقوة كبعير وفرس وحمار وبغل
 أو جمل أو أي يجري كارب وطي أو طير أو كلب أو
 أي مملوك فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا البعير أو غير
 القاضي من الأحاد التقاطه للحفظ في الأصح لئلا يأخذه
 خائن فيضيع والثاني المنع إذا ولاية للأحاد على مال
 الغير ويحرم التقاطه لملك على كل أحد لأنه مصنوع بالملك
 عن أكثر السباع مستغن بالتمسك إلى أن يجد مصلحة لطلبه

والله اعلم بالصواب

لا اله الا الله
 محمد بن عبد الله
 لا اله الا الله
 محمد بن عبد الله

••• للملك قطعاً
 ••• قطعاً يجوز النقط مطلقاً
 ••• قطعاً للملك لأن مقاراة آتية •••
 ••• قطعاً للملك لأن مقاراة آتية •••
 ••• قطعاً للملك لأن مقاراة آتية •••
 ••• قطعاً للملك لأن مقاراة آتية •••
 ••• قطعاً للملك لأن مقاراة آتية •••
 ••• قطعاً للملك لأن مقاراة آتية •••
 ••• قطعاً للملك لأن مقاراة آتية •••

••• بخلاف المقاراة الأولى
 ••• عن الخبير أنه ظاهر في المقاراة
 ••• قوله فيه رد المأدود على وجه

••• أو موضع قريب منها أو ملكه أو قارة
 ••• أن الملك لا يضمن بالذئبة ولا بالحيوة فيها
 ••• على البلد كذلك ولا المقاراة كالمكسها والبلد
 ••• حصادي عليه

••• في المقاراة والعمران وما لا يمتنع منها أي من صغار
 ••• النسيج كشاة وعجل وفصيل يجوز النقطه للملك في القرية
 ••• ونحوها والمقاراة صيانة له عن الخونة والسباع وتخيير
 ••• أخذ من مقاراة فإن شاء عرفه وتملكه بعد التعريف أو
 ••• باعته أي وإن شاء باعته استقلاً لأن لم يجزها كما وبأذنه
 ••• في الأصح أن وجبه وحفظ ثمنه وعرفها أي للقطعة المباعة

••• وبأذنه أن وقوه أو قارة
 ••• المطلق المبيع وجه لا استقلاً
 ••• وجه مطلقاً وتبين كذلك
 ••• حصادي عليه

له فمن أخذ للملك ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده إلى موضعه
 فإن دفعه إلى القاضى برئ في الأصح وأن وجبه بقرية أو
 موضع قريب منها أو ببلدة فالأصح جواز النقطه للملك و
 الثاني المنع كالمقاراة وقرى لا قبل بانه في العمران يصح
 بامتداد اليد الخائسة إليه بخلاف المقاراة فإن طرؤ والنسب
 بها لا يعم ولو وجد في زمن نهب وفساد جاز النقطه للملك
 قطعاً في المقاراة والعمران وما لا يمتنع منها أي من صغار
 السباع كشاة وعجل وفصيل يجوز النقطه للملك في القرية
 ونحوها والمقاراة صيانة له عن الخونة والسباع وتخيير
 أخذ من مقاراة فإن شاء عرفه وتملكه بعد التعريف أو
 باعته أي وإن شاء باعته استقلاً لأن لم يجزها كما وبأذنه
 في الأصح أن وجبه وحفظ ثمنه وعرفها أي للقطعة المباعة

[illegible]

γ·μ

قالوا صنفه انما صنفه بغير وجهه انه قد خفي في
 قوله بل وقيل انظر الى ذلك ولا يكون التفسير
 كما تقدم وقد انتهى عن التام
 ان يكون هذا صنفها بغير علم وقد ذكرنا
 طلبنا انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 ليصرف بغير علم انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 ولقد اشد الحزن انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 فامين انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 ضامة وعلم انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 فان نقل ما مضى انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا

التعريف والحالة هذه اى لاخذ للحفظ ابدا قالوا
 لان التعريف علمي لتحقيق شرط التملك ولو جبهه غيرهم
 وصحة الامام والغزالي لئلا يكون كتماناً مفعولاً للحق على
 صاحبه قال في الروضة هذا اولى وهو المختار وقال في
 شح مسلم انه الاصح وعلم ما ذكر ان التعريف في الاخذ
 للتمك واجب قطعاً ولو قصد بعد ذلك اى بعد الاخذ
 للحفظ ابداً خيانة لم يصرف ضمناً في الاصح بمجرد القصد
 والثاني يصير وان اخذ بقصد خيانة قضا من وليس
 له بعد ان يعرف ويتمك على المذهب وفي وجه من
 الطريق الثاني له ذلك لو وجد صورة الالفاظ وان
 اخذ ليعرف ويتمك بعد التعريف فاما انه مدة التعريف
 وكذا بعدهما ما لم يتجر التملك في الاصح ومقابلته نصير

قالوا صنفه بغير وجهه انه قد خفي في
 قوله بل وقيل انظر الى ذلك ولا يكون التفسير
 كما تقدم وقد انتهى عن التام
 ان يكون هذا صنفها بغير علم وقد ذكرنا
 طلبنا انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 ليصرف بغير علم انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 ولقد اشد الحزن انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 فامين انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 ضامة وعلم انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 فان نقل ما مضى انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا

هذا هو الحق انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا
 انما صنفه بغير علم وقد ذكرنا

ولا يثبت عليها لئلا يعتمدها الكاذب وذكره مستحب
وقيل بشرط وهو موقوف بعرفته فيأتي فيها الخلاف ولا
يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ لحفظه بناء على أن وجوب
التعريف عليه السابق عن غير الأكثرين بل يرتبها القفا
من ثبوت المال أو يقرض على المالك أو يأمر الملقط بها
ليخرج على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه أن عرف
فهو متبع وإن أخذ للمالك لزمته مؤنة التعريف لوجوبه
عليه وسواء ملك أم لا وقيل إن لم يملك بأن ظهر ما لهما
فعلى المالك المؤنة لعود فائدة التعريف إليه ولا يصح
أن الحقير أي القليل المأمول لا يعرف سنة بل زماناً
أن فاقه يعرض عنه غالباً بعد ذلك الزمن ويختلف
ذلك باختلاف المال فالرويات فداق الفضة يعرف

ولا يثبت عليها لئلا يعتمدها الكاذب وذكره مستحب
وقيل بشرط وهو موقوف بعرفته فيأتي فيها الخلاف ولا
يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ لحفظه بناء على أن وجوب
التعريف عليه السابق عن غير الأكثرين بل يرتبها القفا
من ثبوت المال أو يقرض على المالك أو يأمر الملقط بها
ليخرج على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه أن عرف
فهو متبع وإن أخذ للمالك لزمته مؤنة التعريف لوجوبه
عليه وسواء ملك أم لا وقيل إن لم يملك بأن ظهر ما لهما
فعلى المالك المؤنة لعود فائدة التعريف إليه ولا يصح
أن الحقير أي القليل المأمول لا يعرف سنة بل زماناً
أن فاقه يعرض عنه غالباً بعد ذلك الزمن ويختلف
ذلك باختلاف المال فالرويات فداق الفضة يعرف

ولا يثبت عليها لئلا يعتمدها الكاذب وذكره مستحب
وقيل بشرط وهو موقوف بعرفته فيأتي فيها الخلاف ولا
يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ لحفظه بناء على أن وجوب
التعريف عليه السابق عن غير الأكثرين بل يرتبها القفا
من ثبوت المال أو يقرض على المالك أو يأمر الملقط بها
ليخرج على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه أن عرف
فهو متبع وإن أخذ للمالك لزمته مؤنة التعريف لوجوبه
عليه وسواء ملك أم لا وقيل إن لم يملك بأن ظهر ما لهما
فعلى المالك المؤنة لعود فائدة التعريف إليه ولا يصح
أن الحقير أي القليل المأمول لا يعرف سنة بل زماناً
أن فاقه يعرض عنه غالباً بعد ذلك الزمن ويختلف
ذلك باختلاف المال فالرويات فداق الفضة يعرف

ولا يثبت عليها لئلا يعتمدها الكاذب وذكره مستحب
وقيل بشرط وهو موقوف بعرفته فيأتي فيها الخلاف ولا
يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ لحفظه بناء على أن وجوب
التعريف عليه السابق عن غير الأكثرين بل يرتبها القفا
من ثبوت المال أو يقرض على المالك أو يأمر الملقط بها
ليخرج على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه أن عرف
فهو متبع وإن أخذ للمالك لزمته مؤنة التعريف لوجوبه
عليه وسواء ملك أم لا وقيل إن لم يملك بأن ظهر ما لهما
فعلى المالك المؤنة لعود فائدة التعريف إليه ولا يصح
أن الحقير أي القليل المأمول لا يعرف سنة بل زماناً
أن فاقه يعرض عنه غالباً بعد ذلك الزمن ويختلف
ذلك باختلاف المال فالرويات فداق الفضة يعرف

وفي قوله لا يملكه غيره... وفي قوله لا يملكه غيره... وفي قوله لا يملكه غيره...
 وفي قوله لا يملكه غيره... وفي قوله لا يملكه غيره... وفي قوله لا يملكه غيره...
 وفي قوله لا يملكه غيره... وفي قوله لا يملكه غيره... وفي قوله لا يملكه غيره...

في الحال ودانق الذهب يعرف يوماً أو يومين أو ثلاثة ولما
 يعرف سنة كالكثر وقيل يعرف ثلاثة أياماً القليل غير
 الممولى كحجة الحنطة والزبينة فلا يعرف ولو أجدد الاستبداد
 به وقد رجع بعضهم القليل الممولى بما دون نصيب المارقة
 ولا مع لا يفتد بل هو ما غلب على المظن ان فاقه لا
 يكثر أسفه عليه ولا يطول طيبه غالباً **فصل**
 عرف أي الملقط للملك كما صح به الرفع في الشج
 اللقطة سنة على ما تقدم لم يملكها حتى نجاراً أي الملك
 بلفظ كملك ونحوه وقيل يكفي النية أي نية التملك فقد
 الاجاب وقيل ملك بمعنى السنة أي كفاء يقصده عند
 الاخذ للملك بعد التعريف في النقطة للحق ذاتها وقلنا
 بوجوب التعريف عليه وعرف سنة قبالة التملك لا

المملوك فيجوز الملقط الذي لا يتبدل
 فانه يملك في الحال كما سبقت في كلام الشارح

أي نية التملك أي إرادة التملك
 والملك في سنة ذلك عند اللفظ

التمتع بغير قصد وفي الحديث فان جاء
 فاضلها ولا تملك ولا تملك في القدر ان
 فادرك نص ولا يخالف حديث ولا انك

في النقطة التي منه علم انك
 التملك في سنة انك تملك في سنة
 بلفظ كملك ونحوه وقيل يكفي النية أي نية التملك فقد

بأنى فيه هذا الوجه كما صح به الإمام والغزالي في البيط
وأنكم توجب التعريف عليه فعرفتم بداله قصد التملك
^{وإنما هو أن الملك لا يملك ما لا يملكه غيره}
لا يعتد بما عرف من قبل فإن تملك المملوقا للقطعة فظهر
أما لك وهي باقية بحالها وانفقا على ربي عنها فذلك ظاهر
ويقاس به انفاقها على العبد إلى يدها وإن أرادها الملك
وإذا المملوق العبد إلى يدها الجيب المالك في الأصح
^{من الملك انفقها على الأرض}
والثاني المملوق وأسند الأول بما في الحديث السابق
^{راجع المصباح في كتاب النكاح}
فإن جاء طالبها فادها اليه وقصها الثاني على ما قيل
^{المملوقه فتأدبها بعد التملك}
الملك ولوردها المملوق لزم المالك لقبول وإن تلفت
^{أو المملوقه فلا يملكها ولا ينفقها كالمملوك}
غير مثلها أي أن كانت مثلية أو قيمها أي أن كانت متقومة
^{طريقه بعد التملك}
يوم التملك لأنه يوم دخولها في ضمانه وإن نقصت بعيب
^{بأنه لو لم يملكها لم يملكها ولا ينفقها كالمملوك}
فخوفه فله أخذها مع الأرض في الأصح لأن لكل مضمون

••• اوتيتهم الى الهند يدي الى انا قولهم ملك
بها ملك الدنيا لمن كل وجهه

وَقَدْ أَتَى بِهِ آهَ أَقْدَابِهِ إِذَ الْفَضَا ظَاهِرٌ
فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَوْطِنُ الْفَتَى الْخَضْبِ بِهِ

فان اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني

الثاني فيرجع الملتقط باغممه عليه ان لم يُقر له بالملك
 فان اقر لم يرجع مؤاخذه له وان لم يظن صدقه لم يجز البيع
 اليه على المذهب وحكى الامام ^{رحمته} في جواز ذلك كما قال
 الراعي في الشح لاحتل لقطة الحرم اى حرم مكة وفي
 الروضة كاضلها مكة ^{توسل نفسه بملك ولا ينفذ} وحرمها للملك على الصحيح اى وجب
 للحفظ ابدًا ^{النفذ} بحرماً ويجب تعريفها اى التي للحفظ قطعاً و
 الله تعالى اعلم ^{بذلك} ان الاول المحرم بحديث الشيخين ان هذا
 البلد حرمه الله تعالى لا يلقط لقطته الا من عرفها وفي
 رواية البخاري لاحتل لقطة ^{بذلك} الامتداد اى لمعرف والمعنى
 على الدوام والافكار البلاد كذلك فلا نظر فاشدة
 التخصيص والثاني المجمل قال المراد من الحديث انه لا بد
 من تعريفها سنة كما في سائر البلاد لا يوقع ان تعريفها

انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني

انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني

انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني

انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني
 انما اقول له اني

لِلنَّفْسِ الْمَحْرُومَةِ عَنِ الْهَلَاكِ وَتَحْتَ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى
 النُّفَاطِ فِي الْأَصْحَفِ خَيْفَةً مِنْ بَرَقِ قِطَاعِ الْمَلَقَطِ لَهُ ^{وَأَنَّ كَانَ الْمَلَقَطُ وَشَرُّهُ الْعَدْلُ رَج} وَالثَّانِي
 لِإِجْبَائِهِمَا دَأً عَلَى إِمَانَةٍ لَكِنْ يَحِبُّ وَالثَّالِثُ أَنَّ كَانَ
 ظَاهِرَ الْعَدَالَةِ لَمْ يَحِبُّ وَمُتَوْنَهَا وَجَبَ وَفِي الرُّوضَةِ
 كَأَصْلِهَا تَوَجُّعُ الْقَطْعِ بِالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ لَوْ تَرَكَ الشَّهَادَ ^{قَالَ الشَّيْخُ النَّبِيُّ بِالْمَذْهَبِ 2 هـ}
 قَالَ فِي الْوَسِيَّةِ لَا نَشِئْ لَهُ وَلَا يَةَ الْخِصَانَةِ وَبِحُزْنِ الْأَشْعِ
 مِنْهُ ثُمَّ الطُّفْلُ يَصْدُقُ بِالْمِيزِ وَفِي النُّفَاطِ تَرْدُّ لِلْإِهَامِ ^{أَيْ بِهَا}
 وَالْأَوْفَقُ كَالْإِهَامِ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ يُلْقَطُ وَعَلَى مُقَابِلِهِ بَلَى أَمْرُهُ
 الْحَاكِمُ وَمَنْ لَهُ كَافِلٌ كَابٍ وَوَصِيٌّ وَقَاضٍ وَمُلْقَطٌ يَرُدُّ إِلَى
 كَافِلِهِ أَيْ يَحِبُّ رَدَّهُ إِلَيْهِ وَأَنَا نَشِئْتُ وَلَا يَةَ الْإِهَامِ مَلَكُوفٍ
 جَمَلٌ لِمَعْدِلٍ رَشِيدٍ وَبِئْسَ الْمَحْرُومَةُ عَنْهُ يَقُولُهُ وَلَوْ الْقَطْعُ
 عَيْدٌ بَعِيرٌ أَذِنَ يَسِيرُهُ أَنْ تَرَى أَيْ الْقَطْعُ مِنْهُ لَا الْخِصَانَةَ

• كلف الفضل لانه اخطا في شيء على
الناس فكانت ربيبه بالفضاء فلهذا
انتم مستعدون ليدخلوا

••• التمتع قالوا لوكنتي التمتع منهم توأخا لهم
تقبل فذلك من طاعة الله فجزوا الذمم بالمال
قبل الاقتراع فإني أرى فيه ما أسلف
في الاقتراع لا فبقية من المال
يعرفه

NIK

●●●●●
 في قوله لا يبد من ذكر الامل فيما قبل ايضا فان استويا
 في الصفات اقرب بينهما عند شلحهما ولو ترك احدهما
 حقه قبل القرعة انفرديه الآخر كالشفيعين ولا يجوز
 من خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كما ليس للمنفرد نقل
 حقه الى غيره واذا وجد بديا لقطبا ببليد فليس له نقله
 الى يادية خشونة عيشها وفوات العلم بالدين والصناعة
 فيها والاصح ان له نقله الى بلد آخر وان للعرب اذا القط
 ببلد ان يتقله الى يلكه لانقضاء ما ذكر في البادية و
 الثاني في المسئلة لا ما فيه من تعرضه لبلد للصياح
 فانه يطلب بالباحث صناع وان وجبه اي البلد يادية
 فله نقله الى يلكه لانه انقوى به وان وجبه يدوي ببلد
 فكالحضري اي فليس له نقله الى بادية وله نقله الى بلد

●●●●●
 خشونة
 عيشها وايضا
 في قوله لا يبد من ذكر الامل
 في الصفات اقرب بينهما عند شلحهما
 ولو ترك احدهما
 حقه قبل القرعة انفرديه الآخر

●●●●●
 لما فيه من كراهية المأوى والاولى العلم
 بهذا العلم ونظر الى استلزامها في العيش
 وعلم الدين والصناعة فانها العسلة
 القويحة

●●●●●
 لما فيه من كراهية المأوى والاولى العلم
 بهذا العلم ونظر الى استلزامها في العيش
 وعلم الدين والصناعة فانها العسلة
 القويحة

●●●●●
 ولما فيه من كراهية المأوى والاولى العلم
 بهذا العلم ونظر الى استلزامها في العيش
 وعلم الدين والصناعة فانها العسلة
 القويحة

[illegible]

آخِرُ فِي لَاحِظٍ أَوْ وَجِبَةٍ أَيْ الْبَدْوَى بَيَادِيَةِ اقْرَبِيهِ وَأَنْ كَانَ
 أَهْلُ حِلَّتِهِ يَسْقُلُونَ وَقِيلَ إِنَّ كَانُوا يَتَقَلُّونَ لِلنَّجْحَةِ يَضْمُ
 النَّوْنُ أَيْ الذَّهَابَ لَطَلَبًا لِمَعْنَى وَغَيْرُهُ لَمْ يُقَرَّرْ مَا فِيهِ مِنْ تَعْرِيفٍ
 نَسَبَهُ لِلضِّيَاعِ وَالْبِلْدَى سَاكِنُ الْبَلَدِ وَالْبَدْوَى سَاكِنُ
 الْبَادِيَةِ وَالْحَضَرَى سَاكِنُ الْحَاضِرَةِ وَهِيَ خِلَافُ الْبَادِيَةِ
 كَالْبَلَدِ وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ الْعَامُّ كَوَقْفٍ عَلَى اللَّقِطَاءِ وَالْوَلِيَّةِ
 لَهُمُ الْخَاسِ وَهُوَ مَا اخْتَصَرَهُ كِتَابٌ مَلْفُوقَةٌ عَلَيْهِ وَ
 مَلْبُوسَةٌ لَهُ وَمَفْرُوشَةٌ تَحْتَهُ وَمُعْطَى بَهَا وَمَا فِي جَيْبِهِ
 مِنْ دِرَاهِمٍ وَغَيْرِهَا وَمَعَهُ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَدَنَائِرُ مَشُورَةٌ
 فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ لِأَنَّ لَهُ بَدْلًا وَخِصْصًا مَا كَالْبَالِغِ وَالْأَهْلِ
 الْحَرَّةِ مَا لَمْ يَعْرِفْ غَيْرَهَا وَأَنْ وَجَدَ فِي ذَارٍ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُ
 فِيهِ لَمْ أَقْدَمْ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَدْفُوقٌ تَحْتَهُ وَكَذَا ثِيَابُ

•• كالسبب من الخفاء المادى واما اللغوا
الذاتى والخاصة انما البلوى اقصا ومن اخرى
منها ما لا يظهر
•• فما لا يظهر
واورد

● في حاله كان في الفصل الثاني من قوله
والذي ولايتك على الملقط بالجامع

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بالحق الضم
قلبي لهما سوف تكتفي بالانسان
عبدك

الكلم بالملك
التي اولى في الدنيا
المنازع لا تمنح الحكم بغير حق
السلي الذي انظر اليه
ذلك اني قد
التي اولى في الدنيا
المنازع لا تمنح الحكم بغير حق
السلي الذي انظر اليه

وَأَقْرَبُهَا بَيْدِ كَفَارِصَلْنَا إِيَّاهُ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاحِ وَأَقْرَبُهَا
 بِيَدِهِمْ بَعْدَ مَلِكِهَا بِجَرِيَّةٍ وَفِيهَا مُمْلِكٌ فِي الصَّوْرَتَيْنِ حُكْمٌ
 بِإِسْلَامِ اللَّقِطِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ تَحْلِيًّا لِلْإِسْلَامِ فَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَتَحَوُّهَا مُمْلِكٌ فَالْقَيْطُ كَأَقْرَبُ وَأَنْ يُدَارَ كَفَارِصَلْنَا
 أَنْ لَمْ يَكُنْهَا مُمْلِكٌ وَأَنْ يَكُنْهَا مُمْلِكٌ كَأَقْرَبُ وَأَنْ يَكُنْهَا مُمْلِكٌ فِي
 الْأَصَحِّ تَحْلِيًّا لِلْإِسْلَامِ وَالثَّانِي كَأَقْرَبُ تَحْلِيًّا لِلدَّارِ وَمِنْ
 حُكْمِ بَابِ إِسْلَامِهِ بِاللَّارِ فَإِلْمٌ ذِي بَيِّنَةٍ نَسْبُهُ لِحَقِّهِ وَتَبَعُهُ
 فِي الْكُفْرِ لِلْبَيْتَةِ وَلَنْ أَفْضَلَ عَلَى الدَّعْوَى فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَتَّبَعُهُ
 فِي الْكُفْرِ لِأَنَّهُ فُلُوحٌ بَابُ إِسْلَامِهِ فَلَا يُعَيَّرُ بِحُجَّةِ الدَّعْوَى وَ
 الطَّرِيقُ الثَّانِي فِيهِ قَوْلَانِ ثَانِيهَا يَتَّبَعُهُ فِي الْكُفْرِ كَالنَّسَبِ
 وَحُكْمُ بَابِ إِسْلَامِ الْبَيْتِ بِحُجَّتَيْنِ أُخْرَيْنِ لَا يُفْرَضَانِ فِي لِقَائِهِ
 لِحُدُودِهَا الْوَلَادَةِ فَإِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مُتَّكِلًا وَقَدْ خَلُوقُ

في قولها بيبدي كفارصلا اي على وجه الصلاح اقربها
 اي اقربها في الدنيا او في الآخرة في قولها بيبديهم
 بعد ملكها بجارية وفيها مملك في الصورتين حكم
 باسلام اللقيط في المسائل الثلاث تحليا للاسلام فان
 لم يكن فيها فتحوها مملك فالقيط كاقرب وان يدار كفار
 ان لم يكنها مملك وان يكنها مملك كاقرب وان يكنها مملك في
 الاصح تحليا للاسلام والثاني كاقرب تحليا للدار ومن
 حكم باب اسلامه بالدار فلم ذي بينة نسبه لحقه وتبعه
 في الكفر للبيته وان افضل على الدعوى فالذهب انه لا يتبعه
 في الكفر لانه فلو حكم باسلامه فلا يعير بحجة الدعوى و
 الطريق الثاني فيه قولان ثانيها ما يتبعه في الكفر كالنسب
 وحكم باب اسلام البيت بحجتين اخريين لا يفرضان في لقائه
 لحدودها الولادة فاذا كان احدا ابويه متكلا وقد خلوق

في قولها بيبدي كفارصلا اي على وجه الصلاح اقربها
 اي اقربها في الدنيا او في الآخرة في قولها بيبديهم
 بعد ملكها بجارية وفيها مملك في الصورتين حكم
 باسلام اللقيط في المسائل الثلاث تحليا للاسلام فان
 لم يكن فيها فتحوها مملك فالقيط كاقرب وان يدار كفار
 ان لم يكنها مملك وان يكنها مملك كاقرب وان يكنها مملك في
 الاصح تحليا للاسلام والثاني كاقرب تحليا للدار ومن
 حكم باب اسلامه بالدار فلم ذي بينة نسبه لحقه وتبعه
 في الكفر للبيته وان افضل على الدعوى فالذهب انه لا يتبعه
 في الكفر لانه فلو حكم باسلامه فلا يعير بحجة الدعوى و
 الطريق الثاني فيه قولان ثانيها ما يتبعه في الكفر كالنسب
 وحكم باب اسلام البيت بحجتين اخريين لا يفرضان في لقائه
 لحدودها الولادة فاذا كان احدا ابويه متكلا وقد خلوق

راجعاً للنسب الاول
 الذي يثبت النسب
 من ابي الى ابن
 من ابي الى ابن
 من ابي الى ابن

[illegible]

٢٢٠

۲۲۰

••• يدعوا اياهم
••• الابنية لم تجلبه كاقالا •••
••• بركة الملقط او الصنع وغير الملقط
••• الابنية لم تجلبه كاقالا •••
••• بركة الملقط او الصنع وغير الملقط
••• الابنية لم تجلبه كاقالا •••
••• بركة الملقط او الصنع وغير الملقط
••• الابنية لم تجلبه كاقالا •••

••• انا انا الملقط
••• كذا كذا كذا كذا
••• كذا كذا كذا كذا
••• كذا كذا كذا كذا
••• كذا كذا كذا كذا
••• كذا كذا كذا كذا

وَنَحْكُمُ لَهُ بِالرَّقِّ كَمَا فِي بَدْعِهِ الْمَلَقَطِ وَبَيَّانِي وَفَرَقُوا لِأَوَّلِ
 بَانَ لِلْقَيْطِ مَحْكُومٌ بِجَرَّتِهِ ظَاهِرًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَلَوْ رَأَيْنَا صِغِيرًا
 قَمِيزًا أَوْ غَيْرَهُ فِي يَدَيْهِ مِنْ يَرْقٍ وَلَمْ نَعْرِفْ سَنَادَهَا إِلَى التَّقَا
 حُكْمُ لَهُ بِالرَّقِّ بِدَعْوَاهُ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ وَلَا أَثَرَ لَانْكَارِ
 الصَّغِيرِ ذَلِكَ فَإِنْ يُلَاحِظُ وَقَالَ لَانْكَارُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي لَاحِظِ
 الْآبِيَةِ لِأَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بِرَقِّهِ فَلَا يَرْفَعُ ذَلِكَ الْحُكْمَ إِلَّا بِحُجَّةٍ
 وَالثَّانِي يَقْبَلُ قَوْلَهُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْمَدْعَى بَيِّنَةً بِرَقِّهِ وَمِنْ قَامَ
 بَيِّنَةٌ بِرَقِّهِ عَمَلُهَا وَيُشْرَطُ أَنْ تَتَعَرَّضَ الْبَيِّنَةُ لِسَبَبِ الْمَلِكِ لَهُ
 مِنْ إِنْشَاءٍ أَوْ شَرَاءٍ أَوْ غَيْرِهَا لِأَنَّ تَعَمُّدَ ظَاهِرِهَا لِالْتِقَاطِ وَفِي
 قَوْلِهِ كَفَى مَطْلُقُ الْمَلِكِ كَمَا فِي الدَّارِ وَالتَّوْبِ وَغَيْرِهَا وَفَرَقُوا لِأَوَّلِ
 بَانَ مَرَّ الرَّقِّ خَطَرٌ فَاحْتِيطَ فِيهِ وَلَوْ اسْتَلْحَقَ لِلْقَيْطِ الْمَلِكُ
 لِحُجَّتِهِ بِشَرْطِهِ السَّابِقَةِ فِي لِقَاءِ رُسُودِ الْمَلَقَطِ

••• ولو استلحق الملقط
••• البينة على الشئ
••• ولو استلحق الملقط
••• البينة على الشئ
••• ولو استلحق الملقط
••• البينة على الشئ
••• ولو استلحق الملقط
••• البينة على الشئ
••• ولو استلحق الملقط
••• البينة على الشئ
••• ولو استلحق الملقط
••• البينة على الشئ

••• الملقط
••• الملقط
••• الملقط
••• الملقط
••• الملقط
••• الملقط

••• الملقط
••• الملقط
••• الملقط
••• الملقط
••• الملقط
••• الملقط

فصل في بيان

•••••
لَقَدْ رَفَعْنَا لَكَ ذِكْرًا
فَإِنَّكَ مِنَ الْكَافِرِينَ

••••• يتفق انه لا بد من تعديل المنهج المتبع في التعليم في المدارس الابتدائية في مصر
لأنه لا بد من تعديل المنهج المتبع في التعليم في المدارس الابتدائية في مصر
لأنه لا بد من تعديل المنهج المتبع في التعليم في المدارس الابتدائية في مصر

المزطاهه
والسلفاء الكافرة ذكره الله تعالى
من افطروا على استخفاف الله
والاستخفاف به

• انغورنا المستحقين
العلماء والفقهاء والبررة
الذين على القديس مريم
التي ولدت كنيسة

١٠٠ عن علي بن ابي طالب
 ان النبي صلى الله عليه وآله
 قال لا يفتقر اليه احد من
 خلقه الا في شئ واحد
 وهو ان يفتقر اليه في
 الدنيا والآخرة
 ١٠١ عن ابي بصير
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال لا يفتقر اليه احد من
 خلقه الا في شئ واحد
 وهو ان يفتقر اليه في
 الدنيا والآخرة
 ١٠٢ عن ابي بصير
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال لا يفتقر اليه احد من
 خلقه الا في شئ واحد
 وهو ان يفتقر اليه في
 الدنيا والآخرة

اهل الوانفد فلا يد من مرجح فان لم تكن بينه والاشياء من عرض
 اللقيط على قائف فيلحق من الحق به وسيداني بيان لقائف
 في فصل آخر كتاب الدعوى والبيئات فان لم يكن قائف او
 وجد لكن تحير او نفاه عنهما او لحق بهما امر اللقيط مالا
 بالانتساب بعد بلوغه وعبارته الرخصة كاصلها ترك
 حتى يبلغ فاذا بلغ امر بالانتساب الى من يميل طبعه اليه منها
 بحكم الجيلة لا يجرى النشئ وعليها التفقة مدة الانتظار
 فاذا انتسب الى احدتها رجع الآخر عليه بما انفق الى الحق
 به لولم ينسب الى واحد منها لفق المثل بقي الامر موقوفاً
 ولوانسب الى غيرهما وادعاء ذلك الغير ثبت نسبه منه و
 لو اقاما بينتين بنسبه متعاضتين سقطنا في لآخر ورجع
 الى قول القائف والثاني لا يسقطان ويخرج لحداتها الموقفاً

١٠٣ عن ابي بصير
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال لا يفتقر اليه احد من
 خلقه الا في شئ واحد
 وهو ان يفتقر اليه في
 الدنيا والآخرة
 ١٠٤ عن ابي بصير
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال لا يفتقر اليه احد من
 خلقه الا في شئ واحد
 وهو ان يفتقر اليه في
 الدنيا والآخرة
 ١٠٥ عن ابي بصير
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال لا يفتقر اليه احد من
 خلقه الا في شئ واحد
 وهو ان يفتقر اليه في
 الدنيا والآخرة

القيصر يلزمان بكون خوما نعم . . قلوع بل اذنه فالغ في ذلك الموضع اذا كان الحامل مقبولا في ذلك القل

[illegible]

وكذا يتعلم العامل المعين الى انه لا يفتقر الفسخ من غير قبيل الشرع في العمل وفيه بحث اذ قيل ان
العمل العمل منه ح فمقتضى ما مر من عدم شرط القبول باللفظ فذلكه •• وفتح العامل بعد
ظاهره غير المعين لان بالشرع يتعين وشواذ فيها ففتح وقده ادخ المالك تعليلا للمانع •• فلما
قبل الشرع مطلقا ومن العامل بعد الشرع •• لان لم يعمل في الاولى تعيينا للوائح قال لا فلا يستحق
حقه غرضه لما ذكر في الثانية بقوله فيها كالتى قبلها قال •• فان فتح المالك بعد الشرع ومنه
الملك •• وللمالك

۲۲۹

٢٣٠

٢٣٠

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

የሥራ

۲۳۶

۲۲۷

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۲۲۲

ሃይማኖት

١٠٠ • فتبارك الاله لو كان ولدا لابن الملائكة
 ذكورا وانثى قالوا انك تكلمون بالافتراء
 في الاصل انهم انما ينفذونه بقوله الاله ثم حكاه
 عن خطابه المخبوء في الواقع رحمه الله قال المخبوء
 فقال اذ انعمت بشرا للذكر قبل فعل الانبياء
 ما تخفى الا انما وديتهم للذكر قبل انك
 لما في المعاد **ف** لو كان ابدا لكان مع
 الابناء اولاد فلما انعمت وفضلوا فكان مع
 الابناء اولاد ابنيهم فلما انعمت

٢٥٠

وَالْبَنَاتِ الْجَنَّتِ رَوَى الْجَارِي أَنَّ ابْنَ مَعُودٍ سَأَلَ عَنْ بَنَاتِ
 وَابْنِ ابْنِ وَلَاحَتْ فَقَالَ لَاقِضِينَ فِيهَا بِمَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلابْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْبَنَةِ ابْنِ
 السُّدُسِ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ وَبَيْنَ الْأَخَوَةِ لِابْنَيْنِ أَوْ لِابْنٍ كُلِّ
 مِنْهُمْ كَأَبِيهِ إِجْتِمَاعًا وَفَرَادًا أَفْعَى الْإِنْفَرَادِ يَسْتَعْرِقُ الْوَلَدُ
 وَالْجَمَاعَةُ الْمَالُ وَفِي الْإِجْتِمَاعِ يَسْقُطُ ابْنُ الْأَخِ لِابْنِ
 الْأَخِ لِابْنَيْنِ لَكِنْ نَحْوُ الْقَوْنَمِ أَيْ أَبَاءَهُمْ فِي أَنْتُمْ لَا يَرُدُّوْنَ أَلَمْ
 مِنْ لَثْكَ إِلَى السُّدُسِ نَحْلَافَ آبَائِهِمْ كَأَقْدَمِهِمْ وَلَا يَرْتَوْنَ
 مَعَ الْجَدِّ نَحْلَافَ آبَائِهِمْ كَأَقْدَمِهِمْ وَلَا يَعْصِيُونَ أَخَوَاتِهِمْ نَحْلَافَ
 آبَائِهِمْ كَأَقْدَمِهِمْ وَيَسْقُطُونَ فِي الْمَشْرَكَةِ نَحْلَافَ آبَائِهِمْ الْإِسْقَاءُ
 كَأَقْدَمِهِمْ وَالْعَمَلُ لِابْنَيْنِ أَوْ لِابْنٍ كَأَخٍ مِنَ الْجِهَتَيْنِ إِجْتِمَاعًا وَفَرَادًا
 فَمَنْ انْفَرَدَ مِنْهَا لَخَذَ جَمِيعَ الْمَالِ وَإِذَا اجْتَمَعَا سَقَطَ الْعَمَلُ

[illegible]

بِالْعَمِّ لَابَوَيْنِ وَكَذَا قِيَّاسُ بَنِي الْعَمِّ وَبِأَيِّ أَيْ بَاقِي عَصَةِ النَّبِيِّ
 كَبْنِي بَنِي الْعَمِّ وَبَنِي بَنِي الْأَخَوَةِ وَهَلْ وَمِنْ الْعَصَةِ عِلْمُ الْأَبِ
 لَابَوَيْنِ أَوْ لَا بَ وَعِلْمُ الْجَدِّ كَذَا وَبَنُوهَا كَمَا نَقَلَهُمُ وَالْعَصَةِ
 مِنْ لَيْسَ لَهُ نَسَبٌ مُقَدَّرٌ مِنْ الْجَمْعِ عَلَى تَوْدِئِهِمْ فَيَرِثُ الْمَالُ إِنْ لَمْ
 يَكُنْ مَعَهُ ذَوْ فَرْضٍ وَمَا فَضِّلَ بَعْدَ الْفَرْضِ أَوْ الْفَرْضَانِ كَمَا
 مَعَهُ ذَوْ فَرْضٍ أَوْ ذَوْ فَرْضٍ أَيْ نَسَبٌ مُقَدَّرٌ وَنَقَلَهُمُ بَيَانُ
 مَنْ لَهُ فَرْضٌ وَلَنْ يَعْصِيَهُمْ يَرِثُ بِالْعَصَبِ فِي حَالَةِ الْفَرْضِ
 أَوْ فِي حَالَةِ أُخْرَى فَيَسْأَلُهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْحَدَّ الْقَصَادِقُ
 عَلَى الْعَصَةِ بِنَفْسِهِ كَالْأَبْنِ وَغَيْرِهِ كَالْبَيْتِ بِأَخِيهَا وَمَعَ
 غَيْرِهِ كَالْأَخِ مَعَ الْبَيْتِ وَقَوْلُهُ فَيَرِثُ الْمَالُ صَادِقٌ بِالْعَصَةِ
 بِنَفْسِهِ وَبِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مَعًا وَمَا بَعْدَ صَادِقٍ يَذَلِكَ وَ
 بِالْعَصَةِ مَعَ غَيْرِهِ ثُمَّ الْعَصَةِ يَسْمَى بِهَا الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَ

[illegible]

عَلَيْهَا شَهَادَاتُهَا
أَقْبَلَهَا مِنْهَا لَهَا
عَقِبَهُ نَسَبُ نَفْسِهِ وَبَعْدَ الرِّفْعَاتِ
الْقَضَاءُ لَهَا كَمَا قَبِلَ أَضْطَرَّهَا إِلَى النَّسَبِ
فِي أَضْغَرِ الْمَقْبُحَةِ هِيَ قَبِلُوا الْمَرْءَ وَالنِّسَبَ
وَقَبِلَ مَثَلُ الْقَضَاءِ غَيْرُ هَذَا • • • وَقَدِمَ
النِّسَبُ وَأَمْسَهُ وَالْمَا جِيءَ بِهِ تَعَالَى
وَقَبِلَ أَضْغَرِ النَّسَبِ وَالْمَرْءَ
الْمَرْءَ وَالْمَرْءَ وَالْمَرْءَ

• لا بد لنا ان نعلم
 فاما في الترتيب ورتب الامور
 وانما في الترتيب ورتب الامور
 • لا بد لنا ان نعلم
 فاما في الترتيب ورتب الامور
 • لا بد لنا ان نعلم
 فاما في الترتيب ورتب الامور

[illegible]

٢٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
هدى للناس إلى صراط مستقيم

حصنه وهى لاكثر ما تعلم فان كان فى اولاد الابونى

وَلَا يَوْرَثُ مِيرَتَهُ مِنْ أَحَدٍ وَلَا يَوْرَثُ أَيُّ لَيْتِهِ أَحَدٌ وَمَا لَهُ
 فِي وَبَرِّ الْكَافِرِ لِكَافِرٍ وَإِنْ أَخْلَفَتْ مَلَائِكَةُ يَهُودَى مِنْ
 النَّصْرَانِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ مِنَ الْمَجُوسِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ مِنَ الْيَتِيمِ وَالْعَتِيقِ
 لَكِنَّ الْمَشْرُورَ لَنَافَتْ لَنَاوَرَتْ بَيْنَ حَرْبِي وَذِي لَانْقِطَاعِ الْمَوَالِدِ
 بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ التَّوَارِثُ بَيْنَ ذَمِيمَيْنِ وَحَرَبَيْنِ وَالثَّانِي يَقُولُ
 وَبَيْنَ ذِي وَحَرْبٍ لَشَوْلٍ لَكُفْرٍ وَالْمُجَاهِدِ وَالْمُسْلِمِ كَالَّذِي
 قَالَ التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ مَثَرٍ وَلَا يَوْرَثُ مِنْ فِيهِ رَقٌ
 لِنَقْصِهِ وَالْجَدِيدَانِ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَوْرَثُ أَيُّ يَتِهِ فِيمَا بَلَكَهُ
 بَعْضُهُ الْحَرِّ قَرِيبُهُ وَمَعْتَقُهُ وَذَوُجْنُهُ وَالْقَدِيمُ لَا يَوْرَثُ
 وَيَكُونُ فِيمَا مَلَكَهُ مَا لَكَ الْبَاقِي وَلَا يَوْرَثُ قَاتِلُ مَنْ قَتَلَهُ
 مُطْلَقًا حَدِيثُ التَّمْزِيٍّ وَغَيْرُهُ لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ أَيْ مِنَ
 الْمِيرَاتِ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُضْمَنْ يُضْمَرُ لَهُ أَيْ الْقَيْلُ كَانَ وَقِيحٌ

• لا يورث ميرته من أحد ولا يورث أي ليرثه أحد وما له في وبرت الكافر لكاfer وإن أخلفت ملائكة يهودى من النصراني والنصراني من المجوسي والمجوسي من اليتيم والعتيق لكن المشرور لنافت لناورث بين حربى وذو لانقطاع الموالد بينهما فيكون التوارث بين ذميمين وحربين والثاني يقول وبين ذى وحرب لشول الكفر والمجاهد والمسلم كالذى قال التوارث بينهما وبينه وبين كل مثرها ولا يورث من فيه رق لنقصه والجديان من بعضه حر يورث أي يترثه فيما بلكه بعضه الحر قريبه ومعتقه وذو جنه والقديم لا يورث ويكون فيما ملكه ما لك الباقي ولا يورث قاتل من قتلوه مطلقا حديث التميز وغيره ليس للقاتل شيء أي من الميراث وقيل إن لم يضمن يضمن له أي القيل كان وقبح

• لا يورث ميرته من أحد ولا يورث أي ليرثه أحد وما له في وبرت الكافر لكاfer وإن أخلفت ملائكة يهودى من النصراني والنصراني من المجوسي والمجوسي من اليتيم والعتيق لكن المشرور لنافت لناورث بين حربى وذو لانقطاع الموالد بينهما فيكون التوارث بين ذميمين وحربين والثاني يقول وبين ذى وحرب لشول الكفر والمجاهد والمسلم كالذى قال التوارث بينهما وبينه وبين كل مثرها ولا يورث من فيه رق لنقصه والجديان من بعضه حر يورث أي يترثه فيما بلكه بعضه الحر قريبه ومعتقه وذو جنه والقديم لا يورث ويكون فيما ملكه ما لك الباقي ولا يورث قاتل من قتلوه مطلقا حديث التميز وغيره ليس للقاتل شيء أي من الميراث وقيل إن لم يضمن يضمن له أي القيل كان وقبح

فلا تخافوا الخ العفيف وذو النية
التي تقدر على الخ والاب واليقظة

۲۶۱

جاءا فالا اول كنيت هي اخت لام بان يطا محبوتى ومي لم
 بشيرة امه فلذبتنا فترت منه بالبنية دون الاختية
 والثاني كام هي اخت لاب بان يطا من ذكرنيته فلذبتنا
 فترت الوالدة منها بالامومة دون الاختية والثالث
 كام ام هي اخت لاب بان يطا هذه البنية الثانية فلذبتنا
 فالاولى ام امه واخنة لبيه فترت منه بالجدود دون
 الاختية لان الجدة ام الام اتما تحبها الام والاخت تحبها
 جملة كالفهم فصل ان كانت العمة عصابة
 في المال بالسوية بينهم ان تحضوا ذكورا كثلاثة بنين واخوة
 او انا كثلاث نسوة اعتقر عبدا بالسوية بينهم وان
 اجتمع الصنفان من النسب قد ذكرنا نبيين ففي ابرو
 بنت يقيم المال على ثلاثة للابن سهمان وللبنت سهم و

[illegible]

[illegible]

●●●●●
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

عنه

فمنه وفي رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

فلازم اثنان ولكل اخنا ربعة والى خمسة عشر كرم ولايج
 لام له السدس اثنان والى سبعة عشر كرم ولايج لام له
 اثنان والى ربعة والعشرون الى سبعة وعشرين كرم
 وابوين وزوجة للبنتين ستة عشر ولا بون ثمانية و
 للزوجة ثلاثة والعول اخذ اما ذكر الزيادة على اصل
 المسئلة بما بقي من سهام ذوي الفروض ليحل النقص على
 كل منهم يقدر فرضه كنقص اصاب الدين بالمخاصة واذا
 تماثل العدان كثلاثة وثلاثة مخارجا لثلاث وثلاثين
 في مسئلة ولديهم واخين لاب فذلك ظاهر اى يقال
 فيهما مثلا وان اختلفا وقبى الاكثر بالاقل مرتين
 فاكثر من الخلان كثلاثة مع ستة او سبعة وان لم يقبها
 الاكثر ثالث فموافقان بخريفة كاربعة وثمانية بالنص

الركب بالثلاثين او بالاربعة والى خمسة عشر كرم ولايج
 اربعة وعشرون ●●●●●
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

●●●●●
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

لَا تَبْنِي فِيهَا الْاِثْنَانِ وَهِيَ مَخْرُجُ النِّصْفِ وَكَأَنَّكَ تَبْنِي فِيهَا
 الْاَوْحَدَ وَلَا تَسْمِي عِدَّةً اَبْيَانًا كَثَلَانَةً وَارْبَعَةً يَنْفِيهَا
 الْاَوْحَدُ فَقَطْ وَالْمُتَلَخِّلَانِ مُتَوَاقِعَانِ وَلَا عَكْسَ لِحَاكِمِ كُلِّ
 مُتَوَاقِفٍ مُتَلَخِّلًا فَالْثَلَاثَةُ مَعَ السَّيِّئَةِ مُتَلَخِّلَانِ وَمُتَوَاقِفَانِ
 بِالْثَلَاثَةِ وَالْارْبَعَةُ مَعَ السَّيِّئَةِ مُتَوَاقِعَانِ مِنْ غَيْرِ ثَلَاثٍ
 اِذَا عَرَفْنَا صُلَحَ اَيُّ الْمِثْلَةِ وَانْقَسَمَتْ
 السَّيِّئَةُ عَلَيْهِمْ اَيُّ الْوَرِثَةِ فَذَلِكَ طَاهِرٌ كَرِجٌ وَثَلَاثَةٌ
 بَيْنَ هِيَ مِنْ اَرْبَعَةٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمٌ وَانْكَسَرَتْ عَلَى صِيفٍ مِنْهُمْ
 قَوْلُكَ اَيُّ سَهَامِهِ بَعْدَ هَذَا اَبْيَانًا ضَرْبَ عِدَّةٍ فِي الْمِثْلَةِ
 بَعُولُهَا اِنْ عَالَتْ مِثَالُهُ بِلَا عَوْلٍ زَوْجٌ وَلِخَوَانِ لَابٍ هِيَ
 مِنْ اِثْنَيْنِ لِلزَّوْجِ وَاحِدٌ يَبْقَى وَاحِدٌ لَا يَصِحُّ قَوْلُهُ عَلَى الْاَخَوَيْنِ
 وَلَا مُوَافَقَةٌ فَيَضْرِبُ عِدَّةً فِي اَصْلِ الْمِثْلَةِ بَيِّنَةٌ اَرْبَعَةٌ

PYI

• أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة
 • أم وغاية أخوة

يُؤَافِقُ عَدَاهُنَّ بِالرَّجْعِ فَرْدًا إِلَى ثَلَاثَةٍ تُضْرَبُ أَحَدُ الثَّلَاثِينَ
 فِي سَبْعَةٍ تَبْلُغُ لِحْدًا وَعَشْرِينَ وَمِنْهُ تَصَحُّ أُمُّ وَغَايَةُ أَخُوهُ
 لَأُمِّ وَغَايَةُ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ تَرُدُّ عَدَا الْأَخُوَّةِ إِلَى دُبْعَةٍ وَالْأَخَوَاتِ
 إِلَى اثْنَيْنِ وَهَمَامُنَا لِحْلَانٍ فَتُضْرَبُ الْأَرْبَعَةُ فِي سَبْعَةٍ تَبْلُغُ
 ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ وَمِنْهُ تَصَحُّ أُمُّ وَثَمَانُ عَشْرًا لِأُمِّ وَثَمَانُ عَشْرَةَ
 أَخًا لِأَبٍ تَرُدُّ عَدَا الْأَخُوَّةِ إِلَى مِثْلِهِ وَالْأَخَوَاتِ إِلَى أَرْبَعَةٍ
 وَهَمَامُنَا وَفَقَانٍ بِالنَّصْفِ فَيُضْرَبُ نِصْفُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ
 تَبْلُغُ اثْنَيْ عَشَرَ تُضْرَبُ فِي سَبْعَةٍ تَبْلُغُ أَرْبَعَةً وَثَمَانِينَ
 وَمِنْهُ تَصَحُّ أُمُّ وَثَمَانُ أَخُوَّةٍ لَأُمِّ وَثَمَانُ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ تَرُدُّ
 عَدَا الْأَخُوَّةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ وَالْأَخَوَاتِ إِلَى اثْنَيْنِ وَهَمَامُنَا
 فَتُضْرَبُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ تَبْلُغُ سِتَّةً تُضْرَبُ فِي سَبْعَةٍ تَبْلُغُ
 اثْنَيْنِ وَارْبَعِينَ وَمِنْهُ تَصَحُّ وَأَمثلة ما ذكر من الأربعة

هذه الأربعة عدا
 فلا خلاف في
 للأربعة عدا
 في الأربعة عدا
 في الأربعة عدا
 في الأربعة عدا
 في الأربعة عدا
 في الأربعة عدا
 في الأربعة عدا
 في الأربعة عدا
 في الأربعة عدا

مع بقاء علكه الرؤس بحاله ثلاث بنات وثلاثة اخوة لاب
 هي من ثلاثة والعدة ان منها ثلاث يضرب احدها ثلاث
 في ثلاثة يتبع بسبعة ومنه تسع ثلاث بنات وستة
 اخوة لاب العدة ان متداخلان يضرب اكثرهما ستة في
 ثلاثة يتبع ثمانية عشر ومنه تسع بنات وستة اخوة
 لاب العدة ان متوافقان بالثلاث يضرب ثلث احدهما في
 الاخر يتبع ثمانية عشر يضرب في ثلاثة يتبع اربعة و
 خمسين ومنه تسع ثلاث بنات واخوان لاب العدة ان متباين
 يضرب احدهما في الاخر يتبع ستة يضرب في ثلاثة يتبع
 ثمانية عشر ومنه تسع وامثلة الاربعة ايضا في الرد الى
 الوقف في صنف والبقاء في الاخرى بنات وثلاثة اخوة
 لاب الرد علكه البنات الى ثلاثة وتضرب بلحد الى الثلاثين

مع بقاء علكه الرؤس بحاله ثلاث بنات وثلاثة اخوة لاب
 هي من ثلاثة والعدة ان منها ثلاث يضرب احدها ثلاث
 في ثلاثة يتبع بسبعة ومنه تسع ثلاث بنات وستة
 اخوة لاب العدة ان متداخلان يضرب اكثرهما ستة في
 ثلاثة يتبع ثمانية عشر ومنه تسع بنات وستة اخوة
 لاب العدة ان متوافقان بالثلاث يضرب ثلث احدهما في
 الاخر يتبع ثمانية عشر يضرب في ثلاثة يتبع اربعة و
 خمسين ومنه تسع ثلاث بنات واخوان لاب العدة ان متباين
 يضرب احدهما في الاخر يتبع ستة يضرب في ثلاثة يتبع
 ثمانية عشر ومنه تسع وامثلة الاربعة ايضا في الرد الى
 الوقف في صنف والبقاء في الاخرى بنات وثلاثة اخوة
 لاب الرد علكه البنات الى ثلاثة وتضرب بلحد الى الثلاثين

في ثلاثة بتلخ سبعة ومنه تصح أربع نبات واربعة
 اخوة لاب ترد علة النبات الى اثنين وهما دخلان في
 الاربعة فقصر بها في ثلاثة بتلخ اثني عشر ومنه تصح
 ثمان نبات وستة اخوة لاب ترد علة النبات الى اربعة
 وهي توافق الستة بالنصف فيضرب نصف واحد بها في الاخر
 بتلخ اثني عشر تضرب في ثلاثة بتلخ ستة وثلاثين ومنه
 تصح أربع نبات وثلاثة اخوة لاب ترد علة النبات الى
 اثنين وهما مع الثلاثة مبيانات تضرب احدهما في الاخر
 بتلخ ستة تضرب في ثلاثة بتلخ ثمانية عشر ومنه تصح
 ويقاس على هذا المذكور كلها لانكسار على ثلاثة اصناف
 واربعة ولا يزيد الكسر على ذلك لان الواشرين في القرية
 لا يزيدون على خمسة اصناف كما علم مما تقدم في اجتماع

في ثلاثة بتلخ سبعة ومنه تصح أربع نبات واربعة
 اخوة لاب ترد علة النبات الى اثنين وهما دخلان في
 الاربعة فقصر بها في ثلاثة بتلخ اثني عشر ومنه تصح
 ثمان نبات وستة اخوة لاب ترد علة النبات الى اربعة
 وهي توافق الستة بالنصف فيضرب نصف واحد بها في الاخر
 بتلخ اثني عشر تضرب في ثلاثة بتلخ ستة وثلاثين ومنه
 تصح أربع نبات وثلاثة اخوة لاب ترد علة النبات الى
 اثنين وهما مع الثلاثة مبيانات تضرب احدهما في الاخر
 بتلخ ستة تضرب في ثلاثة بتلخ ثمانية عشر ومنه تصح
 ويقاس على هذا المذكور كلها لانكسار على ثلاثة اصناف
 واربعة ولا يزيد الكسر على ذلك لان الواشرين في القرية
 لا يزيدون على خمسة اصناف كما علم مما تقدم في اجتماع

ولا يزيد الكسر على ذلك لان الواشرين في القرية
 لا يزيدون على خمسة اصناف كما علم مما تقدم في اجتماع

وكانت الزوجة قد ماتت
وقد ماتت الزوجة
وقد ماتت الزوجة
وقد ماتت الزوجة

مَنْ يَرِثُ مِنْ أَكْرَجَالٍ وَالنِّسَاءِ أَحَدُهَا الْإِنِّ وَلَا نَعْدَةَ فِيهِ
 وَكَذَا الزَّوْجُ فَإِذَا ارْتَدَّ بَعْدَ تَصْحِيحِ الْمَسْئَلَةِ مَعْرِفَةُ نَضِيبٍ
 كُلُّ صِنْفٍ مِنْ مَبْلَغِ الْمَسْئَلَةِ فَأَضْرِبْ نَضِيبَهُ مِنْ أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ
 بِعُولِيهَا إِنْ عَالَتْ فَيَا ضَرْبُهُ فِيهَا خَامِ بِلَيْغٍ فَمِنْ نَضِيبِهِ ثُمَّ نَفْسُهُ
 عَلَى عَدَا الصَّنْفِ مِثْلَهُ جَدَّتَانِ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ وَتَمَّ
 لِأَبِيهِ مِنْ سِتَّةٍ وَلِتَصِحُّ يُضْرَبُ سِتَّةٌ فِيهَا مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ
 لِلْجَدَّتَيْنِ وَلِجَدِّي سِتَّةٌ بِسِتَّةٍ لِكُلِّ جَدَّةٍ ثَلَاثَةٌ وَالْأَخَوَانِ
 أَرْبَعَةٌ فِي سِتَّةٍ بَارْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ كُلُّ اخْتِ ثَامِيَةٍ وَلِلْعَمِّ
 وَلِجَدِّي سِتَّةٌ بِسِتَّةٍ زَوْجَتَانِ وَأَنْبَعُ جَدَّاتٍ وَسِتُّ أَخَوَاتٍ
 لِأَبِيهِ مِنْ أَشْيٍ عَشْرٍ وَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ وَتَرَدُّ عَكَدُ
 الْجَدَّاتِ إِلَى اثْنَيْنِ وَالْأَخَوَاتِ إِلَى ثَلَاثِيَةٍ وَيُضْرَبُ فِيهَا
 أَحَدُ الْمَا ثَلَاثِينَ اثْنَانِ بِلَيْغٍ سِتَّةٌ يُضْرَبُ فِي ثَلَاثَةِ عَشْرٍ

بل طلع
لأنه
من ورنه الامة انما تفسد الى ان ينفذ
بالكتاب بالنظر الى الكتاب
الكتاب لذلك
منه لا ينفذ
اذ لا ينفذ
لأنه

٢٢٦

[illegible]

••• بان بياننا هذا
لأنه في الغنى قبله اذ لا يأتي منها
البيان ولا الغنى قبله لانها في التلخيص
منقطة ولا يقع ذلك في المسئلة في التلخيص
منقطة ولا يقع ذلك في الوقت لانه فقير

وَالثَّانِي فَصَحَّ مَسْئَلَةُ الْاَوَّلِ ثُمَّ مَسْئَلَةُ الثَّانِي ثُمَّ اِنْ انْقَسَمَ
 بِضَيْبِ الثَّانِي مِنْ مَسْئَلَةِ الْاَوَّلِ عَلَى مَسْئَلَتِهِ فَذَاكَ ظَاهِرٌ
 وَالْاَوَّلُ اِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضَرْبٌ وَقَعَتْ مَسْئَلَتُهُ فِي مَسْئَلَةِ
 الْاَوَّلِ وَالْاَوَّلُ اِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ بَانَ تَبَايُنًا ضَرْبٌ
 كُلُّهَا فِيهَا فَمَا بَلَغَ صَخَامَتُهُ ثُمَّ كُلٌّ مِنْ لَيْشِي مِنْ الْمَسْئَلَةِ الْاَوَّلِ
 اخِذَهُ مَضْرُوبًا فِيَا ضَرْبٌ فِيَا مِنْهُ وَقَالَ الثَّانِيَةُ اوْ كُلُّهَا وَفِي
 لَيْشِي مِنْ الثَّانِيَةِ اخِذَهُ مَضْرُوبًا فِي ضَيْبِ الثَّانِي مِنْ الْاَوَّلِ
 اَوْ فِي وَفْقِهِ اِنْ كَانَ بَيْنَ مَسْئَلَتِهِ وَضَيْبِهِ وَقَعَتْ مِثَالُ
 الْاِنْقَسَامِ زَوْجٌ وَلَخْشَانِ لَابِ مَائِثٍ اَحَدًا هَا عَنِ الْاُخْرَى
 وَعَنْ بَيْتِ الْمَسْئَلَةِ الْاَوَّلَى مِنْ سَنَةٍ وَتَعُولُ اِلَى السَّبْعَةِ وَ
 الثَّانِيَةِ مِنْ اثْنَيْنِ وَضَيْبُ مِثْلِهَا مِنْ الْاَوَّلَى اِثْنَانِ مِنْقَسَمٌ
 عَلَيْهِمَا وَمِثَالُ الْوَفْقِ جَدَّتَانِ وَثَلَاثُ اَخْوَانٍ مَبْتَرِقَاتٍ مَائِثٍ

عن أبيه وأمه
من الأولاد الوفاة
لونه

الأخت للأم عن بنت أم وهي الأخت للابوين في الأولى

وعن أختين لابوين وعن أم وهي أحد الجدتين في الأولى

المسألة الأولى من ستة وتصح من ثني عشر والثانية من

سنة وتصح من الأولى اثنيان يوافقان في مسئلته

بالنصف فيض نصفها في الأولى بتلخ ستة وثلاثين

لكل من الجدتين من الأولى سهم في الثلاثة بثلاثة و

للوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد والأخت

للابوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر

ولها من الثانية سهم في واحد بواحد والأخت للاب في

الأولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للابوين في

الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفاة

زوجة وثلاثة بنين وبنات البنت عن أم وثلاثة

جَمْعُ وَصِيَّةٍ بِمَعْنَى اِيْثَاءٍ وَتَحَقُّقِ بَوَاصِرٍ وَمَوْصِيٍّ لَهُ وَمَوْصِيٍّ
 بِهِ وَصِيْغَةُ كَقَوْلِهِ اَوْصَيْتُ لِلْفَقَرَاءِ ثَلَاثَ مَالٍ اَيَّ تَبَرَّعْتُ
 لَهُمْ بِهِ يَجْدَمُونَ وَبَدَأَ الْمُصَنِّفُ بِالْمَوْصِيِّ فَقَالَ تَصَحَّحَ وَصِيَّةُ

فِي شَبِّهِهُ أَنْ يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ وَقَدْ فُتِرَ بِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَمْلِكُ
 مَحْضُ فَيُبْغَى أَنْ تَصَافَ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ قَالَ فِي الرُّوضَةِ الْفَرْقُ
 أَصَحُّ وَأَنْ قَالَ لِيَصْرَفَ فِي عِلْفِهَا فَالْمَنْقُولُ أَصَحُّهَا لِأَنَّ
 عِلْفَهَا عَلَى مَا لَهَا فَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْوَصِيَّةِ فَيُتْرَكُ قَوْلُهُ
 وَيُعَيَّنُ الصَّرْفُ إِلَى جِهَةِ الدَّائِمَةِ رِغَايَةً لِعَرْضِ الْمُوصِي قَوْلُهُ
 فَالْمَنْقُولُ شَارِبُهُ إِلَى مَا فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا أَنْ يُحْمَلَ
 بِحُجَّتِهِ بِالْبُطْلَانِ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى عِلْفِهَا وَلَقَدْ صَحَّ الْوَصِيَّةُ
 الْعَامَّةُ مَسْجُودٌ وَمَصْلَحَةُ وَكَذَا أَنْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ لِلْمَسْجُودِ
 تَصَحُّهُ فِي الْأَصَحِّ وَتَحْمَلُ عَلَى عَمَارَتِهِ وَمَصْلَحَتِهِ وَالثَّانِي بَطْلُ
 كَالْوَصِيَّةِ لِلدَّائِمَةِ فَإِنْ قَالَ ارْدُنْتُ عَلَيْكَ الْمَسْجُودَ فَقِيلَ
 بَطْلُ الْوَصِيَّةِ وَبِحُجَّتِ الرَّافِعِيِّ صَحَّتْ بِأَنَّ لِلْمَسْجُودِ مِلْكًا
 عَلَيْهِ وَقَدْ قَالَ فِي الرُّوضَةِ هَذَا هُوَ لَا فَعْلَهُ وَالْأَجْمَعُ

• • • • •
 • • • • •
 • • • • •
 • • • • •
 • • • • •
 • • • • •
 • • • • •

[illegible][illegible]

ج. (۱۹) ۳۱ شیخ المصطفیٰ

بذلك • • • • •
 مقتضى هذا التفسير • • • • •
 معنى ولهذا قال بعضهم • • • • •
 والمراد ان لا يكون الموت • • • • •
 نوع مجزأ • • • • •
 الموت على كل واحد • • • • •
 التفسير على ما في العدة • • • • •
 صوفى على ما في الترتيب • • • • •
 الفجاءة في قوله انه راحة • • • • •
 وشكل الخبر لا مزية • • • • •
 فحققنا ان حكمنا • • • • •
 حقن مطلقا • • • • •
 وكان يوجب • • • • •
 حقن وتيسر في ادعى • • • • •
 اعطيا وبالزيادة • • • • •
 نية • • • • •
 كونهما ذكرا • • • • •
 كونهما نسوة • • • • •
 ولا يحسن النسوة • • • • •
 كما قاله غيره • • • • •
 منتهى النسوة • • • • •
 اولها على • • • • •
 لهما على • • • • •
 من

١٠٠ ولا تلحق بالاشراط الخ فقل انك قد منع نفسك
 الحول والاور بالشيء وكذا قد منع نفسك
 الحول والاور بالشيء وكذا قد منع نفسك
 الحول والاور بالشيء وكذا قد منع نفسك

۲۹۱

لا فائدة التكرار كما في قولهم كان حاتم يكرم الصيف وضحى
 مطبقة بكسر الباء أي لازمة لا يتخ أو غيرها كما لو رد
 وهي التي تأتي كل يوم والغيب وهي التي تأتي يومًا وتفلع
 يومًا والثالث وهي التي تأتي يومين وتفلع يومًا وهي التي تأتي
 وهي التي تأتي يومين وتفلع يومين إلا الريح وهي التي تأتي
 يومًا وتفلع يومين فليست بخوفة لأن المجموع بها يلحذ
 قوة في يومين لا فلاح والحمى اليسيرة ليست بخوفة بحال و
 الريح والثالث والغيب والورد بكسر الواو لها والمنهية
 يلحق بالحرفا سر كقرا عباد وافل الأسرى والحام فبال
 بين متكافئين وتقدم لقضايل وقبح واضطراب ريح و
 هيجان موج في راكب سفينة وطلق حامل وتعد الوترع ما
 لم تنفصل المشيمة وهي التي سُميها النساء الخلاص لأن هذه

[illegible]

495

[illegible]

وقيل ان هذا البيت من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقيل ان هذا البيت من كلام علي بن ابي طالب
 وقيل ان هذا البيت من كلام الحسن بن علي بن فضال
 وقيل ان هذا البيت من كلام محمد بن ابي بكر
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي جعفر
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي عبد الله
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي حمزة
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق

لَسَاوِلَ اللَّفْظِ لَهُمْ ثُمَّ يُبْلِغُ نَصِيحَهُمْ وَيَصِحُّ الْبَاقِي لِغَيْرِ الْوَرِثَةِ
 قَالَ الرَّافِعِيُّ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ يُجِبُ لِمَنْ خَصَّ صُلُوحُ الْوَجْهِينِ يَقُولُنَا
 الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ بَاطِلَةٌ فَإِنْ وَقَعَتْهَا عَلَى الْإِجَانَةِ فَلَمْ
 فَلْيَقْطَعْ بِالْوَجْهِ الْثَانِي قَالَ فِي الرَّوْضَةِ الظَّاهِرَةُ لَا
 فَوْقَ فِجْرَانِيهَا لِأَنْ مَأْخُذَهَا أَنَّ الْأِسْمَ يَقَعُ لَكُنْهُ خِلَافُ
 الْعَادَةِ **فصل** تَقَعُ الْوَصِيَّةُ بِمَنَافِعِ عَبْدٍ
 وَدَارِ غَلَّةٍ حَانُوتٍ مُؤَيَّدَةٍ وَمَوْفِقَةٍ وَمَطْلَقَةٍ وَالْإِطْلَاقُ
 يَقْتَضِي التَّائِيدَ وَغَلَّةٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مَنَافِعٍ وَعِيَالُ الْمُؤَيَّدِ لَهُ
 مَنَفَعَةُ الْعَبْدِ وَكَيْسَابُهُ بِالْمُعْنَادَةِ كَأَلْحَتَابٍ وَ

الْإِحْتِشَاشُ وَالْإِصْطِيَادُ وَالْجُرَّةُ الْحَرْفَةُ بِخِلَافِ الْبَيَادَةِ
 كَالْهَبَةِ وَاللَّقْطَةِ لِأَنَّهَا لَا تَقْصُدُ بِالْوَصِيَّةِ وَكَذَلِكَ هِيَ
 أَيْ لِأَمَةِ الْمُؤَيَّدِ بِمَنَفَعَتِهَا إِذَا تَرَفَّجَتْ أَوْ وَطِئَتْ بِشَبْهَةٍ

وقيل ان هذا البيت من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقيل ان هذا البيت من كلام علي بن ابي طالب
 وقيل ان هذا البيت من كلام الحسن بن علي بن فضال
 وقيل ان هذا البيت من كلام محمد بن ابي بكر
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي جعفر
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي عبد الله
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي حمزة
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق

وقيل ان هذا البيت من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقيل ان هذا البيت من كلام علي بن ابي طالب
 وقيل ان هذا البيت من كلام الحسن بن علي بن فضال
 وقيل ان هذا البيت من كلام محمد بن ابي بكر
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي جعفر
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي عبد الله
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي حمزة
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق
 وقيل ان هذا البيت من كلام ابي اسحاق

[illegible][illegible][illegible]

دانشگاه بهاء

الرسل الموحدة
 الحارث على ربيع قاله فيهما
 اقدوا على الثانية • ابدوا قاله فيهما
 الحارث في الثانية • وفيه فطرح لما تقدم
 ما في امان
 وسلكه لمجد الحارث • وفيه المنفعة
 انه يجمع لمعني الحارث • ولا يقدرك وفيها ان
 وفيها التلك والحارث على الاصح • وان اوصى
 معك به الحارث فان اوصى برئيسه فيها
 فيها اي ينفعه فقط فان اوصى برئيسه فيها
 لو اوصى بغيره
 بها اي ينفعه فقط فان اوصى برئيسه فيها
 اعطى كل من روى عنه رتبة في الترتيب
 في رتبته وقررت • • • • •
 • • • • •
 اوصى بنفعه مدة فبادر الحارث الى اداءه فبادر
 زيد والغير من الترتيب ان مطلقا لهما مدة
 استحقاقا المنفعة
 • • • • •
 اذ ذلك

[illegible]

• ويخرج الميراث من ماله من غير ان يشترط ان يكون له مال في وقت الوفاة •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •

فاذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبديها تلك الملة ثمانية
 فالوصية بعشرين وتصح الوصية بنحو نطوع في الاظهر بناء
 على الاظهر من دخول النيابة فيه قياسا على الفرض ومقتضى
 يقول الضرورة في الفرض منقبة في النطوع وظاهر على الحق
 انما لم يثبت من الثلث ونحو من يملكه او الميراث كما قيد وان
 اهلك من الميراث في الاصح والثاني من يملكه لا ان الغالب
 التحيز للبحر منه وعوض بانه ليس الغالب لاحرام منه وحجة
 الاسلام من راس المال غيرها من المديون فان اوصى بها
 من راس المال والثلث عليه وان اطلق الوصية بها فمن
 راس المال على الاصل وقيل من الثلث لانه مصر في الوصايا

• لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •

• لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •
 • لا يرث المسلم من غير المسلم ولا غير المسلم من المسلم •

فَقَطْ لِبَعْدِ ثَبَاتِ الْوَلَاءِ لِلْمَيْتِ وَالْأَحْيِ أَنَّهُ يَقَعُ أَيْ الطَّعَامُ
 أَوِ الْكَسْوَةُ عَنْهُ لَوْ تَبَعَ لِجَبْنِي طَعَامٍ وَكَسْوَةٍ كَقَضَاءِ الدِّينِ
 وَالثَّانِي لَا لِبُعْدِ الْعِبَادَةِ عَنِ النَّيَابَةِ لِإِعْتِقَادِي أَيْ لَا يَقَعُ
 عَنْهُ فِي الْأَحْيِ لِاجْتِمَاعِ بُعْدِ الْعِبَادَةِ عَنِ النَّيَابَةِ وَبُعْدِ الْوَلَاءِ
 لِلْمَيْتِ وَالثَّانِي يَقَعُ عَنْهُ كَغَيْرِهِ وَهَذَا الصَّحِيحُ فِي الْخَيْرَةِ
 وَالْمُرْتَبَةِ اخْتِذَا مِنْ لَا ظِلَاقٍ وَلَا بِنَا فِي ذَلِكَ مَا فِي الرُّؤْيَةِ
 كَأَصْلِهَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ تَصَحُّحِ الْوَقْعِ فِي الْمُرْتَبَةِ بِنَاءً
 عَلَى تَحْلِيلِ الْمَنْعِ فِي الْخَيْرَةِ بِسَبِيلِ التَّكْفِيرِ بِغَيْرِ عِنَاقٍ فَلَيْتَ
 وَنَيْفَعُ الْمَيْتَ صَدَقَةً عَنْهُ وَدُعَاءُ لَهُ مِنْ وَارثٍ وَجَبْنِي بِالْأَلِ
 بِالْإِجْمَاعِ كَمَا نَفَلَهُ الْمَصْرُ وَغَيْرُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

••• أَنَا الطَّعَامُ وَالْأَحْيِ أَنَّهُ يَقَعُ أَيْ الطَّعَامُ
 أَوِ الْكَسْوَةُ عَنْهُ لَوْ تَبَعَ لِجَبْنِي طَعَامٍ وَكَسْوَةٍ كَقَضَاءِ الدِّينِ
 وَالثَّانِي لَا لِبُعْدِ الْعِبَادَةِ عَنِ النَّيَابَةِ لِإِعْتِقَادِي أَيْ لَا يَقَعُ
 عَنْهُ فِي الْأَحْيِ لِاجْتِمَاعِ بُعْدِ الْعِبَادَةِ عَنِ النَّيَابَةِ وَبُعْدِ الْوَلَاءِ
 لِلْمَيْتِ وَالثَّانِي يَقَعُ عَنْهُ كَغَيْرِهِ وَهَذَا الصَّحِيحُ فِي الْخَيْرَةِ
 وَالْمُرْتَبَةِ اخْتِذَا مِنْ لَا ظِلَاقٍ وَلَا بِنَا فِي ذَلِكَ مَا فِي الرُّؤْيَةِ
 كَأَصْلِهَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ تَصَحُّحِ الْوَقْعِ فِي الْمُرْتَبَةِ بِنَاءً
 عَلَى تَحْلِيلِ الْمَنْعِ فِي الْخَيْرَةِ بِسَبِيلِ التَّكْفِيرِ بِغَيْرِ عِنَاقٍ فَلَيْتَ
 وَنَيْفَعُ الْمَيْتَ صَدَقَةً عَنْهُ وَدُعَاءُ لَهُ مِنْ وَارثٍ وَجَبْنِي بِالْأَلِ
 بِالْإِجْمَاعِ كَمَا نَفَلَهُ الْمَصْرُ وَغَيْرُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

••• أَنَا الطَّعَامُ وَالْأَحْيِ أَنَّهُ يَقَعُ أَيْ الطَّعَامُ
 أَوِ الْكَسْوَةُ عَنْهُ لَوْ تَبَعَ لِجَبْنِي طَعَامٍ وَكَسْوَةٍ كَقَضَاءِ الدِّينِ
 وَالثَّانِي لَا لِبُعْدِ الْعِبَادَةِ عَنِ النَّيَابَةِ لِإِعْتِقَادِي أَيْ لَا يَقَعُ
 عَنْهُ فِي الْأَحْيِ لِاجْتِمَاعِ بُعْدِ الْعِبَادَةِ عَنِ النَّيَابَةِ وَبُعْدِ الْوَلَاءِ
 لِلْمَيْتِ وَالثَّانِي يَقَعُ عَنْهُ كَغَيْرِهِ وَهَذَا الصَّحِيحُ فِي الْخَيْرَةِ
 وَالْمُرْتَبَةِ اخْتِذَا مِنْ لَا ظِلَاقٍ وَلَا بِنَا فِي ذَلِكَ مَا فِي الرُّؤْيَةِ
 كَأَصْلِهَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ تَصَحُّحِ الْوَقْعِ فِي الْمُرْتَبَةِ بِنَاءً
 عَلَى تَحْلِيلِ الْمَنْعِ فِي الْخَيْرَةِ بِسَبِيلِ التَّكْفِيرِ بِغَيْرِ عِنَاقٍ فَلَيْتَ
 وَنَيْفَعُ الْمَيْتَ صَدَقَةً عَنْهُ وَدُعَاءُ لَهُ مِنْ وَارثٍ وَجَبْنِي بِالْأَلِ
 بِالْإِجْمَاعِ كَمَا نَفَلَهُ الْمَصْرُ وَغَيْرُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

۳۱۰

[illegible]

وقوله في الرضيه كاصليها وزاد فيها ان الايصاء في
 ن المظالم وقضاء الدين الذي تجزئ عنه في الحال واجب
 وفيها كاصليها في قول الباب من عناءه وديعة اوفى ذميه
 حق لله تعالى كزكاه وحج او دين لا دمي يجب عليه ان يوي
 به اذ لم يعلم بغيره زاد فيها المراد اذ لم يعلم به من يثبت
 بقوله وعلم مما ذكر ان سن الايصاء بقضاء الدين ورد
 المظالم اذ اكانا معلومين بشرط الوصي تطوعا او ببلوغ
 وعقل وحرية وعلا له وهداية الى التصرف للموضى و
 اسلام لكن لا مع جواز وصية ذمي الى ذمي اى عذلى الى
 دينه كما في الرضيه واصليها واستغنى عنه بقوله لا يبع
 وعلا له ولم يحج في الجواز الى قول الوجيز في ولاده الكفا
 لظهور انه المراد اذ لا ولاية للكافر على ولاده المالمين

وقوله في الرضيه كاصليها وزاد فيها ان الايصاء في
 ن المظالم وقضاء الدين الذي تجزئ عنه في الحال واجب
 وفيها كاصليها في قول الباب من عناءه وديعة اوفى ذميه
 حق لله تعالى كزكاه وحج او دين لا دمي يجب عليه ان يوي
 به اذ لم يعلم بغيره زاد فيها المراد اذ لم يعلم به من يثبت
 بقوله وعلم مما ذكر ان سن الايصاء بقضاء الدين ورد
 المظالم اذ اكانا معلومين بشرط الوصي تطوعا او ببلوغ
 وعقل وحرية وعلا له وهداية الى التصرف للموضى و
 اسلام لكن لا مع جواز وصية ذمي الى ذمي اى عذلى الى
 دينه كما في الرضيه واصليها واستغنى عنه بقوله لا يبع
 وعلا له ولم يحج في الجواز الى قول الوجيز في ولاده الكفا
 لظهور انه المراد اذ لا ولاية للكافر على ولاده المالمين

وقوله في الرضيه كاصليها وزاد فيها ان الايصاء في
 ن المظالم وقضاء الدين الذي تجزئ عنه في الحال واجب
 وفيها كاصليها في قول الباب من عناءه وديعة اوفى ذميه
 حق لله تعالى كزكاه وحج او دين لا دمي يجب عليه ان يوي
 به اذ لم يعلم بغيره زاد فيها المراد اذ لم يعلم به من يثبت
 بقوله وعلم مما ذكر ان سن الايصاء بقضاء الدين ورد
 المظالم اذ اكانا معلومين بشرط الوصي تطوعا او ببلوغ
 وعقل وحرية وعلا له وهداية الى التصرف للموضى و
 اسلام لكن لا مع جواز وصية ذمي الى ذمي اى عذلى الى
 دينه كما في الرضيه واصليها واستغنى عنه بقوله لا يبع
 وعلا له ولم يحج في الجواز الى قول الوجيز في ولاده الكفا
 لظهور انه المراد اذ لا ولاية للكافر على ولاده المالمين

وقوله في الرضيه كاصليها وزاد فيها ان الايصاء في
 ن المظالم وقضاء الدين الذي تجزئ عنه في الحال واجب
 وفيها كاصليها في قول الباب من عناءه وديعة اوفى ذميه
 حق لله تعالى كزكاه وحج او دين لا دمي يجب عليه ان يوي
 به اذ لم يعلم بغيره زاد فيها المراد اذ لم يعلم به من يثبت
 بقوله وعلم مما ذكر ان سن الايصاء بقضاء الدين ورد
 المظالم اذ اكانا معلومين بشرط الوصي تطوعا او ببلوغ
 وعقل وحرية وعلا له وهداية الى التصرف للموضى و
 اسلام لكن لا مع جواز وصية ذمي الى ذمي اى عذلى الى
 دينه كما في الرضيه واصليها واستغنى عنه بقوله لا يبع
 وعلا له ولم يحج في الجواز الى قول الوجيز في ولاده الكفا
 لظهور انه المراد اذ لا ولاية للكافر على ولاده المالمين

ولا ينفق بغيره فانما هو
 الله المانع في رد وسعة ما قل شيئا
 لا ينفق بالافق كانه قد انزل
 لا ينفق بغيره فانما هو
 الله المانع في رد وسعة ما قل شيئا
 لا ينفق بالافق كانه قد انزل

وَلَا يوصي عَلَى وِلَادِهِ الْأَمِنُ لَهُ وَلَا يَهُ عَلَيْهِمْ كَمَا يَسِيَانِ
 فَخَجَ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ وَمَنْ فِيهِ رِقٌّ وَالْفَاسِقُ وَمَنْ
 لَا يَهْدِي إِلَى التَّصَرُّفِ لِسَفَاهَةٍ أَوْ هِمٍّ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا يَصَحُّ
 الْأَيْصَاءُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَصْرُ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ وَالْثَانِي يَصْرُ لَانَّ
 الْأَعْمَى لَا يَقْدِرُ عَلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِنَفْسِهِ فَلَا يَقُوضُ لَيْهِ
 آخَرُ غَيْرُهُ وَدَفْعُ بَاتِيهِ يُوَكَّلُ فِيمَا لَا يَتَكَّرُ مِنْ مُبَاشَرَتِهِ وَلَا
 يَشْرُطُ الذَّكُورَةُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَصِيُّ امْرَأَةً وَأَمَّا الْأَطْفَالُ
 أُولَى مِنْ غَيْرِهَا إِذَا حَصَلَتْ الشَّرُوطُ فِيهَا وَهِيَ تَعْبُرُ عِنْدَ
 الْمَوْتِ وَقِيلَ وَعِنْدَ الْوَصِيَّةِ أَيْضًا وَقِيلَ وَمَا بَيْنَهُمَا أَيْضًا
 وَيَنْعَزِلُ الْوَصِيُّ بِالْفُسْقِ بَعْدَ فِي الْمَالِ أَوْ بِبَيْعٍ آخَرَ فِي مَعْنَى
 قِيمِ الْفَاضِي وَكَذَا الْقَاضِي أَيْ يَنْعَزِلُ بِالْفُسْقِ فِي الْأَصَحِّ لَا
 الْأَهَامَّ الْأَعْظَمَ لِعَلَّاقِ الْمَصَالِحِ الْكَلِيَّةِ بِلَا يَنْتَهِي وَقَاسَ عَلَيْهِ

ولا ينفق بغيره فانما هو
 الله المانع في رد وسعة ما قل شيئا
 لا ينفق بالافق كانه قد انزل
 لا ينفق بغيره فانما هو
 الله المانع في رد وسعة ما قل شيئا
 لا ينفق بالافق كانه قد انزل

وفي مقناه في الغافي مثلها انما
 الابن والابن والابن والابن
 الابن والابن والابن والابن
 الابن والابن والابن والابن
 الابن والابن والابن والابن

ولا ينفق بغيره فانما هو
 الله المانع في رد وسعة ما قل شيئا
 لا ينفق بالافق كانه قد انزل
 لا ينفق بغيره فانما هو
 الله المانع في رد وسعة ما قل شيئا
 لا ينفق بالافق كانه قد انزل

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

ما لولمها وأولمها ما كره

፲፱፻፲፱

[illegible]

ዋና

μνγ

في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ** أي الذين يدعون إلى الفتن والفتن هي الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات
 في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ** أي الذين يدعون إلى الفتن والفتن هي الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات
 في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ** أي الذين يدعون إلى الفتن والفتن هي الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات

ادْعَى دَهَا عَلَى مِنْ يَمْنَهُ صِدْقَ يَمِينِهِ كَا لثَلْفَا وَعَلَى غَيْرِهِ
 كَوَارِثِهِ اَوْ ادْعَى وَاَرِثُ المَوْجِعِ الرَّدَّ عَلَى المَالِكِ اَوْ اَوْدِعَ
 عِنْدَ سَقْمِهِ اَمِينًا فَاَدْعَى لِاَمْنِهِ الرَّدَّ عَلَى المَالِكِ طَوْلَبُ
 كُلُّ مَنْ ذَكَرَ بَيِّنَةً بِالرَّدِّ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُ وَحُجُودُهَا بَعْدَ طَلَبِ
 المَالِكِ مُضْمَرٌ مُجَلَا فَاِنْ كَارَهَا مِنْ غَيْرِ طَلَبِهِ وَلَوْ كَانَ
 بِحَضْرَتِهِ لَانَ اخْفَاءُهَا اَبْلَغُ فِي حَقِيقَتِهَا :

كِتَابُ قِسْمِ الْفَقْرِ وَالْغَنِيِّ

الْفَقْرُ مَا لَمْ يَحْصَلْ مِنْ كِفَافٍ بِلَا قِيَالٍ وَلَا لِحَاجَةٍ اَوْ اِسْرَاعِ
 خَيْلٍ وَرَكَابِلٍ اَوْ اَيْلٍ كَجَرِيَةٍ وَعَشْرٍ تَجَارَةٍ وَمَا جَلَّوْا عَنْهُ
 خَوْفًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ سَمَاعِ خَيْرِهِمْ وَمَا لَمْ يَرْتَدِّ قَتْلًا وَ
 مَا لَمْ يَذِي مَا لَمْ يَلَاوَرِثْ فَيُجَسَّرُ خِمْلُهُ اَخْبَارُهَا

في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ** أي الذين يدعون إلى الفتن والفتن هي الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات
 في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ** أي الذين يدعون إلى الفتن والفتن هي الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات
 في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ** أي الذين يدعون إلى الفتن والفتن هي الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات والذين يدعون إلى الفتن هم الذين يدعون إلى الحروب والمنازعات

[illegible]

٣٣٠



ما في الدنيا من

۱۰۰ الفاضل جعفر

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

الذبح في الحرم

[illegible]

ما قبل من الدنيا من الخير فليس
 ما قبل من الدنيا من الخير فليس
 ما قبل من الدنيا من الخير فليس
 ما قبل من الدنيا من الخير فليس

۱۱۱۵

وقيل في بعض النسخ
 ان غدا قبل ان يقاتل
 الحزب والافلاقي
 ولا يفسر في كمال
 شامل لما اذا لم يقاتل
 ولم يقاتل فلو ان غدا
 وتبين بعضهم بما اذا
 وقيل في بعض النسخ
 ان غدا قبل ان يقاتل
 الحزب والافلاقي
 ولا يفسر في كمال
 شامل لما اذا لم يقاتل
 ولم يقاتل فلو ان غدا
 وتبين بعضهم بما اذا

عقاربها ومنقولها للغاين اخذ من الآية حيث انصرف
 فيها بعد الاضافة اليهم على اخرج الخس وهم من حضر
 الواقعة بنسبة القتال وان لم يقاتل ومن حضر لا يشبهه
 وقائل في الاظهر الا في ومن حضر غير كامل فله الرضخ
 في الاظهر الا في ولا شيء من حضر بعد انقضاء القتال
 وفيما قبل حياة المال فجة انه يستحق ولو مان بعضهم
 بعد انقضائه والحياة فحقة لوارثه وكذا بعد الانقضاء
 وقبل الحياة في الاصح بناء على ان الغيمة على المال
 بالانقضاء والثاني يقول بالانقضاء والحياة معا
 ولو مان في القتال فالمنهبا انه لا شيء له والطريق الثاني
 فيه قولان احدهما انه يستحق بصوره بعد الواقعة و
 الثالث ان حصل الحياة بذلك القتال استحق

وقيل في بعض النسخ
 ان غدا قبل ان يقاتل
 الحزب والافلاقي
 ولا يفسر في كمال
 شامل لما اذا لم يقاتل
 ولم يقاتل فلو ان غدا
 وتبين بعضهم بما اذا
 وقيل في بعض النسخ
 ان غدا قبل ان يقاتل
 الحزب والافلاقي
 ولا يفسر في كمال
 شامل لما اذا لم يقاتل
 ولم يقاتل فلو ان غدا
 وتبين بعضهم بما اذا

وقيل في بعض النسخ
 ان غدا قبل ان يقاتل
 الحزب والافلاقي
 ولا يفسر في كمال
 شامل لما اذا لم يقاتل
 ولم يقاتل فلو ان غدا
 وتبين بعضهم بما اذا
 وقيل في بعض النسخ
 ان غدا قبل ان يقاتل
 الحزب والافلاقي
 ولا يفسر في كمال
 شامل لما اذا لم يقاتل
 ولم يقاتل فلو ان غدا
 وتبين بعضهم بما اذا

أَفْتِنَا الْجَدِيدَ فَلَا وَالْأَظْهَرَ أَنَّ الْأَجِيرَ لِسِيَّاسَةِ الدَّوْلِ
 وَحَفِظِ الْمُسْعَةَ وَالتَّاجِرَ وَالْمُحْتَرِفَ يَسْتَمُّ لَهُمْ إِذَا قَالُوا الشُّهُمُ
 الْوَقْعَةُ وَالثَّانِي لَا إِذْ لَمْ يَقْصِدُوا الْجِهَادَ وَلِلرَّجُلِ سِتْمٌ
 وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ سُهُمَانٍ لِلْفَرَسِ وَسِتْمٌ لَهُ لِلْأَبْيَاعِ رَوَاهُ
 الشَّيْخَانُ وَلَا يُعْطَى وَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَسَانُ إِلَّا لِلْفَرَسِ
 وَلِجِدِّ عَرَبِيٍّ كَانَ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا لِبَرْدُؤِنِ ابْنِ أَبِي عَجْمَانَ وَابْنِ
 أَبِي عَرَبٍ وَامَّةٌ عَجَمِيَّةٌ وَلِلْمَقْرِفِ بَضْعٌ مَلِيمٌ وَسَكُونٌ لِقَافٍ
 وَكَثِيرٌ لِلرَّاءِ ابْنُ أَبِي عَجْمٍ وَامَّةٌ عَرَبِيَّةٌ لَا لِبَعِيرٍ وَغَيْرِهِ كَالْفِيلِ
 وَالْبَعْلِ وَالْحَمَارِ لَا هَذَا لِلدَّوَابِّ لَا تَصْلُحُ لِلْحَرْبِ مِثْلًا
 لِلْخَيْلِ لَهُ بِالْكَرِّ وَالْقِرَالِ الَّذِينَ يَحْصُلُ بِهِمَا النُّصْرَةُ نَعَمْ
 يُرَضَّحُ لَهَا وَرَضَّحُ الْفِيلِ أَكْثَرُ مِنْ رَضَّحِ الْبَعْلِ وَرَضَّحُ الْبَعْلِ
 أَكْثَرُ مِنْ رَضَّحِ الْحَمَارِ وَلَا يُعْطَى لِفَرَسٍ لِحُجْوِ أَيْ هُزُولِ وَمَا

••• اللّٰهُمَّ اِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ رَحْمَتِكَ وَرَحْمَتِكَ
رَبِّهِ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ فِي بَابِ الْمَدِينَةِ

الزناد
له وقوف
● شيطان الغنى وسكنه له بيت يابرو
● بل شيطانهم فافهم من هذا ان الشياطين في الغنى
● للزناد مشتم ● نعم في بيتها يروا على
● شيطان الغنى وسكنه له بيت يابرو
● بل شيطانهم فافهم من هذا ان الشياطين في الغنى
● للزناد مشتم ● نعم في بيتها يروا على
● شيطان الغنى وسكنه له بيت يابرو
● بل شيطانهم فافهم من هذا ان الشياطين في الغنى
● للزناد مشتم ● نعم في بيتها يروا على

••• قالوا يا ربنا ••• لا تأخذنا من القبر ••• ولا تأخذنا من القبر ••• ولا تأخذنا من القبر •••
 ••• قالوا يا ربنا ••• لا تأخذنا من القبر ••• ولا تأخذنا من القبر ••• ولا تأخذنا من القبر •••
 ••• قالوا يا ربنا ••• لا تأخذنا من القبر ••• ولا تأخذنا من القبر ••• ولا تأخذنا من القبر •••
 ••• قالوا يا ربنا ••• لا تأخذنا من القبر ••• ولا تأخذنا من القبر ••• ولا تأخذنا من القبر •••

نَدَاوِي الْجُرْحَى وَتَسْتَقِي الْعُطَاشُ عَلَى الَّتِي تَحْفَظُ الرِّجَالُ وَ
 مَحَلَّةُ الْخَمَاسِ لَا رُبْعَةَ فِي الْأَخِيرِ وَالثَّانِي أَصْلُ الْغَنِيمَةِ
 وَالثَّلَاثُ خُمْسُ الْخَمْسِ سَهْمُ الْمَصَالِحِ وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي قَوْلِ
 مَلْحَبٍ قُلْتُ أَخَذَ مِنْهَا لِرَافِعِي فِي الشَّخْخِ إِنَّمَا يَرْفَعُ لَدِي حَصْرُ
 بِلَا أَجْرَةٍ وَيَأْذَنُ الْأَيَّامُ عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ فَإِنْ
 حَصَرَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يُرْفَعْ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ بِمَوْلَاةٍ
 أَهْلُ دِينِهِ يَلْعَنُونَ إِنْ رَأَى ذَلِكَ وَأَنْ حَصَرَ بِأَذْنِهِ بِأَجْرَةٍ

كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ

أَيْ فِي الزُّكُوفِ الْمُسْتَقِيمَةِ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ أَصْنَافٌ يُذَكَّرُونَ عَلَى
 تَرْتِيبٍ ذَكَرَهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
 وَالْأَحْمَرِ الْفَقِيرِ مِنَ الْأَمْوَالِ لَهُ وَلَا كَيْسَبٌ يَقْبَعُ مَوْعِدًا مِنْ حَاجَةٍ

كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ
 كِتَابُ الْقِسْمِ لِلصَّدَقَاتِ

والله اعلم
••• متكئة وثيابا على اللاتقان به فلما انظر
••• فحاله الثالث اما ثيابا على فخر المنة
التي كان يملك ذلك فانه البعوى فاجاب
الزكريا والقيس انه يعطى ما سألهم
في التسلل لانهم الفقراء
يعطونهم

قال ابن كثير آه ذكر الله تعالى من افطار
المنه تعالى عوانه نفع نفوسه والكل لك
هادي عليه

••• قُلُوا لِمَنْ تَعْمَلُونَ بِالْأَمْوَالِ فَلَا أَلَّ
لَنَا نَقُولُ مَا صَرَّحْنَا أَنْتُمْ
بِأَنَّ الدَّائِمَةَ فَإِنَّهُ فِي الْحَقِّ

የኦ.ፋ.ዲ.ሪ

[illegible]

• قال قوله الثالثة في شرح المقاصح النظرية
الطيب غلابة في حال الزكوة ولو في
المالك سقطت من المتوفى • اما في الاطعام حاجته
وهو الذي يقطعه من اوقافه قال ابن النفثه و
الماوردي وغيرهما • المالكين انما خلقوا للمالك
والغنى لنا اقدارهم في الآخرة الغايبه و
كما انه يرضى للفقراء كذا في الرقاب
بحمد الله

ሥራዊ

هَاشِمِيًّا وَلَا مَطْلَبِيًّا فَلَا تَحِلُّ لَهَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ وَسْخُ النَّاسِ وَإِنَّمَا لِاخْتِلَ
 مُحَمَّدٍ وَلَا لِأَحْمَدَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ لَا تَحِلُّ لَكُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ
 مِنْ الصَّدَقَاتِ شَيْئًا وَلَا عَسَالَةَ الْأَيْدِي إِنَّ لَكُمْ فِي خُسْرِ
 الْخَمْسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يَغْنِيْكُمْ أَيُّ بَلِّ يَفِيْكُمْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَ
 كَذَا مَوْلَاهُمْ أَيُّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ فَلَا تَحِلُّ لَهُ فِي الْأَمْرِ
 لِحَدِيثِ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَالثَّانِي ظَلَمَ
 الْمَنَعُ فِيهِمْ لَا لِمَنْعَتِهِمْ بِخَمْسِ الْخَمْسِ كَمَا نَعَمْتُ وَلَا لِأَحْوَالِهِمْ
 فِيهِ فَتَحَلَّ لَهُ **فَصَلَّى** مِنْ طَلَبِ زَكَاةٍ وَعَلِمَ أَنَّ
 الْحَقَّاقَةَ أَوْعَدَهُ عَمَلٌ جَلِيلٌ فَلَا يَجُوزُ الْقَرْفُ مَنْ عَمِلَ
 الْحَقَّاقَةَ وَجُوزَ مَنْ عَمِلَ الْحَقَّاقَةَ وَالْأَيُّ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
 الْحَقَّاقَةَ أَوْعَدَهُ أَيُّ لَمْ يَعْلَمْ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَإِنْ ادَّعَى فَقَرَأَ

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

فمن الغافلين قال
فصل في غرضه وهو غرضه
هو قوله غير وجهه ان ما في فيه ما
تلك في فاضل المنطق انتهى قال الزركشي
عنه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

●●● صُلِبَ بَقِيَّتُهُمُ
 الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ
 كَمَا لَا يَخْلُقُ إِلَّا بِاللَّهِ
 وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ
 وَاللَّهُ يَخْتَارُ
 ●●● وَفِي الْأَنْبِيَاءِ
 الْأَنْبِيَاءُ الَّذِينَ
 كُنَّا نُرِيهِمْ فِي الْأَنْبِيَاءِ
 وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ
 وَاللَّهُ يَخْتَارُ
 ●●● وَفِي الْأَنْبِيَاءِ
 الْأَنْبِيَاءُ الَّذِينَ
 كُنَّا نُرِيهِمْ فِي الْأَنْبِيَاءِ
 وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ
 وَاللَّهُ يَخْتَارُ

فِي الصَّحَّاحِينَ وَبِقِيَاسِ الْبَاقِي عَلَيْهِ وَفِيهِ قَائِدَةٌ غَيْرُهَا
 عَنْ غَيْرِهَا وَأَنْ يَرَدَّهَا وَلِجَدِّهَا لَوْ شَرَدَتْ وَأَصْلَتْ فِي
 مَوْضِعٍ قَالَ فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا صُلِبَ ظَاهِرُهَا لَا يَكْثُرُ
 شَعْرُهُ وَالْأَوَّلَى فِي الْغَمِّ الْأَذَانُ وَفِي الْأَبْلِ وَالْبَقَرِ الْخَفَاءُ
 وَبِكْرُهُ فِي الْوَجْهِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ قَالَهُ صُلِبَ الْعَدَّةُ وَغَيْرُهُ
 قُلْتُ الْأَصْحَحُ حَيْمٌ وَبِهِ جَزَمَ الْبَحْوِيُّ فِي التَّهْدِيدِ وَفِي صَحِيحِ
 مُسْلِمٍ لَعَنَ ذَا عَيْلَةٍ وَاللَّهُ تَعَالَى عَلَّمَ رُوِيَ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّصْرِيِّ فِي الْوَجْهِ
 وَعَنْ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِ حَمَارٌ وَقَدْ وَسِمَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَمَهُ
 لَمْ السِّمَةُ فِي نَعْمٍ صَدَقَةٌ زَكَاةٌ أَوْ صَدَقَةٌ وَفِي نَعْمٍ الْجَزْيَةِ مِنْ
 الْفَتَى جَزْيَةُ أَصْغَارٍ

فَضْلُ صَدَقَةِ الْبَطْوِيِّ

●●● وَفِي نَعْمٍ الْجَزْيَةِ
 الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ
 كَمَا لَا يَخْلُقُ إِلَّا بِاللَّهِ
 وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ
 وَاللَّهُ يَخْتَارُ
 ●●● وَفِي الْأَنْبِيَاءِ
 الْأَنْبِيَاءُ الَّذِينَ
 كُنَّا نُرِيهِمْ فِي الْأَنْبِيَاءِ
 وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ
 وَاللَّهُ يَخْتَارُ

●●● صُلِبَ بَقِيَّتُهُمُ
 الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ
 كَمَا لَا يَخْلُقُ إِلَّا بِاللَّهِ
 وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ
 وَاللَّهُ يَخْتَارُ
 ●●● وَفِي الْأَنْبِيَاءِ
 الْأَنْبِيَاءُ الَّذِينَ
 كُنَّا نُرِيهِمْ فِي الْأَنْبِيَاءِ
 وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ
 وَاللَّهُ يَخْتَارُ

للمفتق في النصف وقد كل القبر
 ليحرم النصف كما سبأ ٥٥ او
 لربنا ٥٥ والنصف في ما بعد اذ
 يفرغ من الدين لا يؤلفه او يفرغ
 ٥٥ من جهة اخرى كما ظاهر نعم
 الا بل من جهة الخلاف صحيح لانه
 الواقع سبأ يعكس ما قبل من
 محل الاستدلال السابق كلامه
 وان كان سابقا في الحكم على النصف
 الا ٥٥ وفيها الخ اوله على
 كلام المصنف نظر المظاهر من
 عبارته وقد سألها كما تقدم ولقد
 قلوه ٥٥ وقيل يحتمل المعتمدان
 لم ينفذ على القبر والافلاخره كما قر
 في غيره وعلى ما بين الحالين في هذا
 وما قبله محل الاما ديب الوأمة
 بالمعنى اذ الجواز وميت لا فرق
 فيها ذكره وتكرره على المتعد كما قلنا
 وفيه نظير فنه سبأ على رضى الله
 تعالى عنه فالوفاة يقال بعم
 لكرامة ان كان النصف عليه
 فوج وعليه محل النصف المذكورة
 زابيه ٥٥ بافضل من حاجته

نفسه اضاف اذا ذهبه واليه
 الاضافة الحب له ولا فلا يحب والثاني يحب
 مطلقا والثالث لا يحب مطلقا
 والاكمل على هذا لا تسمى
 ملكة

may

اي الزوج هو مستحب لحنج اليه بان توف ثقله الى
 الوطع يجلد اهنية اي مؤنثه من مرفوعه تحضيا للدين
 وسواء كان مشغلا بالعبادة ام لا فان فقدتها السج
 تركه ويكره شؤنه بالصوم ان شاد ا قال صلى الله تعالى
 عليه وسلم مما رواه الشيخان يا معشر الشباب من استطاع
 منكم الباءة فليزوج فانه اعصر للبصر واخص للفرج
 ومن لم يلدع فعليه بالصوم فانه له وجاء اي دافع لشؤنه
 والباءة بالمدون النكاح فان لم تكسر الصوم لا كبرها
 بالكافور ونحوه بل يزوج فان لم يحج اليه بان لم توف ثقله
 الى الوطع كره له ان فقد لاهية لما فيه من التزام ما لا يقدر
 عليه من غير حاجة وسواء كان به علة ام لا فلا اي و
 ان لم يقدر لاهية اي وجدها وليس به علة فلا يكره

اي الزوج هو مستحب لحنج اليه بان توف ثقله الى
 الوطع يجلد اهنية اي مؤنثه من مرفوعه تحضيا للدين
 وسواء كان مشغلا بالعبادة ام لا فان فقدتها السج
 تركه ويكره شؤنه بالصوم ان شاد ا قال صلى الله تعالى
 عليه وسلم مما رواه الشيخان يا معشر الشباب من استطاع
 منكم الباءة فليزوج فانه اعصر للبصر واخص للفرج
 ومن لم يلدع فعليه بالصوم فانه له وجاء اي دافع لشؤنه
 والباءة بالمدون النكاح فان لم تكسر الصوم لا كبرها
 بالكافور ونحوه بل يزوج فان لم يحج اليه بان لم توف ثقله
 الى الوطع كره له ان فقد لاهية لما فيه من التزام ما لا يقدر
 عليه من غير حاجة وسواء كان به علة ام لا فلا اي و
 ان لم يقدر لاهية اي وجدها وليس به علة فلا يكره

اي الزوج هو مستحب لحنج اليه بان توف ثقله الى
 الوطع يجلد اهنية اي مؤنثه من مرفوعه تحضيا للدين
 وسواء كان مشغلا بالعبادة ام لا فان فقدتها السج
 تركه ويكره شؤنه بالصوم ان شاد ا قال صلى الله تعالى
 عليه وسلم مما رواه الشيخان يا معشر الشباب من استطاع
 منكم الباءة فليزوج فانه اعصر للبصر واخص للفرج
 ومن لم يلدع فعليه بالصوم فانه له وجاء اي دافع لشؤنه
 والباءة بالمدون النكاح فان لم تكسر الصوم لا كبرها
 بالكافور ونحوه بل يزوج فان لم يحج اليه بان لم توف ثقله
 الى الوطع كره له ان فقد لاهية لما فيه من التزام ما لا يقدر
 عليه من غير حاجة وسواء كان به علة ام لا فلا اي و
 ان لم يقدر لاهية اي وجدها وليس به علة فلا يكره

اي الزوج هو مستحب لحنج اليه بان توف ثقله الى
 الوطع يجلد اهنية اي مؤنثه من مرفوعه تحضيا للدين
 وسواء كان مشغلا بالعبادة ام لا فان فقدتها السج
 تركه ويكره شؤنه بالصوم ان شاد ا قال صلى الله تعالى
 عليه وسلم مما رواه الشيخان يا معشر الشباب من استطاع
 منكم الباءة فليزوج فانه اعصر للبصر واخص للفرج
 ومن لم يلدع فعليه بالصوم فانه له وجاء اي دافع لشؤنه
 والباءة بالمدون النكاح فان لم تكسر الصوم لا كبرها
 بالكافور ونحوه بل يزوج فان لم يحج اليه بان لم توف ثقله
 الى الوطع كره له ان فقد لاهية لما فيه من التزام ما لا يقدر
 عليه من غير حاجة وسواء كان به علة ام لا فلا اي و
 ان لم يقدر لاهية اي وجدها وليس به علة فلا يكره

[illegible]

[illegible]

٣٤٠

۱۵۱

MSW

••• قلنا الخ قال البركت في نقلنا من زواجر
الروضه وكما عيب القوم في الايقاع عيب
في القلوب فكانه في غيرهم

W S K

۲۴۵

۳۵۵

كل يدنها لانه محل السماع لكن يكره نظر الفرج ويبيد الامة
 التي يجوز له الاسماع بها كالزواج فيما ذكر **وفصل**
 في خطبة مخلية عن نكاح وعلة تعرضا وتبريجا ويحرم
 خطبة المنكحة كذلك اجماعا فيها لا يصح لمعدة فيحرم
 رجعية كانتا وابائنا اوفى علة وفاة اجماعا ولا تجزئ
 لرجعية فيحرم ايضا لانها في معنى المنكحة ويحل تعرض في
 علة وفاة قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
 خطبة النساء وهي واردة في علة الوفاة وكذا البائين
 بطلاق او فسخ في الاظهر لانقطاع سلطنة الزوج عنها
 والثاني يحرم اذ صلبا لعدة ان ينكحها فاشبهنا النجاسة

كل يدنها لانه محل السماع لكن يكره نظر الفرج ويبيد الامة
 التي يجوز له الاسماع بها كالزواج فيما ذكر **وفصل**
 في خطبة مخلية عن نكاح وعلة تعرضا وتبريجا ويحرم
 خطبة المنكحة كذلك اجماعا فيها لا يصح لمعدة فيحرم
 رجعية كانتا وابائنا اوفى علة وفاة اجماعا ولا تجزئ
 لرجعية فيحرم ايضا لانها في معنى المنكحة ويحل تعرض في
 علة وفاة قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
 خطبة النساء وهي واردة في علة الوفاة وكذا البائين
 بطلاق او فسخ في الاظهر لانقطاع سلطنة الزوج عنها
 والثاني يحرم اذ صلبا لعدة ان ينكحها فاشبهنا النجاسة

كل يدنها لانه محل السماع لكن يكره نظر الفرج ويبيد الامة
 التي يجوز له الاسماع بها كالزواج فيما ذكر **وفصل**
 في خطبة مخلية عن نكاح وعلة تعرضا وتبريجا ويحرم
 خطبة المنكحة كذلك اجماعا فيها لا يصح لمعدة فيحرم
 رجعية كانتا وابائنا اوفى علة وفاة اجماعا ولا تجزئ
 لرجعية فيحرم ايضا لانها في معنى المنكحة ويحل تعرض في
 علة وفاة قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
 خطبة النساء وهي واردة في علة الوفاة وكذا البائين
 بطلاق او فسخ في الاظهر لانقطاع سلطنة الزوج عنها
 والثاني يحرم اذ صلبا لعدة ان ينكحها فاشبهنا النجاسة

كل يدنها لانه محل السماع لكن يكره نظر الفرج ويبيد الامة
 التي يجوز له الاسماع بها كالزواج فيما ذكر **وفصل**
 في خطبة مخلية عن نكاح وعلة تعرضا وتبريجا ويحرم
 خطبة المنكحة كذلك اجماعا فيها لا يصح لمعدة فيحرم
 رجعية كانتا وابائنا اوفى علة وفاة اجماعا ولا تجزئ
 لرجعية فيحرم ايضا لانها في معنى المنكحة ويحل تعرض في
 علة وفاة قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
 خطبة النساء وهي واردة في علة الوفاة وكذا البائين
 بطلاق او فسخ في الاظهر لانقطاع سلطنة الزوج عنها
 والثاني يحرم اذ صلبا لعدة ان ينكحها فاشبهنا النجاسة

[illegible]

وفاها لمخلد الخ ليدان فيها كل رقت
فأطست بالخطوط فكتبت حاكيت الخطاف وضع
عز قال الزككي كانا قسما في جنة زكريا
يعني فيه بالمذهب

لاغية الاذن من العلى وفي عبرته منها وفي الرقيقة
 من الميّد وتجوز خطبة من لم يدّر خطبنا لا ومن لم يدّر
 اجيب فاطبها امرة لان الاصل الاباحة وسواء ما ذكر
 الخاطب المثلّم والذمى في الذمّة وقوله في الحديث على خطبة
 اخيه جرى على الغالب وقيل هو في المثلّم فقط لظاهر
 الحديث ومن اشير في خاطب ذكر مساويه يفع الميم في
 بصدق ليحذر بدلا للنصيحة وسميت عيوب الاتيان
 مساوي لان ذكرها يسوؤه فالبايدل من المنة وقياس
 المفرد مولا مكين واستغنى عنه بسوكا في حسن ومحاسن
 ويحب تقديم خطبة يضم الخاء قبل الخطبة بكسرهما و
 اخري قبل العقد لحديث ابي داود وغيره كل امرئ بال لا يئيد
 فيه بحمد الله فهو قطع اي عن البركة وفي رواية كل كلام فيحمد

من لا يذنب الاذن من العلى وفي عبرته منها وفي الرقيقة
 من الميّد وتجوز خطبة من لم يدّر خطبنا لا ومن لم يدّر
 اجيب فاطبها امرة لان الاصل الاباحة وسواء ما ذكر
 الخاطب المثلّم والذمى في الذمّة وقوله في الحديث على خطبة
 اخيه جرى على الغالب وقيل هو في المثلّم فقط لظاهر
 الحديث ومن اشير في خاطب ذكر مساويه يفع الميم في
 بصدق ليحذر بدلا للنصيحة وسميت عيوب الاتيان
 مساوي لان ذكرها يسوؤه فالبايدل من المنة وقياس
 المفرد مولا مكين واستغنى عنه بسوكا في حسن ومحاسن
 ويحب تقديم خطبة يضم الخاء قبل الخطبة بكسرهما و
 اخري قبل العقد لحديث ابي داود وغيره كل امرئ بال لا يئيد
 فيه بحمد الله فهو قطع اي عن البركة وفي رواية كل كلام فيحمد

من لا يذنب الاذن من العلى وفي عبرته منها وفي الرقيقة
 من الميّد وتجوز خطبة من لم يدّر خطبنا لا ومن لم يدّر
 اجيب فاطبها امرة لان الاصل الاباحة وسواء ما ذكر
 الخاطب المثلّم والذمى في الذمّة وقوله في الحديث على خطبة
 اخيه جرى على الغالب وقيل هو في المثلّم فقط لظاهر
 الحديث ومن اشير في خاطب ذكر مساويه يفع الميم في
 بصدق ليحذر بدلا للنصيحة وسميت عيوب الاتيان
 مساوي لان ذكرها يسوؤه فالبايدل من المنة وقياس
 المفرد مولا مكين واستغنى عنه بسوكا في حسن ومحاسن
 ويحب تقديم خطبة يضم الخاء قبل الخطبة بكسرهما و
 اخري قبل العقد لحديث ابي داود وغيره كل امرئ بال لا يئيد
 فيه بحمد الله فهو قطع اي عن البركة وفي رواية كل كلام فيحمد

[illegible]

في قوله لا يبيع ما فلا يبيع بلفظ الاباحة والاحلال و
 يبيع عبثا للفتين بالعجمية وان حصر العاقد العربية
 في لامع اعتبارا بالمعنى والثاني لا اعتبارا باللفظ الواسع
 من احسنه يصير الى ان يتعلمه او يوكل والثالث ان احسنه
 لم يبيع بغيره والامع لعجزه وقطع بعضهم بالشوا لا قول
 وبعضهم بالثاني والمراد بالعجمية ما عدا العربية و
 المسئلة فيما اذا فهم كل من العاقدين كلام الآخر فان لم
 يفهمه واخبره ثقته بمعناه ففي الصحة هنا بناء على الصحة
 هناك وجها ان لا يكتفى به نحو حملك انتي فلا يبيع بها
 النكاح قطعا بخلاف البيع لانها لا بد فيها من النية و
 اليهود شرط في صحة النكاح كما سيأتي ولا اطلاع لهم
 على النية ولو قال لولي زوجك الى اخره فقال الزوج قيلت

في قوله لا يبيع ما فلا يبيع بلفظ الاباحة والاحلال و
 يبيع عبثا للفتين بالعجمية وان حصر العاقد العربية
 في لامع اعتبارا بالمعنى والثاني لا اعتبارا باللفظ الواسع
 من احسنه يصير الى ان يتعلمه او يوكل والثالث ان احسنه
 لم يبيع بغيره والامع لعجزه وقطع بعضهم بالشوا لا قول
 وبعضهم بالثاني والمراد بالعجمية ما عدا العربية و
 المسئلة فيما اذا فهم كل من العاقدين كلام الآخر فان لم
 يفهمه واخبره ثقته بمعناه ففي الصحة هنا بناء على الصحة
 هناك وجها ان لا يكتفى به نحو حملك انتي فلا يبيع بها
 النكاح قطعا بخلاف البيع لانها لا بد فيها من النية و
 اليهود شرط في صحة النكاح كما سيأتي ولا اطلاع لهم
 على النية ولو قال لولي زوجك الى اخره فقال الزوج قيلت

لا يكتفى به لو كانت الكتابة في العقد على
 كان فانه زوجك نبي ونفيا وانه كالم
 المانيون يبيع واعرضوا عن ابي الصباغ بان اليهود
 لا اطلاع على النية فانه المرافعي والاعراض
 مني

هذا عند العقد
كالإبراء في
مضى النكاح عند الإبراء
فقط لعدم توقف العقد
في غير ذلك • فتقضيها
أصحها تقدم دل شعفا وأما نقل
بإلجى فليس دل شعفا والى بقية
أنكم مقصده بهم وبه قاله
على شعفا أيا بهم ثم قال عليه
لقد رأيتهم ثم قال عليه
المعنى • • •

• لا يدخل على المرء مني على ان يملك البطون
في الاول الخلق المهر • ولا يصح الا قال في
الربط حضور الشهود على ان يكونا معه
رنا • كقصة عا هدين اه بشرط ان يتكلموا
العبد بالفضل

μΥΛ

وَلَا تَرْتَفَعُوا فِي الشَّاهِدِينَ كَمَا فَعَلْتُمْ عِنْدَ الْعَقْدِ لَا تَلْحَقُوا لَيْسَ لَهَا فَلَاحُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا عَلَى الرَّوْحَيْنِ وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهَا
بِالْفُسْقِ لَزِيحٌ وَأَنْكَرْتُمْ فَرْقَ بَيْنَهُمَا لِاعْتِرَافِهِ بِمَا يَتَّبِعُ بِهِ
بُطْلَانِ نِكَاحِهِ وَعَلَيْهِ نَصُّ الْمَرْأَةِ الْمُسْتَمْسِيَةِ أَنْ لَمْ يُدْخَلْ لَهَا
وَأَلَّا أَيْ وَأَنْ دَخَلَ بِهَا فَكَلَهُ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهَا فِي
الْمَرْوَةِ هِيَ فَرْقَةٌ فَلَيْسَ لَا يَنْفُضُ عَدَاةَ الطَّلَاقِ لَوْنِكَهَا كَمَا لَوْ
اقْتَرَبَ الرِّضَاعُ وَقِيلَ فَرْقَةٌ طُلُقَةٌ بَائِنَةٌ وَلَوْ اعْتَرَفْنَا لِلزَّوْجَةِ
بِالْفُسْقِ وَأَنْكَرَهُ الرَّوْحُ فَالْأَحَقُّ قَبُولُ قَوْلِهِ عَلَيْهَا لِأَنَّ
الْعِصْمَةَ بِيَدِهِ وَهِيَ تَرِيدُ رَفْعَهَا وَالْأَمْلُ بِقَاوُضِهَا فَإِنْ
طَلَّقَتْ قَبْلَ دُخُولِهَا لَمْ يَلْزَمْ لَهَا نِكَاحُهَا وَبَعْدَهُ فَلَهَا أَقْلُ الْأَمْرِ
مَنْ الْمُسْتَمْسِيَّةُ وَمَنْ الْمَثَلُ وَبِحُجَّتِ الشَّهَادَةُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ بِالنِّكَاحِ
بِقَوْلِهَا كَانَ قَالَتْ رَضِيتُ بِهِ وَأُذِنْتُ فِيهِ حَيْثُ يُعْتَبَرُ

فلا يملك قلبها ملكا الرقيق اى ما فى من انفسها
تكون على الاثر وعلى اعلى ذكرى الرقيقة اختارها من كل
عمر قبل الفول ولما دارتها فلانها
والسلام ان فلان وان العقب بالان اولين
العقب بالرضا

ولولا ان النكاح لا يكون غير محبة احيانا لما يؤمن انكاحها
 ولا يترط في صحة النكاح لان رضاها ليس من نفس
 النكاح المشترطي فيه الاشهاد وانما هو شرط فيه **وفصل**
 لان تزوج امرأة نفسها باذن من وليها ولادون اذنه ولا
 غيرها بوكالة عن الولي ولا بولاية ولا تقبل نكاحا لاحد
 بولاية ولا وكالة فطالما عتق هذا الباب لا يليق بحجاسن
 العادان دحوا فيها فيه لما قصد منها من الحياء وعلم ذكره
 اصلا وقد قال تعالى الحبال فوامون على النساء وتعلم
 حديث لانكاح الابوي وروي ابن مليحه حديث لان تزوج
 المرأة المرأة ولا المرأة نفسها واخرجه الدارقطني باسناد
 على شرط الشيخين والوطاء في نكاح بلا ولي بان زوجت
 نفسها بوجوبه المثل دون المسمى لفساد النكاح لا لحد

ولولا ان النكاح لا يكون غير محبة احيانا لما يؤمن انكاحها
 ولا يترط في صحة النكاح لان رضاها ليس من نفس
 النكاح المشترطي فيه الاشهاد وانما هو شرط فيه
 لان تزوج امرأة نفسها باذن من وليها ولادون اذنه ولا
 غيرها بوكالة عن الولي ولا بولاية ولا تقبل نكاحا لاحد
 بولاية ولا وكالة فطالما عتق هذا الباب لا يليق بحجاسن
 العادان دحوا فيها فيه لما قصد منها من الحياء وعلم ذكره
 اصلا وقد قال تعالى الحبال فوامون على النساء وتعلم
 حديث لانكاح الابوي وروي ابن مليحه حديث لان تزوج
 المرأة المرأة ولا المرأة نفسها واخرجه الدارقطني باسناد
 على شرط الشيخين والوطاء في نكاح بلا ولي بان زوجت
 نفسها بوجوبه المثل دون المسمى لفساد النكاح لا لحد

ሥላሴ

[illegible]

۳۷۹

• لانا الفتنة
• اما الذين طردتهم
• وافقوا الفزاة الخ وردوا بان الحاكم
• انتفوا مكانه للفرقة • • •

فصل
ان العلية لا تتركها نكل الجلي من الامام
واعلم ان الشايع ربه في ذلك وقال الله بان
يكون فان لم يفعل زوج العاقبة

الولاية فيزيح الابعد والقول الثاني انه يلي لان
الفسقة لم يمنعوا من التزيح في عصرا لاولين ولان
امر التيجاج خطير فالاهتمام بشأنه وان كان الشخص
فاسقا اقرب من تركه قال الراعي وبهذا يفتي اكثر المتكلمين
لاسما للراسايون وقطع بعض الاصحاب بالاول و
بعضهم بالثاني وبعضهم بان المجير يلى بخلاف غيره كما
شفقته وبعضهم بعكس ذلك لان المجير قد يصعب عليه
فاسق مثله بخلاف غيره لتوقفه على ذنبا فينظر لنفسها
وبعضهم بانه ان فسق بعير شرب الخمر ولي او شربه
فلا يلي لاضطراب نظره وغلبة السكر عليه وبعضهم
بانه ان اسرف سقته ولي او اعلن به فلا يلي وافتى الغرا
بانه ان كان لوسيل لولاية لا تنقلنا الى حاكم فاسق

୧୨୧

••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان

فيه فان نهيت عن الزوج بتفعله لم يصح الاذن لانها منعه
 الولي وردت الزوج الى الوكيل الاجنبي فاشبهه
 القويض اليه ابتداء وليقل وكيل الولي للزوج زوجه
 بنت فلان فيقبل وليقل الولي لوكيل الزوج زوجة
 بنتي فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها له فان لم يقل
 له ونواه لم يصح النكاح لان الشهود المشرط حضورهم
 فيه كما تقدم لا اطلاع لهم على البيعة وبلغت الجبري الى
 اولجدة تزوج مجنونة بالغة كذا في المحرر ومجنون ظهرت
 حاجته هو مراد المحرر بقوله عند ظهور الحاجة وفي
 الرخصة واصليها يلزمه تزوج المجنونة والمجنون عند
 الحاجة بظهور ما رآه النوقان او بتوقع الشفاء عند
 اشارة الاطباء اي يقول عدلين منهم كما ذكر في المطلب

••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان

••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان
 ••• لفظ الماذن ••• من ان كان عليه ذنب على ان

لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع

ففي المحرر والمنهاج اكتفى في المجتونه بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع

لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع

لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع
 لا تلزمها بالبلوغ غير الخلق
 لأنه منقطع

[illegible]

• بالنظر الى قوة الاداءات التي كان يفكر فيها
الشعبي ولكن على ذلك الاربع والاربعين
فما ظنكم ولا تفهموا

والتحالف والاحوال العامة له
اذى كذا قال الله تعالى
في التعلقان اذى كذا
في التعلقان اذى كذا

المهنا سلطان المالك رحمه الله في الدار النورية
والاخي اهل السعد وفضلها العالي

السلطان قوتلي محمد علي الثاني

قال البغوي... كل واحد منها...
 وقال البغوي... كل واحد منها...
 وقال البغوي... كل واحد منها...
 وقال البغوي... كل واحد منها...

بِالنِّكَاحِ فَإِنْ أَنْكَرْتَ حَلَفْتَ قَالَ الْبَغَوِيُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا
 إِذَا نَهَا لَا نَعْلَمُ يَبْقَى نِكَاحُهُ وَمَعَالِفَقَالَ إِذَا حَضَرَ الْجَمْعُ
 الْحَكْمُ وَإِدْعَايَايَ مَعَ حَلَفْتَ لَهَا مَيْنًا وَلِحَدَّةً أَيُّهَا لَا نَعْلَمُ
 سَبَقَ نِكَاحُ وَلِحَدِّمَهَا مَبْعِيهِ وَإِنْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهَا بِالسَّبَقِ
 ثَبَتَ نِكَاحُهُ بِأَقْرَبِهَا وَسَمَاعُ دَعْوَى الْآخَرِ وَتَحْلِفُهَا إِلَيْهَا
 لَا نَعْلَمُ سَبَقَ نِكَاحِهِ يَبْقَى عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ قَالَ هَذَا لَزِيدٍ
 بِلِغْمٍ وَهَلْ يَغْنَمُ لِعَمْرٍو أَفْ تَلْنَا نَعْمُ وَهِيَ الْأَخْطَرُ فَنَعْمُ أَيُّ
 سَمِعَ الدَّعْوَى وَلَهُ الْخَلْفُ رَجَاءً أَنْ تُرْفِعَ خَيْرُهَا وَأَنْ لَمْ
 مُحْصَلُهُ الرُّجُوعِيَّةُ وَأَنْ تَلْنَا لَا يَغْنَمُ لِعَمْرٍو فَلَا يَسْمَعُ لِدَعْوَى
 هُنَا لَا نَسْتَعَاذُ فَاذْنُهَا لَأَنَّا لَوَاقَرْتُ لَهُ أَوْ كَلْتُ عَزَائِلَهَا
 فَجَلَوْهُوَ فَيَكُونُ كَمَا لَوَاقَرْتُ عَلَى الْأَخْطَرِ لَا نَعْمُ لَهُ تَشَاءُ عَلَى
 الْقَوْلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَرَجُ وَحَيْثُ غَرِمَتْ فَالْوَلُوبُجُ عَلَيْهَا

...وَمَا كَانَ...
 ...وَمَا كَانَ...
 ...وَمَا كَانَ...
 ...وَمَا كَانَ...

...فَكَانَ...
 ...فَكَانَ...
 ...فَكَانَ...
 ...فَكَانَ...

فصل في الكفاية
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء

في ذلك منزل من قوله فعمل الموكل بخلاف تزويج خليفة القيا
 لله لان تصرفه بالولاية والثاني يجوز لان الفصل
 رعاية العبد في صورة العقد وقد حصل فصل
 زوجها الولي لمنفرد كالأب والابن غير كفؤ برضاها أو
 بعض الأولياء المستتبين كخوة أو غم غير كفؤ برضاها
 ورضى الباقيين صح التزويج لان الكفاية حقا وحق
 الأولياء وقد رضيت معهم بتركها ولو زوجها الأقرب
 برضاها غير كفؤ فليس للأبجد اعتراض إذ لا حول له لأن
 في التزويج ولو زوجها أحد المستتبين بغير
 كفؤ برضاها دون رضاها أي رضا باقيهم لم يصح التزويج
 لان لهم حقا في الكفاية فاعتبر رضاها بتركها كالمراة وفي
 قولهم لهم الفسخ لان التقصان يقتضي الخيار لا البطلان

فصل في الكفاية
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء

فصل في الكفاية
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء

فصل في الكفاية
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء
 بالمدح والثناء في
 المداواة والشفاء

[illegible]

PC • 5

[illegible]

• • • • •

• كولاية المال مفضلة ان نرجع العتيق
مقدم على السلطان ولا تترك كون نوع
فيه • • • وبقرعة الاباء الى بيت النج
كما يتلقوا الاباء في المنى فمن علم فاجل
عاهديهم

101.

[illegible]

• دنیای آخر علی بن ابی طالب
 خروج فیہ الظلمان فیرض فیہم
 اللہ ورفقہ منادون فیہ

باب في
 ذكر النعم وما ذكر في زوجه
 هذا البيت
 فذكر على الله كما ذكر
 في زوجه ما ذكر في
 ذكر النعم ما ذكر في

في تلك البلاد ان يولد العبد
 على امرئ في الخلافة كالزائد على المقدار
 وتنفذ العرفية بين الشئبة والزائد
 في البحر • • • قوله الملائكة اذ انزلوا بالعلم
 السيد الزبير • • • اذا غلبت عليه

• • • وقيل مؤخره قاله التركى فقص
المادوى الخلفان بالمطابقة فان كانت
مكرمة لم تهر المل قولاً واحداً وقيل عن
البصريين مخصص الخلاف فقال الجبل
وليجزوا انما هم فعل واحد وقيل الخلاف
في الحالين آه واستعمل الراجحى عنهم
المهرجاة الجبل واجيب بان فيها يعجل
عنه

• • • وثم كان غيبا اذنا
شده بالحل وقضه الملامه
انه لو لم يكن منكم شيكا اتفنه
• • • فاما زيارته فله وكان الفرق في الزمان
طالما للفقير في نفسه ولا انزال الشفيه
على روى اذن التبدد عمنهم

وقد تكون من جهة الام كلخت ابا لام اولخت انثى ولذلك
 بواسطه او غيرها لخالنك وقد تكون من جهة الاب كلخت
 ام الاب وحرم هو لآء التبع بالرضاع ايضا لحديث الصحيحين
 يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب
 وقال تعالى وامهاتكم اللائي ارضعنكم ولخواتكم من الرضا
 وكل من ارضعك ارضعت من ارضعتك واواضعت
 من ولدك بواسطه او غيرها او ولدت خرضعتك بواسطه
 او غيرها او ذلتيها وهو الفحل بواسطه او غيرها فام
 رضاع وقيل الباقي بما ذكر في كل من ارضعت بلبنيك او بلبن
 من ولدت بواسطه او غيرها ونسبها من نسب ارضاع وان
 سئل في ذل رضاع وكل من ارضعها امك او ارضعت
 بلبن ابنك او ولدتها من رضعتك او الفحل فلتح رضاع و

وقال تعالى في النساء
 انما الرضاة فطائل بنها
 على باقي السبع حكمها
 النقصه ووجهه ان
 الولاده والافق
 انما الرضاة فطائل بنها
 على باقي السبع حكمها
 النقصه ووجهه ان
 الولاده والافق

وقد تكون من جهة الام
 ولذلك ابا لام اولخت
 انثى ولذلك بواسطه
 او غيرها لخالنك
 وقد تكون من جهة
 الاب كلخت ام الاب
 وحرم هو لآء التبع
 بالرضاع ايضا

ما ذكر في الام
 ولذلك ابا لام
 اولخت انثى
 ولذلك بواسطه
 او غيرها

ما ذكر في الام
 ولذلك ابا لام
 اولخت انثى
 ولذلك بواسطه
 او غيرها

فَحَرَّمَ أُمَّهَا عَلَيْكَ وَنِسَبَهَا فِيهِ الْإِثْبَاعُ يَحْرُمُ فِي النَّسَبِ وَالْإِثْبَاعُ
فِي الرِّضَاعِ فَسَيُشْتَرَى عَنْهُمْ بَعْضُهُمْ مِنْ قَاعَةِ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ وَفِيهِ
مِنْ النَّسَبِ وَالْإِثْبَاعُ كَمَا قَالَهُ فِي الرُّوضَةِ لَمْ يَلْتَقُوا إِلَّا بِقِيَاءِ
جِهَةِ الْحَرَمَةِ فِي النَّسَبِ غَيْرِ الرِّضَاعِ فَإِنَّ أُمَّ الْإِخْ مَثَلًا حَرُمَتْ
عَلَيْكَ فِي النَّسَبِ لَكُنْهَا أُمَّكَ أَوْ زَوْجَةَ أَبِيكَ وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ فِي
كُنْهَا أُمَّ رِضَاعٍ وَكَذَا الْبَاقِي كَمَا نَعُدُّ وَلِهَذَا يَكُنُ الْمُصَوِّفُ
غَرْلًا لِنِسْبَتِهِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ إِخْنَاخُكَ بِنِسَبٍ وَلَا رِضَاعٍ
هُوَ مُعَاوَنَةُ الْإِخْتِ وَهِيَ فِي النَّسَبِ إِخْنَاخُكَ لِأَبِيكَ لِأُمِّهِ بِأَنْ
كَانَ لَمْ يَخْنُكْ بِنْتٌ مِنْ غَيْرِ أَبِيكَ وَعَكْسُهُ أَيُّ إِخْنَاخِكَ لِأُمِّكَ
لِأَبِيهِ بِأَنْ كَانَ لَا يَخْنُكْ بِنْتٌ مِنْ غَيْرِ أُمِّكَ وَفِي الرِّضَاعِ الْإِخْتِ
مِنْ الرِّضَاعِ لِإِخْنَاخِكَ بِأَنْ أَرْضَعَهَا إِبْنِيَّةً لِأَنَّهَا إِبْنِيَّةٌ مِنْكَ
فِي الْمَشْقَبِ وَتَحْرُمُ عَلَيْكَ زَوْجَةُ مَنْ وَلَدَتْهُ أَوْ وَلَدَتْهُ مِنْ نِسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ

[illegible]

• لا نزلوا بالرسالة على من ادلهم
• خطانا لما في سخط المجر • في
الضعف والجهل والفتنة
والافتناء

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

ملک ۱۸۰۰ وافر و اشراج الاموال علی الخا طہ
فی الاول و ثانی الکتاب

وكانت الحوطة بنسبة ابي محمد صولها وفوقها
وتحتم عليها افعاله وفوقه كذا بنسبة ابي محمد
مختلف الحوطة بالملك

• لا تتركها فذلك لان الله اعلم من كل
شيء يا نبي والحق والمؤمن انك لو كنت
الانسان الذي قال ان الله اعلم من كل
شيء

ولست شاك من فتح النظر والى الفتح
 في السجدة كما ينبغي في الزيادة
 لا يقع على الحال ولا في
 لا يقع على الحال ولا في
 لا يقع على الحال ولا في

وَحَرْمُ هِيَ عَلَى ابْنِهِ وَابْنَانِهِ كَمَا يَثْبُتُ هَذَا الْوُجُوهُ النَّسَبِ وَجُوبُ
الْعَدَّةِ وَسَوَاءُ ظَنُّهُ كَمَا ظَنُّهُ لَا قِيلَ وَحَقُّهَا بِأَنْ ظَنُّهُ كَمَا
ذَكَرَهُ وَهُوَ عَالِمٌ بِالْحَالِ فَلِحُرْمَةِ كَمَا ذَكَرَ أَيْضًا وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ
لِاتِّفَاقِ ثَبُوتِ النَّسَبِ وَالْعَدَّةِ هُنَا وَقِيلَ فِيمَا أَذْهَبَ وَنَهَى
حَرْمُ عَلَى ابْنِهِ وَابْنِهِ وَلَا حَرْمُ أُمِّهَا وَبَنَاتِهَا عَلَيْهِ وَفِيمَا إِذَا
ظَنُّ دُونَهَا حَرَمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبَنَاتُهَا وَلَا حَرْمُ هِيَ عَلَى ابْنِهِ
وَابْنِهِ رِغَايَةً لِلظَّنِّ وَالْعِلْمِ فِي الطَّرَفَيْنِ لَا الْمَرْتَبَ بِهَا فَانْهَى
لَا حَرْمُ عَلَى الزَّانِي أُمِّهَا وَبَنَاتِهَا وَلَا حَرْمُ هِيَ عَلَى ابْنِهِ وَابْنِهِ كَمَا
لَا يَثْبُتُ الزَّانِي النَّسَبُ وَلَيْسَتْ مُبَاشَرَةً كَمُفَاحِذَةٍ وَلَمْ يَنْشَأْ
فِي الشَّبَهَةِ كَوُودٌ فِي الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ عَدَّةً وَالثَّانِي نَعَمْ
بِجَامِعِ التَّلَازُمِ بِالْمَرَأَةِ فَحَرْمُ أُمِّهَا وَبَنَاتِهَا عَلَيْهِ وَحَرْمُ هِيَ عَلَى
ابْنِهِ وَابْنِهِ وَلَحُزْرٍ بِالشَّهْوَةِ عَنْ عَدَّتِهَا فَلَا أَثَرَ لِلْبَيَاضَةِ

وید فاک جہوں میں العلماء کا الگ فرقہ ہے

الضمانات علی الخصال
والشأن فی الخصال

انظر ظاهره لكن غرضه التوبيخ
 ابنه فاعلم ان غرضه التوبيخ
 ومنه ان لا تدرك حوده واما قوله
 الموانع فمعنى من الموانع
 فانه وانما من الموانع
 من الموانع مع غرضه التوبيخ
 وبذلك علم عدم هذا المقصد
 وما يتبين ان كان المقصد
 مقابلي قدر المسببه عند غرضه
 نيل ما هو المطلوب ولما يتبين
 له الوجه والغرض في ذلك
 • كالعلمه والعرض في ذلك
 الى آخره كما يتبين وانما
 فمتفق في الغيب • وذلك
 وقد بان ان ذلك في الحال
 في المنع مما لا لا ينافي
 في رضائها لان الخلاف
 مالك فاقبل • ثم يتبين
 تخلفها من اضافة الصفة
 خلال له لا لواله بل لغيره
 من ذلك فخرج ملكه
 من ذلك فخرج ملكه

KPK

[illegible]

٢٢٢

• فقط يرفع القائل مكررات وقوله اربع •
 • العلماء صلوات على من يعبد المتعطل بالاشهاد •
 • من الخصال القصار النكار في ما انصف •
 • ولا لا يثبت الخوف في النبوة لا لا العبد •
 • من الخصال

أَوْ مُرْتَبًا فَلِلْمَاثِمَةِ يُبْطَلُ نِكَاحُهَا وَتَحِلُّ الْإِجْتِ وَالْخِامَةِ
 فِي عَدَّةٍ بَابْنِ لَا جُعِيَّةٍ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الرُّوجَةِ وَإِذَا حُلِقَ
 الْحَرْثُ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ لَمْ تَحِلْ
 لَهُ حَتَّى تُنِكَحَ رُوجًا غَيْرَهُ وَتُحِبَّ بِقَبْلِهَا حَشِيْقَتُهُ أَوْ قَدْرُهَا
 مِنْ مَقْطُوعٍ بِشُرْطِ الْإِنْشَارِ فِي الذِّكْرِ وَصَحَّةِ النِّكَاحِ وَكَوْنِهِ
 مِمَّنْ يُكُنُّ جَمَاعَةً لَا طِفْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِ وَفِي وَجْهِ قَطْعِ
 الْجُمْهُورِ بِخِلَافِهِ أَنَّهُ يُحْضِلُ التَّحْلِيلَ بِلَا إِنْشَارٍ لَسَلِّ أَوْ غَيْرِهِ
 لِحُصُولِ صَوَرَةِ الْوُطْءِ وَاحْكَامِهِ وَفِي قَوْلِ أَنْكَرُهُ بَعْضُهُمْ
 يَكْفِي الْوُطْءُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ لِأَنَّ اسْمَ النِّكَاحِ يُنْأَوِلُهُ
 وَفِي وَجْهِ نَقْلِ الْأَمَامِ تَفَاقُ الْأَصْحَابِ عَلَى خِلَافِهِ أَنَّ
 الطِّفْلَ الَّذِي لَا يَتَأَنَّى مِنْهُ الْجَمَاعُ يَحِلُّ وَلَوْ نِكَحَ الشَّيْءِ
 بِشُرْطِ أَنَّهُ إِذَا وُطِئَ طَلَقًا وَبَيَّاتٌ مِنْهُ أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا

NCU Y

[illegible][illegible]

فصل الرابع من علمها مثل خالص الموقوف وان
تلتها الملك ثم قلنا الهي يتبعها قبل ان
تلتها الخائف لئلا يفتقر الملك
فما لا الملك يحصل فاعلم ولو كان
في قبضته يحصل فاعلم ان التمس
اما المثل الملك التمس فاعلم
فوقه فاعلم ان التمس
الملك التمس

٤٢٨

[illegible]

تقريناً للصفقة والثاني بطل الحرّة أيضاً فإِذا من تبعيَض
العقد ولو جمع ما من تحلّ له الأمة بعقد كان رَضِيَتْ
الحرّة بناجيل المربطت الأمة قطعاً لأنها لا تُقارَنُ
الحرّة كما لا يُنخل عليها ولا تُسْعَنُ ^{بني} عليها وفي الحرّة طريقاً
انحجماً في الشخ الصغيرانه ^{بني} على القولين والثاني لقطع
بالبطالان لأنه جمع بين امرأتين يحجوزا فرد كل منهما فيمنع
الجمع بينهما كالأختين وقرق لا قلابان نكاح الحرّة اقوى من
نكاح الأمة والأختان ليس فيهما اقوى قال في الرقصة
ولو نكح أمين في عقد بطل نكاحها قطعاً كالأختين
ولدا الأمة المنكوحة ^{او بنته او ذوا} رقيقاً إليها
نوعاً لها وإن كان زوجها الحرّ عربياً وفي قول قديم
أن ولدا العربي حرّ وهل عليه قيمته كالمغرور ولا شيء عليه

ج (۳۱) ۳۳ حشر ۱۵۸

على هذا القول والحق أن
 في كتابها كتابا
 الكفار المشركين
 ولا يفرق بين
 راضوا بها
 فمصلحة الشري
 لغزو ما عداها
 البشري لا الفلاح
 الدنيا كذا الفلاح
 استلهاها ووجدت
 كذا في الدنيا
 مثله في الدنيا
 وقابل لا كذا
 بتركوا الشراخ
 فلم يقولوا فيها

لرضا سيدها حين زوجها عربيا قولان **وفصل**
 يحرم على المسلم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية
 محل له كتابية قال تعالى ولا تتكلموا المشركين حتى يؤمنوا
 وقال والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ان يحل
 لكم لكن تكفوا في حقهن ما في الاقامة في دار الحرب
 من تكثير بنوادم وقد تفرق وهي حامل منه ولا يقبل
 قولها ان حملها من مسلم وكذا اهانته نكوه ذمية على
 الصريح لانه يخاف من اميل اليها الفسة في الدين وقوله
 ومجوسية ظاهرة العطف على وثنية وهو منى على احد
 القولين ان المجوس لا كتاب لهم والاشبه اية كان لهم
 كتاب وبدلوه فرفع لكن لا تحل مناحضه لانه لا كتاب
 بايديهم الان ولا يثق منه من قبل فيخاط ويحمل ان يعطي

• • • وكل كتابية يعني النسخة التي
 عليه من كتابها الكتابية لا اله الا الله

• • • لانه يخاف الخاء وخاف الرضا على ذلك
 منها الفسة والثاني لا كذا لانه لا كتاب

• • • وتعلم من كتابها الفلاح
 ان علفت بها على الجور بالامانة محلا دعو
 كان لهم كتاب او على الجور بالامانة
 وبما في كتاب الفلاح في كتاب
 من الجور بالامانة

[illegible][illegible]

١٢٥
 وكتبه الشريف الميرزا محمد باقر
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٥
 في مدينة تبريز

[illegible]

የጋራ

[illegible]

اصلاح الساعين عابد العبد (١٤٥)

سأصلي إذا رجع

سنگدینب لمی والٹوریہ ویسٹ والایچہ انفار

والاكتفاء في الغرض كما في القلادة والزكاة ونحوهما

۱۰۰

••• وقد نقل الخ بقول النبا في كلام النبي
لأن الفرض من هذا العلم بانقلنا العاشر
فرواها وان الفرض الثاني نفسا لكواكب
التي بعد الخ قال بعضهم في هذا الثاني انها
افهم في الطراري
عن

• لم يترجى التوسل بقصاص خلقت عين
معدنه فذلك في غير الخربة اقتضى لو لم اذا
المنع من الامتلاص الحيا عانه قال ادا لو
نمود النصاف دار الخير عجاونا ق
قبل الجيرة فانه يقر لصلحها بغيرها
وانتهى امره وقول المصلحة يكون
وتمانية كما ان امراء له

کلامیاد والامائے البرزق و خویا تقدیر

والجملی

۱۰۰ مایه مصر قند

فہم لا الہ الا کتبہ فذکرہم

ماہنامہ شریعہ

100

عواضها فنها
 ولبللوه وكلما قد فيها لهم
 فيها لانا هل له عواضها الا انها
 باعدا لثمن السلطان التلاد او الوصف
 له زفيا تيسله وكافه فانه
 فوج وكبير المساله ارفع
 باسلام الله فكل القول وكل
 تكافه بزيده ان كان قبل القول وكل
 بيه الا انصفا وعادتها المساله الى
 الا سلام قبل انصفا لعدو باسلام

[illegible]

••• كان لا يفرق بين
 ••• استثنى من الحكم
 ••• ما لو رافق النكاح
 ••• شأنه مع النكاح
 ••• قال فينفرد به
 ••• بقبضه قطعا
 ••• في الفساد

••• كان لا يفرق بين
 ••• استثنى من الحكم
 ••• ما لو رافق النكاح
 ••• شأنه مع النكاح
 ••• قال فينفرد به
 ••• بقبضه قطعا
 ••• في الفساد

قال انا الى وانما نه حمله الحطب وقال الثامرة فرعون وقيل
 فانه لان الظاهر اخلا لم بشروط النكاح لكن لا يفرق
 بين ام لو تراووا البنا رغبة للعهد والذمة ويقرهم بعد
 الاسلام عليه بتحقيقا وقيل موقوفان اسلم وقررت ثبانه
 فلا فلا اي وان لم يقر بفساده قال في الرقصة فان
 تصور علنا باجتماع الشروط في نكاح حكمنا بصحته قطعا
 وعلى الصحيح وجه صحة نكاحهم لو طلق ثلاثا ثم اسلم لم تحل
 له الا بحلل بخلافه في الفساد فصل بلا حلل ومن قرر فلها
 المستحق لصحح واما الفاسد كحرمان قبضته قبل الاسلام
 فلا شيء لها لانفصال الامر بينهما ومما انفصل حال الكفر
 لا يبيح ومنهم من حكى قول ابيان لها مهر امثل لفساد القبض
 الا اي وان لم يقبضه ويل الاسلام فمهر مثل لها لانها لم تنز

••• بخلافه على الفتاوى قال الزركشي اطلق
 ••• قول الونف نقرا لما فيه ابن الرقعة والظاهر
 ••• انه يقع في كل عقد غير عليه في الاسلام
 ••• متفق كلام الاطحاب

••• ووجه قرينة عليها المستحب قال الزركشي
 ••• لان النكاح لم ينعقد بالطلاق على ما هو المشهور
 ••• انه كما ثبت الرقعة للنكاح في النكاح في النكاح
 ••• فلا شيء له في قول الصحيح او انفسا على انفسه
 ••• فقبضه كما هو كذا في ذلك وحكمه في قبضه المهر
 ••• لان القاعدة ان كل عقد شرط به المهر
 ••• في فعله لان الكفارة كذا في الجواز منه

••• وانكولت لا تفتي في شيء ولا
 اعيته ولا يفتي عنه ••• ويجوز الفكاك
 لله في كل مكان الا في موضعين ولا
 الصوم ولكن كذا ••• والافضل فطرها مع
 التقدير فيها عا ••• وان علمت شيئا
 فليطيل الثانية فقط وفاتى ربيع
 ما خالف فليطيل فليطيل ••• وان
 الجواب عنه فليطيل ••• وان علمت
 انكولت لا تفتي في شيء ولا
 اعيته ولا يفتي عنه ••• ويجوز الفكاك
 لله في كل مكان الا في موضعين ولا
 الصوم ولكن كذا ••• والافضل فطرها مع
 التقدير فيها عا ••• وان علمت شيئا
 فليطيل الثانية فقط وفاتى ربيع
 ما خالف فليطيل فليطيل ••• وان
 الجواب عنه فليطيل ••• وان علمت
 انكولت لا تفتي في شيء ولا
 اعيته ولا يفتي عنه ••• ويجوز الفكاك
 لله في كل مكان الا في موضعين ولا
 الصوم ولكن كذا ••• والافضل فطرها مع
 التقدير فيها عا ••• وان علمت شيئا
 فليطيل الثانية فقط وفاتى ربيع
 ما خالف فليطيل فليطيل ••• وان
 الجواب عنه فليطيل ••• وان علمت

[illegible]

[illegible]

أَوْ قَوْلَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
الْقَوْلُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
فَيُحْلِلُ عَلَى الْمَأْكَلِ وَالشَّارِبِ وَالْبَدَنِ عَلَى
الْمَسْكُورِ عَلَى الْبَيْتِ وَالْمَأْكَلِ وَالشَّارِبِ وَالْبَدَنِ
لَمْ يَفْعَلْ خَيْرًا فَقَدْ وَانَّهُ لَوْ أَصْحَجَ إِلَى الْبَيْتِ
لَمْ يَجْعَلِ الْخَيْرَ لَهُ لَوْ تَفَضَّلَ عَلَى الرِّضَا بِمَنْزِلَةٍ

•••••
 التي على قول الراجح انفسنا في الراجح تعبير
 القول الراجح انفسنا في الراجح تعبير
 لما وقع بان قوله العبد في الراجح تعبير
 في الراجح

ع (٢٩) ٣ من مجموع الملل

فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •
 فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •
 فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •

معه قبل دخول وبعده أو أسلمن بعبادته في العدة
 بعين الحرية أو دفعن أي الاماء لانه يمنع نكاح الامة
 لمن تحته حرة فيستع خيارها وان اصررت أي الحرة فانقضت
 عدتها اختيارية ان حلت له كالم لم تكن حرة بسبب انها
 يائت ياسلامه ولو اسلمت أي الحرة وعقدت ثم اسلمت في العدة
 فكل راء اصلها في خيارا ربعا ممن ذكرن ولا خيارا في الفأ
 الدالة عليه اخترتك او قررت نكاحك وامكنتك او
 بشك وإبراهيم شريان جميع ذلك صحيح كما قاله الراجعي
 قال لكن الاقرب ان يجعل قوله اخترتك وامكنتك من
 غير التعرض للنكاح كناية وسكت عليه في الروضة وشك
 بشك والطلاق اختيار للمطلة لانه انما يخاطب به
 المكوحة فاذا طلقا ربعا انقطع نكاحهن بالطلاق

فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •
 فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •

فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •
 فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •

فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •
 فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •

فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •
 فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • • فقلت لا والله لا أفعل ذلك • • •

فَكَوْنُهَا مُنْجِيَةً لِّمَنْ يَدْعُوهُ
وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ
أَلِيمٌ

فانتم انتم المصدقون بها فاعلموا انكم قد اقمتم على الفراق
الحسن اذ لو قال الله لها فاعلموا انكم قد اقمتم على الفراق
فانتم انتم المصدقون بها فاعلموا انكم قد اقمتم على الفراق

NOF

12 Δ μ

لا يقيم في بيتها... لأن كل ما فيها...
 لها في البيت...
 لا يقيم في بيتها... لأن كل ما فيها...
 لها في البيت...
 لا يقيم في بيتها... لأن كل ما فيها...
 لها في البيت...

به نفقة لها كما لو وصلت أو صامت وإن ارتدت أي الزوجة
 فلا نفقة لها وإن أسلمت في العدة لنشوزها بالردة و
 تسحق من وقت الإسلام في العدة وإن ارتدت الزوجة فلهما
 عليه نفقة العدة لأنها لم تحرث شيئا والزوج هو الذي
 لحث الردة ولو ارتد ماعا فلا نفقة قاله البيهقي قال
 الرافعي وشبهه أن يحث فيه خلاف وسكت عليه المصنف
باب الحيلولة على العاقل
 إذا وجلا حد الزوجين بالآخر جونا مطبقا أو منقطعاً
 أو جزائماً وهو عليه يحرم منها العوض ثم يلوذ ثم يقطع و
 يتأثر أو برصاً وهو يباح شديد فيقع أو وجدها ارتقاء
 أو قرناً أي فسداً محل الجماع منها في الأول يلجم وفي الثاني

• • • ولذا تملك الزوجة نفقة زوجها إذا كان
 العاقل لم ينفقه منه ولو وجب لها نفقة زوجها
 العدة أو ينفقه من غير العدة ما لو كان الزوج في
 العدة أو ينفقه من غير العدة ما لو كان الزوج في
 العدة أو ينفقه من غير العدة ما لو كان الزوج في
 العدة أو ينفقه من غير العدة ما لو كان الزوج في

• • • وذكر في كتابه
 • • • وذكر في كتابه
 • • • وذكر في كتابه

PCAY

NCG.

بِكْرًا وَفِي الزَّوْجِ أَنَّهُ عَبْدٌ بَيَانٌ جَرًّا فَلَا خِيَارَ وَأَنَّ بَيَانَ دُونَهُ
 كَانَ شَرْطًا لِزَوْجِهَا حُرَّةً بَيَانُ أَمَةٍ وَهُوَ حُرٌّ يَجْلِبُ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ
 وَقَدْ ذُنَّ السَّيِّدُ فِي نِكَاحِهَا إِنْ أَوَانَهُ حُرٌّ بَيَانٌ عَبْدًا وَقَدْ ذُنَّ
 السَّيِّدُ فِي النِّكَاحِ وَالزَّوْجَةُ حُرَّةٌ فَلَهَا خِيَارٌ وَكَذَلِكَ فِي الرَّحْمِ
 وَالثَّانِي لِاخْتِيَارِهِ لِمَكْنَهُ مِنَ الْخُلَاصَةِ بِإِطْلَاقِ وَلَوْ كَانَتْ
 الزَّوْجُ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى عَبْدًا فَعَلَى قَوْلَيْنِ صَحَّحَ الْبَغَوِيُّ
 أَنَّهُ لِاخْتِيَارِهِ لِمَكْنَهُ وَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ فِي الثَّانِيَةِ
 أَمَةً فَعَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لِاخْتِيَارِ لِمَكْنَهُمَا وَقُطِعَ بِمُقَابَلِهِ وَيَكُونُ
 الْخِيَارُ لِلْسَّيِّدِ وَلَوْ شُرْطُ فِي الزَّوْجِ نَسَبٌ شَرِيفٌ بَيَانٌ خِلَافُهُ
 فَإِنْ كَانَ نَسَبُهُ دُونَ نَسَبِهَا فَلَهَا الْخِيَارُ كَمَا شَمَلَتْهُ الْعِبَا
 وَأَنْ رَضِيَ بِهِ فَلَا قِيلَافُ لَهَا الْخِيَارُ لِقَوَانِ الْكَفَادَةِ وَأَنَّ
 كَانَ نَسَبُهُ مِثْلَ نَسَبِهَا أَوْ فَوْقَهُ فَلَا ظَهَرَ وَقُطِعَ بِهِ أَنَّ

• والذين لا ينفقون من أموالهم على
 خلقه هم من الذين لا يؤمنون بالله
 واليوم الآخر

1095

دافع للقتل والظن راجع لما
 قبله وتقدم ان ما يورث ذلك فهو مفلح
 القدر ايضا • بعد العقر او لا يعقها او
 البشار ما لم تكن مكاتبه • ولا لوطيها الا كما
 الجاني المجرم • عياله المورثين • ولا لوطيها
 فان كان عياله لا يورثون فلا ارث له • ولا لوطيها
 • للميت من الاموال • ولا لوطيها • ولا لوطيها
 ولا ينفقون الا لان الاموال • ولا لوطيها • ولا لوطيها
 ام الاموال • ولا لوطيها • ولا لوطيها • ولا لوطيها
 رقيقة ايضا • ولا لوطيها • ولا لوطيها • ولا لوطيها
 فكلها لام الاموال • ولا لوطيها • ولا لوطيها • ولا لوطيها

مِلْكًا لِعَقْدٍ وَقِيلَ كَمَا يُقَدَّمُ وَالْفَوَاتُ فِي ذَلِكَ يَجْعَلُ الشَّرْطَ
 تَابَةً وَالظَّرَ أُخْرَى وَفَمِنْهَا وَالْفَوَاتُ فِيهِ يَجْعَلُ الظَّنَّ وَالْأُخْرَى
 يَقُولُ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَلَا مَعْقُودٍ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ مِنْهَا
 تَعَلَّقَ النِّعَمُ بِذِمَّتِهَا فَطَالِبُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَا يَتَعَلَّقُ
 بِكَيْسِيَّتِهَا وَلَا بِرَقَبَتِهَا وَلَوْ انْفَصَلَ الْوَلَدُ مِمَّا يُلَاجِنَا فِيهِ فَلَا
 شَيْءَ فِيهِ لَا تَحْيَا نُهُ غَيْرُ مَيْقِنَةٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْفَصَلَ
 بِجَنَائِهِ فَيَقِيهِ لَا تَعْقَادِهِ مَرَّغَةً لَوَارِثِهِ عَلَى عَاقِلَةٍ لِلْجَانِي
 الْجَنِيَّتَا كَانَ أَوْ يَتَدَلَّ لَاهَةً أَوْ الْمَعْرُودَ فَإِنْ كَانَ عَيْدًا تَعَلَّفَتْ
 الْغَرَّةُ بِرَقَبَتِهِ وَيُضْمِنُهُ الْمَعْرُودُ لِلْيَدِّ الْإِهَةِ لِنَفْسِهِ رَقَّةً
 يُعْشَرُ قِيمَتُهَا لِأَنَّهُ لَقَدْ رَأَى الَّذِي يُضْمِنُ بِهِ الْجَنِينَ الرَّقِيقَ وَلَيْسَ
 لِلْيَدِّ الْإِمَّا يُضْمِنُ بِهِ الرَّقِيقُ وَالْغَرَّةُ عَيْدًا وَأَمَةً كَمَا سَبَّأَنِي
 فِي الْجِلَاحِ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَرِثَ مِنْهَا فِي مِثْلِنَا مَعَ الْإِبَالِ الْحُرِّ

• والظن افي راجع لقتله او قبله ق
 • ثم انما يعلم انه قوله الثاني او يصفها له
 • فذلك الخ مراد به انه مفلح خلف الشرط لان
 منه
 • ولا ينفق بقوله الخ اي فلا تكون القلة
 • مر ولا ينفق وقوله مثلها المثل الثاني
 • فاما لفظها فهو فبان انه

1259

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

فقالوا يا ابا عبد الله
فقالوا يا ابا عبد الله
فقالوا يا ابا عبد الله
فقالوا يا ابا عبد الله

عنه حين العتق والابان كانت معه في بيته وتبعه خفاة
 العتق عليها فامضدق الرزق وكذا ان قالته جملت الحيا
 به اي بالحق فانها تصدق بيمينها في الاظهر لان ثبوت
 الحيا به حتى لا يعرفه الا الحواضر والثاني يمنع ذلك
 ويظهر خيارها بالتأخير ولو ادعت الجهلات الحيات على
 الفور فقال العباد ان كانت قد عتق العبد بالاعلام
 وخالطت اهله لم تعذر وان كانت حديثة العهد بها او
 لم تخالط اهله فقولان واللفظ الغرالى انما لا تعذر وفي
 بان الغالب ان من علم اصل ثبوت الحيا به علم انه على الفور
 كخيار العيب **ف** الفصح بالعتق لا يحتاج
 الى المرافعة الى الحاكم لا يثبت بالبصر والجماع فان فسخ
 قيل وقطي فلامر ولينك ليدها من الفسخ لغيرها

الحرة او يقول له انك واعطيك المهر او ينكح له باذنه وبمهر
 او يملكه امة لم يطأها او عنها ولا فرق في الحرة المنكوحة
 بين الممالة والكنابية ولا يكفان بزوجه او يملكه عجزا
 شوها او مرجية لانها لا تعقه ولا ان تزوجه امة
 لانه مكره بمال ولله ثم عليه مؤنتها اى مؤنة الارق
 المرأة التي اعف بها من نفقة وكسوة وغيرها ان لم يقف
 عليها الاي ما الرق مؤنته فطاهر لما ليأتى في التفقات
 واما مؤنتها فلانها من ممة الاعفاف والمحرقا قصر
 على مؤنتها وليس للاب تعيين للنكاح دون الثرى ولا
 تعيين ربيعة بجال او شرف للنكاح لان المطلوب دفع
 الحاجة وهي شفع بالثرى وتعيين ربيعة المهر ولو اتفقا
 على مرفعيها للاب لانه اعرف بعرضه في قضاء شؤته

الحرة او يقول له انك واعطيك المهر او ينكح له باذنه وبمهر
 او يملكه امة لم يطأها او عنها ولا فرق في الحرة المنكوحة
 بين الممالة والكنابية ولا يكفان بزوجه او يملكه عجزا
 شوها او مرجية لانها لا تعقه ولا ان تزوجه امة
 لانه مكره بمال ولله ثم عليه مؤنتها اى مؤنة الارق
 المرأة التي اعف بها من نفقة وكسوة وغيرها ان لم يقف
 عليها الاي ما الرق مؤنته فطاهر لما ليأتى في التفقات
 واما مؤنتها فلانها من ممة الاعفاف والمحرقا قصر
 على مؤنتها وليس للاب تعيين للنكاح دون الثرى ولا
 تعيين ربيعة بجال او شرف للنكاح لان المطلوب دفع
 الحاجة وهي شفع بالثرى وتعيين ربيعة المهر ولو اتفقا
 على مرفعيها للاب لانه اعرف بعرضه في قضاء شؤته

الحرة او يقول له انك واعطيك المهر او ينكح له باذنه وبمهر
 او يملكه امة لم يطأها او عنها ولا فرق في الحرة المنكوحة
 بين الممالة والكنابية ولا يكفان بزوجه او يملكه عجزا
 شوها او مرجية لانها لا تعقه ولا ان تزوجه امة
 لانه مكره بمال ولله ثم عليه مؤنتها اى مؤنة الارق
 المرأة التي اعف بها من نفقة وكسوة وغيرها ان لم يقف
 عليها الاي ما الرق مؤنته فطاهر لما ليأتى في التفقات
 واما مؤنتها فلانها من ممة الاعفاف والمحرقا قصر
 على مؤنتها وليس للاب تعيين للنكاح دون الثرى ولا
 تعيين ربيعة بجال او شرف للنكاح لان المطلوب دفع
 الحاجة وهي شفع بالثرى وتعيين ربيعة المهر ولو اتفقا
 على مرفعيها للاب لانه اعرف بعرضه في قضاء شؤته

الحرة او يقول له انك واعطيك المهر او ينكح له باذنه وبمهر
 او يملكه امة لم يطأها او عنها ولا فرق في الحرة المنكوحة
 بين الممالة والكنابية ولا يكفان بزوجه او يملكه عجزا
 شوها او مرجية لانها لا تعقه ولا ان تزوجه امة
 لانه مكره بمال ولله ثم عليه مؤنتها اى مؤنة الارق
 المرأة التي اعف بها من نفقة وكسوة وغيرها ان لم يقف
 عليها الاي ما الرق مؤنته فطاهر لما ليأتى في التفقات
 واما مؤنتها فلانها من ممة الاعفاف والمحرقا قصر
 على مؤنتها وليس للاب تعيين للنكاح دون الثرى ولا
 تعيين ربيعة بجال او شرف للنكاح لان المطلوب دفع
 الحاجة وهي شفع بالثرى وتعيين ربيعة المهر ولو اتفقا
 على مرفعيها للاب لانه اعرف بعرضه في قضاء شؤته

15/14

NY 5

[illegible]

يُسَاوِيهِ لَزْمُهُ تَحْلِيَّتُهُ لِيَلَّا لِلْإِسْتِمَاعِ لِأَنَّهُ مَحَلُّهُ وَيُتَّخَذُ
 نَهَايَا أَنْ تَكْفَلَ الْمَرْءُ وَالتَّقَى وَالْإِضْلَامُ لِكُلِّهَا وَأَنْ
 التَّخْلَعُ بِهَا نَكْفَلَ لَزْمُهُ الْأَقْلُ مِنْ جَرَّةٍ مِثْلُ الْمَدَّةِ الْإِسْلَامِ
 وَمِنْ كُلِّ الْمَرْءِ وَالتَّقَى الْمَدَّةُ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ أُلْفٌ مِنْفَعَةٌ
 بِالْإِسْلَامِ مَعَ أَذْنِهِ فِي النِّكَاحِ الْمُقْتَضَى لِعَلَمٍ بِمَا يَكْسِبُهُ وَلَوْ
 خِلَافَهُ لِلْكَسْبِ وَكَسِبَ أَكْثَرُهَا قُلُوبُهُ اخْتِلَافُ الرِّبَاذَةِ أَقْلُ الْمَرْءِ
 الْأَتَمُّ وَقِيلَ لَزْمُهُ الْمَرْءُ وَالتَّقَى وَأَنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ جَرَّةٍ
 امْتِثَالٌ لِأَنَّهُ لَوْ خِلَافَهُ لِلْكَسْبِ تِلْكَ الْمَدَّةُ لَوْ مَا كَسِبَ مَا فِيهَا
 وَلَوْ نَكَحَ فَايَسَّأَنَّ نَكَحَ مِنْ غَيْرِ أَذْنِ السَّيِّدِ وَأَبَاذْنِهِ وَخَالَفَهُ
 فَمَا أَذْنُ لَهُ فِيهِ وَقِيلَ فِيهِ قَبْلُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا فَيُرْمَلُ حَيْثُ
 فِي ذِمَّتِهِ لِلزَّوْمِ بِرِضَا مُحْتَقِقَةٍ كَالْقَرْضِ الَّذِي أُلْفَهُ وَفِي
 قَوْلِهِ فِي رَقَبَتِهِ كَغَيْرِ الْوُطْئِ مِنْ لَا تِلَافَاتٍ وَأَذَانُ السَّيِّدِ

في الاموال في الاموال في الاموال في الاموال في الاموال
فقدتته وكلوا من ثمره فان شئتم فليكن عليه

• ولوايح أماله • القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان
 القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان
 القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان

وَجِئَان قُلَّ اجْنَبِي لَهَا اَوْ مَوْتَهَا يَسْقُطُ الْمَرْكَفَاتِ
 الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ يَرْجُحُ بِالْمَلِكِ
 وَلَوْ بَاعَ مُرَوَّجَةً قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ فَاِلَيْهِ الْمُسْتَمِي لِلْبَيْعِ
 لِأَنَّهُ وَجِبَ بِإِعْقَالِ الْوَاقِعِ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ طَلَفْتُ بَعْدَ الْبَيْعِ
 قَبْلَ دُخُولِ فَضْفَةٍ الْوَاجِبُ لَهُ لِمَا ذَكَرْتُ وَلَوْ رَجَّحَ امْنَهُ
 فَجِئَان لَمْ يَجِبْ لَهُ لَانَّ السَّيِّدَ لَا يَتَّبِعُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ دَيْنٌ فَلَا
 حَاجَةَ إِلَى سَمِيئِهِ وَقِيلَ يَجِبُ ثُمَّ يَسْقُطُ فَيُسَمَّى حَتَّى لَا يَجْرِيَ
 النِّكَاحُ عَنْ الْمَرْأَةِ لَانَّ عُرْوَةَ عَنْهُ مِنْ خُصَائِرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كِتَابُ الْفَقْدَانِ
 هُوَ الْمَرْوِيُّ قَالِ فِيهِ صَدَقَةٌ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ وَ
 الْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ

• ولوايح أماله • القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان
 القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان
 القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان

• ولوايح أماله • القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان
 القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان
 القنفذ • انما القنفذ لان بابه وهو من
 اللان القنفذ فانه كذا في القنفذ • فان

•••
 وتحتل
 الرافعي مكان
 وهو المذهب بالمذهب
 النظر لهذا المذهب
 ذكر الخ الراعي لقول المذنب
 يجرى على المذهب

•••
 ومقابل المذهب
 لا يثبت في المذهب
 لا يثبت في المذهب
 لا يثبت في المذهب
 لا يثبت في المذهب
 لا يثبت في المذهب

تُفِيحُ الصَّدَاقَ غَرَمًا مُثْلُفًا الْمَثْلَ وَالْقِيَمَةَ وَلَيْسَ لَهَا
 مُطَالِبَةُ الرِّجْعِ عَلَى الْأَوَّلِ وَلَهَا مُطَالِبَتُهُ بِالْعَرَمِ عَلَى التَّجَا
 وَبُرْجُوعِهِ عَلَى الْمُثْلِفِ وَمُقَابِلُ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا لَا تَحْجَرُ وَتَكُونُ
 لِلْحَكَمِ كَالْوَلَفِ بَاقِيَةً وَبِحَسَبِ الرَّافِعِيِّ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنْ ثَوْنِ الْحَيَا
 عَلَى الْقَوْلَيْنِ فَقَالَ وَتَبَعَهُ الْمُصَنِّفُ بِحُجُوزَانِ يُقَالُ لَا تَمْلِكُ
 لَهَا الْحَيَا عَلَى قَوْلِ بِيَانِ الْعَقْدِ فَمَا عَلَى ضَمَانِ الْيَدِ فَلَا
 خِيَارَ وَلَيْسَ لَهَا الْأَطْلَابُ الْمَثْلَ وَالْقِيَمَةَ كَمَا إِذَا انْتَفَخَ جَنْبِي
 الْمَلْدُحَارُ فِي يَدِ الْمُدْعِي وَإِنْ انْتَفَخَ الرِّجْعُ فَكَتْلُهُ بِآفَةٍ
 وَقِيلَ كَجَنْبِي أَيْ كَأَنَّهُ لَفَهُ وَقَدْ بَقِيَ حُكْمُهَا وَلَوْ أَنَّ صَدَقَ عَبْدِي
 فَتَلَوَّ عَيْدِي قَبْلَ قَبْضِهِ انْتَفَخَ عَقْدُ الصَّدَاقِ فِيهِ لَا فِي الْبَاقِي
 عَلَى الْمَذْهَبِ مِنْ خِلَافِ لِقَائِ الصَّنَقَةِ وَلَهَا الْحَيَا فِيهِ
 فَإِنْ فَتَحَتْ فَمُرْمِلٌ وَالْأَخْصَةُ الثَّالِفَةُ هَذَا كُلُّهُ

•••
 تنافس على آفة دليل قول النشوق
 الصداق اما الوالفة فنافسته لنفسه
 او المذهب اميها فانه لا ينفذ في ويخبر بين
 فتخرج الصداق وعنده على القولين معًا
 خلافًا لبقا الجنبى كما تنافس في الملاف
 الحكم مع تفرعه التناقب
 عيونه

•••
 قول قبضه انما يولد قبضه غير الثالث
 ثم لا يكثر اذا قبض بكون الامر والى
 التناقب تنافس في المذهب او
 يجرى على ما قالوه في البيع او
 الظاهر في رتبة ثمة الجنبى

•••
 مختلفان في قبض الصنقة او في قبض
 اقلهما فاطعة يقيم الانتساب فيه والثاني
 كما كية لغيره والمذهب في المذهب
 راجع لقول المذنب لاني الباقى

••• ولعلنا لم نذكر في هذا الكتاب ما ينبغي أن يذكر في هذا الكتاب •••
 ••• ولعلنا لم نذكر في هذا الكتاب ما ينبغي أن يذكر في هذا الكتاب •••
 ••• ولعلنا لم نذكر في هذا الكتاب ما ينبغي أن يذكر في هذا الكتاب •••
 ••• ولعلنا لم نذكر في هذا الكتاب ما ينبغي أن يذكر في هذا الكتاب •••

على القول الأول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها
 للخيار فإن فسخ رجعت إلى قيمة العبدين وإن جاز
 في الباقي رجعت إلى قيمة التالف ولو عيب قبل قبضه
 كعمل العبد وسيلانه الحرفة تحيرت على المذهب بين فسخ
 الصداق وإبقائه فإن فسخ فمُرْثِلٌ ولا فلا شئ
 لها كما إذا رضى المشتري بعيب المبيع هذا كله على القول الأول
 وعلى الثاني إن فسخ رجعت إلى بدل الصداق من مثله
 أو قيمته وإن جازت فلها أن ترضى العيب ومقابل المذهب
 أنها لا تخبر فيكون لها أن ترضى العيب كما لو جازت وإن لم
 يصح به الشحان والمنافع القايضة في الإلزام لا
 يضمنها وإن طلبت التسليم فامسح على ضمان العقد بخلافه
 على ضمان اليد فيضمنها من وقت الامتاع بأجرة المثل

••• ومقابل المذهب الإلزام من هذا المقابل
 لما روى القائل فيمنع في الرافق وأما نقصان
 العيب كغيره فيمنع في الرافق وأما نقصان
 الوكيل لا يفسخ على قول ضمان العيب والمنافع القايضة
 أو قلنا لا يفسخ على قول ضمان العيب والمنافع القايضة
 لو جازت فإنه يضمنه قول العيب ••• ولعلنا لم نذكر في هذا الكتاب ما ينبغي أن يذكر في هذا الكتاب •••

والله اعلم
بما فيه
الهدى

1019

••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي
 ••• فلو علم اي

وَلَوْ قَالَ كُلُّ مَنْ الرُّوحَيْنِ لِلاَّخِرِ لَا اسْلِمَ حَتَّى يَسْلِمَ فِي قَوْلِ حَبِيرٍ
 هُوَ عَلَى سَلِيمٍ لَصِدَاقٍ اَوْ لَادُونَهَا لِإِنَّ اسْتِرْدَادَ الصَّدَاقِ
 مِمَّنْ بِنَجَاحٍ لِبُصْنَعٍ وَفِي قَوْلِ آجِيَارٍ وَمَنْ سَلِمَ أُجْبِرَ حَبِيلُهُ
 لَأَسْتَوِيَهُمَا فِي ثَبُوتِ الْحَقِّ كُلِّ مَنَاهَا عَلَى الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ حَبِيرٍ
 فَيَوْمَ يَوْضَعُهُ عِنْدَ عَدْلٍ وَتَوْعُرًا لِمَتَيْنِ فَإِذَا سَلِمَتْ غَطَا
 الْعَدْلُ قَالَ لِأَيَّامٍ وَلَمْ يَأْتِهَا الرُّوحُ قَالَ فَلَوْ تَمَّ بِالْوُطِيِّ
 بَعْلًا لَأَعْطَاءَ فَامْتِنَعَتْ فَالْوَجْهُ اسْتِرْدَادُهُ وَلَوْ بَادَرَتْ
 فَمَكْنَتْ طَالِبَتُهُ بِالصَّدَاقِ عَلَى الْإِقْوَالِ كُلِّهَا فَإِنْ لَمْ يَطَأْ اسْتَعَفَّ
 حَتَّى يَسْلِمَ الصَّدَاقَ وَيَكُونَ الْحَكْمُ كَمَا قِيلَ لِمَتَيْنِ وَإِنْ وَطِئَ
 فَلَا أَى فَلْيَسِّرْ لَهَا أَنْ تُسْنَعَ وَفِيهِ وَجْهٌ نَعَمْ لَوْ وَطِئَتْهُمَا مَكْرَهَةً
 فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ وَقِيلَ لِأَنَّ الْبُصْنَعَ بِالْوُطِيِّ كَالثَّالِفِ
 وَلَوْ بَادَرَ فَلَمْ الصَّدَاقَ فَلَمْ تَكُنْ أَى يَلْتَمِهَا ذَلِكَ إِذَا طَلَبَهُ

••• ولو بادر فسلم الزوجه لها الصداق فسلمت وطئ
 ••• ولو بادر فسلم الزوجه لها الصداق فسلمت وطئ
 ••• ولو بادر فسلم الزوجه لها الصداق فسلمت وطئ

••• ولو بادر فسلم الزوجه لها الصداق فسلمت وطئ
 ••• ولو بادر فسلم الزوجه لها الصداق فسلمت وطئ
 ••• ولو بادر فسلم الزوجه لها الصداق فسلمت وطئ

لأنه الذي تقدم وقد عجز

••• اقبلت ابراه فاضت الى الظاهر من اسمها
على الرجع لانه قبول المرفض دون الكفعية
ولو اقبلنا في امكان الوطن قال لا يصح
قال قوله الاب
•••

• بطرحي مدان كان لا عقل به العليل فلما
نظرنا القليل الذي لا يأتى به جماعة • لأننا نأخذ
العقد أهواؤنا ثم كما تشبهوا المعقول على
في البابات

[illegible]

MC 9.

• ولأنه الظن ان
 • لا تذهب ولا تملك النكاح
 • المحجونة وكذا الرقبة
 • فساد النكاح اذا تزوجت
 • فساد النكاح اذا تزوجت
 • فساد النكاح اذا تزوجت
 • فساد النكاح اذا تزوجت
 • فساد النكاح اذا تزوجت
 • فساد النكاح اذا تزوجت
 • فساد النكاح اذا تزوجت

• بعدد الحروف
 • اية العشرة او الحروف
 • اية العشرة او الحروف
 • اية العشرة او الحروف
 • اية العشرة او الحروف
 • اية العشرة او الحروف
 • اية العشرة او الحروف
 • اية العشرة او الحروف
 • اية العشرة او الحروف

الضبط يظان على بيتين الحروف

• وكان في قوله على ما اعرفه ان
 • وكان في قوله على ما اعرفه ان
 • وكان في قوله على ما اعرفه ان
 • وكان في قوله على ما اعرفه ان
 • وكان في قوله على ما اعرفه ان
 • وكان في قوله على ما اعرفه ان
 • وكان في قوله على ما اعرفه ان
 • وكان في قوله على ما اعرفه ان

امثالهن ولونك لطفيل يفوق مهر مثل من مال لطفيل
 ومثله المحجون او نكح نثا لارشيعة كالمجنونة والبكر الصغار
 او السفهية او رشيعة بكر ابدونه اي بدون مهر مثل فلدا
 المستمى لاننياء الحظ والمصلحة فيه ولا ظهر صحة النكاح
 بمثل والثاني فساد له لفساد المهر لما ذكر ولو عقدا لابنه
 باكثر من مهر المثل من فالنفسه ففي فساد المسمى لهما لان
 للامام لانه يفيض دخوله في ملك الابن وقطع الغرائي و
 غيره بالصحة حذرا من اضرار الابن بلزوم مهر المثل في ماله
 وقول المصنف بموحدة ثم نون كما ضبطه بخطه ولا في قوله لا
 رشيعة اسم بمعنى غير ظاهر اعرابيا فيما بعدها لكونها على
 صور الحرف وقوله بلا اذن اي في النقص عن مهر المثل لعلقه
 بالبيكر التي لا يحتاج في نكاحها الى اذن ومياني الكلام

1990

592

••• وهو الذي لا ينفك عنه
 الاستسلام الذي هو العقد قد
 وفّر فقط ما ينفك منها كإحدى
 النكاح وغيرها من عقد الطلاق
 المفروض أن كل من وقع في العقد
 إذا كان نكاحاً لا ينفك عنه
 إلا بالطلاق ولا ينفك عنه
 إلا بالطلاق ولا ينفك عنه
 إلا بالطلاق ولا ينفك عنه

••• غير أن
 الأمر في العقد
 النكاحي فإن من طلق
 شتمها فقد شتمها
 وشتمها وقد شتمها
 إلى الأبد على ما
 يوجب

والثاني بحال الوطئ لانه الذي لا يعبر عنه بالمرجحلاف
 العقد ولها قبل الوطئ مطالبة الزوج بان يقرضها
 وجب نفسها ليقرض لتكون على بصيرة في تسليم نفسها
 فكذا التسليم المفروض في الاصح كالمسمى في العقد والثاني
 لا لما فيها بالمر فكن يضيق في تسليمه ويشترط رضاها
 بما يقرضه الزوج ليعجن كالمسمى فان لم ترض به فكأنه
 لم يقرض لاعلمها حيث تراضيا على مبر بقدر مبر بالمثل
 في الاظهر لانه ليس بدل عنه بل الواجب احدهما والثاني
 يشترط علمها ما يقدره بناء على انه الواجب ابتداء وقبل
 يقرض بدله عنه ويجوز فرض مؤجل في الاصح كالمسمى والثاني
 لا بناء على وجوب مبر بالمثل ابتداء ولا مؤجل لا تأجيل فيه
 فكذا بدله وفوق مبر مثل وقيل لا ان كان من جنسه بناء

••• والى الثاني اذ لو قيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق
 وقيل ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق وقيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق
 وقيل ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق وقيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق

••• والثاني ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق وقيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق
 وقيل ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق وقيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق
 وقيل ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق

••• والثاني ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق وقيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق
 وقيل ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق وقيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق
 وقيل ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق

••• والثاني ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق وقيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق
 وقيل ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق وقيل ان العقد
 لا ينفك عنه الا بالطلاق
 وقيل ان العقد لا ينفك عنه
 الا بالطلاق

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ طَرَفٌ إِلَى الْإِيمَانِ وَالْمَعَالِي
نَا لَمْ نَكُنْ هَذَا بَعْدَ أَنْ كُنَّا نَكُنْ

۰۰ وركته الاغظ نشب للانه لم ينجبه فقط
 فلهذا لا ينشأ من كلفه في النكاح ويحذر الرافعي
 انما هو كلفه من زلوم كما يقولون يحفظ الانساب
 ولا يقولونها

ونبأ الملائكة
 من ربهم
 لا تأبوا فيها فسادا
 انما الخضر
 كالكبداء فورا
 انما الخضر
 كالكبداء فورا

5.1

[illegible][illegible]

بان المانع فعل
 ايقع فيه متصرف
 وان لا بد من ما
 على المانع فعل
 بان المانع فعل
 ايقع فيه متصرف
 وان لا بد من ما
 على المانع فعل

قَضَوْا مَا قَضَيْتُمْ وَأَمَلُوا فِي الْبَاقِي بِمَا لِقِيَاسُ عَلَيْهِ وَسَيَرَاوَهَا
 زَوْجَهَا يَسْقُطُ جَمِيعُ الْمَهْرِ وَشَرَاوَهُ زَوْجَتُهُ يَشْطَرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ
 الْمَذْهُوبُ فِيهَا ثُمَّ قِيلَ مَعْنَى الشَّطْرِ أَنَّ لَهُ خِيَارَ الرَّجْعِ فِي النَّصْبِ
 أَنْ شَاءَ رَجَعَ فِيهِ وَعَمَلَهُ وَأَنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَالصَّحِيحُ عَوْدُهُ
 إِلَيْهِ بِتَفْسِيرِ الطَّلَاقِ لظَاهِرِ آيَةِ السَّابِقَةِ وَكَذَا غَيْرُ
 الطَّلَاقِ مِنْ صُورِ الْفِرَاقِ السَّابِقَةِ فَلَوْ رَادَّ الْمَرْءُ بَعْدَ أَيِّ
 بَعْدِ الطَّلَاقِ فَلَهُ نَصْفُ الرِّبَاةِ لِمُدُونِهِ فِي مِلْكِهِ سَوَاءً
 كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَمْ مُنْفَصِلَةً وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنْ حَدِيثُ
 قَبْلِ الْخِيَارِ الرَّجْعِ وَكَلَامُ الزَّوْجَةِ فِي الْمُنْفَصِلَةِ بِخِلَافِ
 الْمُنْفَصِلَةِ فَتَنْصِبُهَا لِلزَّوْجِ فِي الْأَصَحِّ وَأَنْ طَاقَ وَالْمَرْءُ يَأْتِي
 بَعْدَ قَبْضِهِ فَيَنْصُبُ بَدْلَهُ مِنْ مِثْلِ فِي الْمَشَارِيقِ وَقِيمَةٍ فِي الْمَذْهُوبِ
 وَقَوْلُهُ كَالْجَهْرِ نَصْبُ الْقِيمَةِ قَالَ الْأَمَامُ فِيهِ نَسَاهُ وَ

بان المانع فعل
 ايقع فيه متصرف
 وان لا بد من ما
 على المانع فعل
 بان المانع فعل
 ايقع فيه متصرف
 وان لا بد من ما
 على المانع فعل

بان المانع فعل
 ايقع فيه متصرف
 وان لا بد من ما
 على المانع فعل
 بان المانع فعل
 ايقع فيه متصرف
 وان لا بد من ما
 على المانع فعل

••• وعلاوة فانها
 من مضافه ••• لم يلزمها فطفه بالغا
 من مضافه ••• وانما يفسد ••• وانما يفسد
 المقتطعة بالعين وانما يفسد ••• وانما يفسد
 او قال المخرج ••• وانما يفسد ••• وانما يفسد
 المقتطعة بالعين وانما يفسد ••• وانما يفسد
 المقتطعة بالعين وانما يفسد ••• وانما يفسد

فالأرجح ينصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حراثة وخل
 امة وبهيمة زيادة لتوقع الولد ونقصا ما في لامة
 فللضعف في الحال وخطر الولادة واما في البهيمة فلا
 المأكولة بدم الخها وغيرها تصنع قوتها وقبل البهيمة
 اي حماها زيادة بلا نقص لانقضاء خطر الولادة واطلاع
 تحمل زيادة متصلة وقد تقدم حكمها وان طلق وعليه
 غير مؤثر والتأبير شقيق الطابع لم يلزمها فطفه اي
 وقطعه ليرجع هو الى نصف التحل لانه حدث في ملكها
 فتمكن من ابقائه الى الجلاء فان قطف بعز نصف التحل
 حيث لم يمتد زمن القطف ولم يحدث به نقص في التحل
 بانكسار سحوق الغضبان ولو نصي بنصف التحل وبتقية
 الثمر الى جلاده اجبرت في الاصح ويصير التحل في يدها

••• وبهية فذا الفضا الوقت في باب
 الخبار فقال ان الجلا ليس بجلا في البهيمة بخلاف
 الامة ومطابقا بان لا يلزمها كونه متنافعا
 عنها

والعقد ولا يلزم بالبيع العقد ولا يلزم
 للأوّل وتبين أنه إذا كان في الذمة
 لعقد عليه لأنه يتأخر بعلمها ولا بد من
 لا يقدر لها أيضا خلاف بعلمها وإن
 كون التعليم للشرط • • • • • لعقد عليها
 وشيئا لا يوجب لها إثباتا ولا يلزم فحاشي
 لمحل كترتيبها وتقدر التعليم على
 كماله أو طرأ عليه وتبلغ الحسب كالنقل
 كماله أو طرأ عليه وتبلغ الحسب كالنقل
 واحد وقدره في الزمان • • • • • النقض
 والعقد وإن كان نوعا من العقد فلا يلزم
 بينها وبين العقد • • • • • ان ملكت قبله
 أو ما يملكها عليه • • • • • وفي قول آخر
 يصلح في البيع • • • • • أن كان للمعلم
 ولا لا إلا كماله • • • • • أن كان للمعلم
 على المصنف • • • • • أن كان للمعلم
 فإن لم يكن له • • • • • أن كان للمعلم
 على شرط • • • • • أن كان للمعلم
 في قول المثل • • • • • أن كان للمعلم
 يتبين كماله • • • • • أن كان للمعلم
 يتبين أن كان • • • • • أن كان للمعلم
 أو يملكه كماله • • • • • أن كان للمعلم
 كماله • • • • • أن كان للمعلم
 أن كان • • • • • أن كان للمعلم

[illegible]

△ ||

alp

يُبْدِلُ بِهِ فَتَحَلُّوْا الرُّوْحَةَ اِنَّهُ مَا نَكَحَهَا بِجَسْمَانِهِ وَاَنَا نَكَحَهَا بِالرُّوْحِ
الرُّوْحِ اِنَّهُ مَا نَكَحَهَا بِالرُّوْحِ وَاَنَا نَكَحَهَا بِجَسْمَانِهِ وَيَتَحَالَفَانِهَا وَارثَاهُمَا وَارثُ
وَلَحْدَهُمَا وَالْآخِرُ اِذَا اخْتَلَفَا فَيَا ذَكَرٌ وَيَحِلُّوْا الْمَوْرَثُ فِي طَرَفِ النِّقَى
عَلَى نَفْسِ الْعِلْمِ وَفِي طَرَفِ الْاِبْتِنَانِ عَلَى الْبَيْتِ فَيَقُوْلُ وَارِثُ الرُّوْحِ وَاللّٰهُ
لَا اَعْلَمُ اَنْ مُّوَرِّثِيْ نِكَحِهَا بِالرُّوْحِ اَنَا نَكَحَهَا بِجَسْمَانِهِ وَيَقُوْلُ وَارِثُ
الرُّوْحَةِ وَاللّٰهُ لَا اَعْلَمُ اِنَّهُ نَكَحَ مُّوَرِّثِيْ جَسْمَانِهِ اَنَا نَكَحَهَا بِالرُّوْحِ
لَمْ يَجْعَلِ التَّحَالَفُ يُفْسَخُ الْمَهْرُ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ مِنْ اَنْهَا يَفْسَخَانِهِ
اَوْ لَحْدُهُمَا اَوْ الْحَاكِمُ وَلَا يَنْفَلِخُ بِالْتَّحَالَفِ وَجِبُّهُ مِثْلُ وَلَا زَادَ
عَلَيْهَا اَدْعَاهُ الرُّوْحَةَ قِيلَ لَيْسَ لَهَا فِي ذَلِكَ اِلَّا مَا اَدْعَاهُ
وَلَوْ اَدْعَتْ نِسْبِيَّةً لَقَدْ فَاَنكَرَهَا وَالْمُسْتَمِي كَثْرَتُ مِنْ مِّمَّا مِثْلُ
تَحَالَفَا فِي الْاَصَحِّ لِرُجُوعِ ذَلِكَ اِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ لِأَنَّهُ يَقُوْلُ
الْوَلِيُّ مِثْلُ وَهِيَ تَدْعِي زِيَادَةً عَلَيْهِ وَالثَّانِي لِأَنَّ النِّقَى

[illegible]

[illegible]

كالقوله والقوله كالدقوله • سنه تحكى الى اللزيق قد المراه وتعدد بعقد الزواجا قالوا لا بد لوفى عقد واحد ودقوله واحد
وكفى واحد فخص بها الجميع وان تعد العقد والدقوله قبل فعلها قالوا مستحضا وكذا لو اطلق فان خص بها واحدة فخص بها بقي طلب غيرها
ورتل مستحضا الرتبة ثم تلاه المولا ثم قال نعم تلاه • • فعلم ان هذا الفعل ليس بالى القول • • بحسن

Q19

[illegible]

۵۱۸

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۵۲۲

كل زوج ولا
 اوصيا او موص ولا وصيا ولا وصية
 على المتكفل ولا وصيا المتكفل ولا وصية
 الآل • • • • • عاقل فمحق المجهول فمحق له
 ان لا يورث من ذمته ولا يورثه ولا يورثه له
 مطلقا • • • • • الشغار به ولا يورثه له
 عليه بغيره • • • • • ولا يورثه له
 لما وقع منه • • • • • لا يورثه له
 الوكي • • • • • اقره اقرارا المردية من الميراث
 • • • • • قال في قوله • • • • • قال ساجد
 قضاء ولا يورثه • • • • • من الميراث
 اقله • • • • • قال في قوله • • • • • من الميراث
 اما الفاسد • • • • • قال في قوله • • • • • من الميراث
 بها او فوق • • • • • قال في قوله • • • • • من الميراث

••• وقوله المولى تبارك وتعالى ولا تقسم على عملكم
والله ليرى ما كنتم تعملون ولا تقسم على العفو
والإيعاز ولا بينكم وبينهم عداوة لعلهم
يعلموا

১৭৫

اولاً لا
والله اعلم
بما كنا
نعم ان
نقول ولا
نريد ولا
نطلب ولا
نحرم ولا
نضيق

••• وَاللَّهُ رَافِعُكَ أَنْظِرْكَ الْآخِرَةَ فِي مَشْرُوقِ
وَقَبْلَتِكَ الدَّلِيلَ لِإِتِّمَاعِهَا وَهَبْنَا لَهَا الْهَارِ
مَعَهَا

••• ولطفنا بل لوالينا ذكركم وإرادتنا لوالينا
اليمن حال المرض كان الحكم كذلك

525

وقال في قوله ولا زيادة
 على المذهب من غير رضا هـن لما فيه من طول العهد بهن و
 قيل في قول ووجه زياد على الثلاث وعلى هذا قيل لا يزداد
 على سبع لانها مئة تسع وخمسة مئة كما سيأتي وقيل يزداد
 عليها ما لم يبلغ اربعة اشهر مئة ترضى المولى والصحيح
 وجوب قرعة بين الزوجان لا ابتداء بواحدة منهما وقيل بخبر
 بينهما في ذلك فيبدأ بمن شاء منهما وعلى الاول يبدأ بمن خرجت
 قرعتهما وبعد تمام نوبتها يقرب بين الباقيات ثم بين الآخرين
 فاذا عثا النوب راعى الترتيب ولا يحتاج الى اعادة القرعة
 ولو بدأ بواحدة بلا قرعة فقد ظلم ويقرب بين الثلاث فاذا عثا
 النوب اقرب لا ابتداء ولا يفضل في قدر نوبة فان ترجحت
 احدا من بشرف وغيره فحب السوية بين الملهة والكناينة

• والمصنف الخ قال الزكريا بن ابي
 ما يونس اما ما دون ذلك او الطلاق علم
 في شاعة فوجوب قرعة الانكاح نظر

• وقيل يخرج عن ذلك بان لا يملك ان يقر
 قال الزكريا بن ابي ما يونس
 القبر لو لا ان عند و قد عثا الا في حق
 الباقيات لا انشاء العدة المتكثرة

وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاحياء
بعضهم يفرقة وقيل لا يتعجب في القصيرة لانها كالاحياء
ولا يقضي مدة سفره فان وصل المقصد كبر الصاد وصار
مقيما قضوا مدة الإقامة لا الرجوع في الراح وقيل يقضي
مدة الرجوع لانها سفر جديد بغير قرعة ومن وهب محققا
من القسم لغيرها على ما بياني لم يلزم الرجوع الرضا بذلك
لان الاسماء بها حقه فلا يلزم تركه وله ان يبيت
عندها في ليلتها فان رضى بالهبة وهبت له حجة منهن
بان عندها ليكنها ما كل ليلة في وقتها متصلتين كانا
او منفصلتين وقيل في منفصلتين بوالها بان يقدم ليلة
الواحدة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة او يقدم
ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواحدة لان

وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاحياء
بعضهم يفرقة وقيل لا يتعجب في القصيرة لانها كالاحياء
ولا يقضي مدة سفره فان وصل المقصد كبر الصاد وصار
مقيما قضوا مدة الإقامة لا الرجوع في الراح وقيل يقضي
مدة الرجوع لانها سفر جديد بغير قرعة ومن وهب محققا
من القسم لغيرها على ما بياني لم يلزم الرجوع الرضا بذلك
لان الاسماء بها حقه فلا يلزم تركه وله ان يبيت
عندها في ليلتها فان رضى بالهبة وهبت له حجة منهن
بان عندها ليكنها ما كل ليلة في وقتها متصلتين كانا
او منفصلتين وقيل في منفصلتين بوالها بان يقدم ليلة
الواحدة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة او يقدم
ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواحدة لان

وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاحياء
بعضهم يفرقة وقيل لا يتعجب في القصيرة لانها كالاحياء
ولا يقضي مدة سفره فان وصل المقصد كبر الصاد وصار
مقيما قضوا مدة الإقامة لا الرجوع في الراح وقيل يقضي
مدة الرجوع لانها سفر جديد بغير قرعة ومن وهب محققا
من القسم لغيرها على ما بياني لم يلزم الرجوع الرضا بذلك
لان الاسماء بها حقه فلا يلزم تركه وله ان يبيت
عندها في ليلتها فان رضى بالهبة وهبت له حجة منهن
بان عندها ليكنها ما كل ليلة في وقتها متصلتين كانا
او منفصلتين وقيل في منفصلتين بوالها بان يقدم ليلة
الواحدة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة او يقدم
ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواحدة لان

وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاحياء
بعضهم يفرقة وقيل لا يتعجب في القصيرة لانها كالاحياء
ولا يقضي مدة سفره فان وصل المقصد كبر الصاد وصار
مقيما قضوا مدة الإقامة لا الرجوع في الراح وقيل يقضي
مدة الرجوع لانها سفر جديد بغير قرعة ومن وهب محققا
من القسم لغيرها على ما بياني لم يلزم الرجوع الرضا بذلك
لان الاسماء بها حقه فلا يلزم تركه وله ان يبيت
عندها في ليلتها فان رضى بالهبة وهبت له حجة منهن
بان عندها ليكنها ما كل ليلة في وقتها متصلتين كانا
او منفصلتين وقيل في منفصلتين بوالها بان يقدم ليلة
الواحدة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة او يقدم
ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواحدة لان

[illegible][illegible]

۵۲۲

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٥٣٤

● فلو لم يرض بامتناعه
والله لو انما التفتض لما كانه
انه انما لا اصلاح
عليه السلام

● الزور المضاف اليه لا يجوز ان يحجب ما هو
عنه ولا يولد له في الحال الا ان يكون على الشا والانه
ولا يجوز ان لا يبالا به لم اجد دونه

[illegible]

۵۲۵

الدين فان زادت على ما قلده طولت بالزائد بعد العتق
 فان اطلق لادن اقصوه هم مثل من كتبها فان زادت
 عليه طولت بالزائد بعد العتق وان قال خالص بما شئت
 لخصعت بمثل والكر منه وتعلق الجميع بكتبها ثم ما
 يتعلق بكتبها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت
 مازونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين
 ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد وان
 خالع سفيهة اى محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع لقوله
 خالعك على الفل وقال لها طلقك على الف فقلت
 طلق رجعا واجاز كمال وان اذن الولي فيه لانها
 ليست من اهل التاميه وظاهره لو كان ذلك قبل
 الدخول طلق يائسا بالاهمال كما قاله المصنف في نكت

فان زادت على ما قلده طولت بالزائد بعد العتق
 فان اطلق لادن اقصوه هم مثل من كتبها فان زادت
 عليه طولت بالزائد بعد العتق وان قال خالص بما شئت
 لخصعت بمثل والكر منه وتعلق الجميع بكتبها ثم ما
 يتعلق بكتبها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت
 مازونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين
 ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد وان
 خالع سفيهة اى محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع لقوله
 خالعك على الفل وقال لها طلقك على الف فقلت
 طلق رجعا واجاز كمال وان اذن الولي فيه لانها
 ليست من اهل التاميه وظاهره لو كان ذلك قبل
 الدخول طلق يائسا بالاهمال كما قاله المصنف في نكت

فان زادت على ما قلده طولت بالزائد بعد العتق
 فان اطلق لادن اقصوه هم مثل من كتبها فان زادت
 عليه طولت بالزائد بعد العتق وان قال خالص بما شئت
 لخصعت بمثل والكر منه وتعلق الجميع بكتبها ثم ما
 يتعلق بكتبها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت
 مازونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين
 ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد وان
 خالع سفيهة اى محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع لقوله
 خالعك على الفل وقال لها طلقك على الف فقلت
 طلق رجعا واجاز كمال وان اذن الولي فيه لانها
 ليست من اهل التاميه وظاهره لو كان ذلك قبل
 الدخول طلق يائسا بالاهمال كما قاله المصنف في نكت

فان زادت على ما قلده طولت بالزائد بعد العتق
 فان اطلق لادن اقصوه هم مثل من كتبها فان زادت
 عليه طولت بالزائد بعد العتق وان قال خالص بما شئت
 لخصعت بمثل والكر منه وتعلق الجميع بكتبها ثم ما
 يتعلق بكتبها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت
 مازونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين
 ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد وان
 خالع سفيهة اى محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع لقوله
 خالعك على الفل وقال لها طلقك على الف فقلت
 طلق رجعا واجاز كمال وان اذن الولي فيه لانها
 ليست من اهل التاميه وظاهره لو كان ذلك قبل
 الدخول طلق يائسا بالاهمال كما قاله المصنف في نكت

فان زادت على ما قلده طولت بالزائد بعد العتق
 فان اطلق لادن اقصوه هم مثل من كتبها فان زادت
 عليه طولت بالزائد بعد العتق وان قال خالص بما شئت
 لخصعت بمثل والكر منه وتعلق الجميع بكتبها ثم ما
 يتعلق بكتبها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت
 مازونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين
 ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد وان
 خالع سفيهة اى محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع لقوله
 خالعك على الفل وقال لها طلقك على الف فقلت
 طلق رجعا واجاز كمال وان اذن الولي فيه لانها
 ليست من اهل التاميه وظاهره لو كان ذلك قبل
 الدخول طلق يائسا بالاهمال كما قاله المصنف في نكت

••• ولما اطلق عليه دونهما وان اطلق الخلع اى لم يضفه اليها ولا الى نفسه فالظاهر ان عليها ما سمي وعليه الزيادة فعلى كل منهما في الصورة المذكورة الف والقول الثاني عليها اكثر الامرين تماثله ومنه رالمثل لما لم يزد على مسمى الوكيل كما يفهم وعليه التكملة ان نقص عن مائة ولو اضيق الوكيل ما سمي اليها والزيادة الى نفسه ثبتا لما لك ذلك وحيث يلزمها المالم يطالبها الزوج به ولو اطلق التوكيل بالاختلاع لم يزد الوكيل على مائة مثل فان زاده عليه وجب مائة مثل كما لو زاد على المقدار ولا يجوز قول وجب اكثر الاثر ويجوز توكيله اى الزوج في الخلع من مائة ذمتا لصحة خلعها عن الممتحنة في العدة ثم اسلم وعدا ومجورا عليه بسعة ولا يشترط اذن السيد والولى لانه لا يتعلق بوكيل

عليه دونها وان اطلق الخلع اى لم يضفه اليها ولا الى نفسه فالظاهر ان عليها ما سمي وعليه الزيادة فعلى كل منهما في الصورة المذكورة الف والقول الثاني عليها اكثر الامرين تماثله ومنه رالمثل لما لم يزد على مسمى الوكيل كما يفهم وعليه التكملة ان نقص عن مائة ولو اضيق الوكيل ما سمي اليها والزيادة الى نفسه ثبتا لما لك ذلك وحيث يلزمها المالم يطالبها الزوج به ولو اطلق التوكيل بالاختلاع لم يزد الوكيل على مائة مثل فان زاده عليه وجب مائة مثل كما لو زاد على المقدار ولا يجوز قول وجب اكثر الاثر ويجوز توكيله اى الزوج في الخلع من مائة ذمتا لصحة خلعها عن الممتحنة في العدة ثم اسلم وعدا ومجورا عليه بسعة ولا يشترط اذن السيد والولى لانه لا يتعلق بوكيل

••• كذا قوله الثاني الخ لم يزد على مائة ذمتا لصحة خلعها عن الممتحنة في العدة ثم اسلم وعدا ومجورا عليه بسعة ولا يشترط اذن السيد والولى لانه لا يتعلق بوكيل

••• فانما المطلق ان كان
 ••• فانما المطلق ان كان
 ••• فانما المطلق ان كان
 ••• فانما المطلق ان كان
 ••• فانما المطلق ان كان
 ••• فانما المطلق ان كان
 ••• فانما المطلق ان كان
 ••• فانما المطلق ان كان

الزَّوْجُ فِي الْخَلْعِ عَهْدَةٌ بِخِلَافِ وَكِيلِ الزَّوْجَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 سَفِيهًا قَدْ أَذِنَ لَوْ لِيَ لَهَا إِلَّا إِذَا أَضَافَ الْمَالُ لَهَا بِفَيْهِ
 وَيُزِمُّهَا إِذَا ضَرَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ فَإِنْ أَطْلَقَ وَقَعَ الطَّلَاقُ
 رَجْعًا كُلِّ خِلَاعِ السَّفِيهِ قَالَهُ الْبَعُوثِيُّ وَأَقْرَهُ الشَّيْخَانِ
 وَلَوْ كُنْتَ عَيْدًا فِي الْخَلْعِ جَارًا وَلَمْ يَأْذِنْ لَهُ السَّيِّدُ فَإِنْ
 أَضَافَ الْمَالُ لَهَا فَهِيَ الْمَطَالِبَةُ بِهِ فَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَأْذِنْ السَّيِّدُ
 فِي الْوَكَاةِ طَوْلَبَ بِالْمَالِ بَعْدَ الْعِيقِ وَإِذَا غَرِمَتْ رَجَعَ بِهِ عَلَى
 الزَّوْجَةِ إِذَا قَصَدَ لِجَمْعٍ فَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ فِي الْوَكَاةِ بَعَثَ
 الْمَالَ بِكَسْبِ الْعَيْدِ فَإِذَا أَدَّى مِنْهُ رَجَعَ بِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ وَيُجُوزُ
 تَوَكِيلُهَا فِي الْخَلْعِ ذِمِّيًّا أَيْضًا وَلَا يَجُوزُ تَوَكِيلُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ فِي
 قَبْضِ الْعَوَضِ فِي الْخَلْعِ فَإِنْ وَكَّلَهُ وَقَبِضَ فَقِيَ الْقَعْدَةُ أَنَّ الْخَلْعَ
 بَرَاءٌ وَالْمَوْكَلُ مُضَيِّعٌ لَهَا لَهَا أَقْرَهُ الشَّيْخَانِ وَالْأَمْرُ صَحَّةُ تَوَكِيلِهِ

••• إلا إذا أضاف المال إليها أي لفظ المالك
 ••• يكون طرقيًا في الضمان ••• فانما المطلق المالك
 ••• أن تكون في توكيلها المال عليها الماتلف في
 ••• التوكيل من أن حال المال لا يكون توكيلًا
 ••• ما عدا أن يتركه ويحجب بأن التوكيل تملكه
 ••• العبد في توكيلها يكون السفيه طرقيًا في الضمان
 ••• بخلاف ما إذا أضاف إليها فأنه ليس طرقيًا في
 الضمان

••• طرقيًا بالمال لفظه وتسميته أن الزوج التي
 ••• لم يطالبه الزوجية الآن ويكفي كل ما شاع
 ••• في طرقيًا لا طلاق في المهر أو الترخيص

••• فأن التوكيل في الخلع يثبت فقيهاً
 ••• يفتي بذلك بالقبض مع
 ••• فلا يبرأ إلا بتفويض

• أو عليك الخلع
• أو عليك الخلع
• أو عليك الخلع

• أو عليك الخلع
• أو عليك الخلع
• أو عليك الخلع

امْرَأَةً لَخَلْعِ زَوْجَتِهِ أَوْ طَلَامُهَا لَأَنَّ لِمَرْأَةٍ يُطْلِقُ نَفْسَهَا
 يَقُولُ لَهَا طَلِّقِي نَفْسَكَ وَذَلِكَ أَمَّا تَمْلِيكَ لِلطَّلَاقِ وَتَوَكُّلُ
 بِهِ إِنْ كَانَ تَوَكُّلًا فَذَلِكَ أَوْ تَمْلِيكَ فَمَنْ جَازَ تَمْلِيكَ الشَّيْءَ
 لِمَنْ تَوَكَّلَ بِهِ وَالثَّانِي لَا يَصِحُّ لِأَنَّهَا لَا تُنْفَلُ بِالطَّلَاقِ
 وَلَوْ كَلَّتِ الزَّوْجَةُ امْرَأَةً بِالْخُلْعِ جَازَ بِالْخُلْعِ لَا
 لِنَفْلَالِ الْمَرْأَةِ بِالْخُلْعِ وَلَوْ كَلَّتِ امْرَأَةً فِي الْخُلْعِ تَوَكَّلَ
 طَرَفًا مِنْهُ مَعَ لِحْدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ تَمْلِيهِ وَلَا يَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ
 كَمَا فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَقِيلَ يُتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لَأَنَّ الْخُلْعَ يَكْفِي
 فِيهِ اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ كَمَا لَوْ قَالَ إِنْ أَعْطَيْتَنِي لِفَاءً
 فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَعْطَتْهُ ذَلِكَ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَعَلَى هَذَا فِي
 الْاِكْتِفَاءِ بِأَحَدِ شَقَيِ الْخُلْعِ خِلَافٌ كَمَا فِي بَيْعِ الْأَيْمَانِ نَفْسَهُ
 مِنْ وَلَدِهِ **فصل** الرِّقَّةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَا

• الرِّقَّةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ
• الرِّقَّةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ
• الرِّقَّةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ

• الرِّقَّةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ
• الرِّقَّةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ
• الرِّقَّةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ

بل
 مغنونا
 بانهم على الله
 من احالة ما
 الاثم فاما
 فاما ان
 بالافق
 وزنه
 فاما
 الطلع
 فاما
 لاننا
 كان قال

٥٢٦
 ٥٢٦

APL

১৮৭৭

في هذا الموضع...
 فانما باب للدين...
 فانما باب للدين...
 فانما باب للدين...

لجميع الاوقات كاي وقت وان لا يتأهلها ولخار الشيخ
 ابو اسحق الشيرازي في المذهب الحاقا ذابعتي تحتها ياتيه
 اذا قيل لك مولا قال جازان تقول اذا شئت كما تقول
 متى شئت ولا يجوز ان تقول ان شئت وقبل لايتها الفوق
 بل يكفي لا عطاء قبل التفرق وان طالت المدة كما في القبض
 في الصرف والتملك وان بدأت بطلب طلاق كان قالت
 طلقني على كذا فالجاب معاوضة مع شوب جعالة لانها
 تبدل المال في تحصيل ما يتقبل به الزوج من الطلاق
 المحصل للغرض كما ان الجعالة تبدل للجاعل المال في
 تحصيل ما يتقبل به العامل من الفعل المحصل للغرض فلها
 الرجوع قبل جوابه لان هذا شأن المعاوضة والجعالة
 كليهما ويشترط في الجواب لانه شأن المعاوضة ولا فرق

في هذا الموضع...
 فانما باب للدين...
 فانما باب للدين...
 فانما باب للدين...

551

لم يملكه اذ قال لنفسه اني كما هو الغنى في نفسي
 اني انما املكه اذ قال لنفسه اني كما هو الغنى في نفسي
 اني انما املكه اذ قال لنفسه اني كما هو الغنى في نفسي
 اني انما املكه اذ قال لنفسه اني كما هو الغنى في نفسي
 اني انما املكه اذ قال لنفسه اني كما هو الغنى في نفسي
 اني انما املكه اذ قال لنفسه اني كما هو الغنى في نفسي
 اني انما املكه اذ قال لنفسه اني كما هو الغنى في نفسي
 اني انما املكه اذ قال لنفسه اني كما هو الغنى في نفسي

اَنْ لَرَوْجَةٍ يَحَاقُ بِهَا الزَّامُ الْمَالُ عَلَى الْاِثْرِ وَالرَّجْعُ يَنْفَعُ بِالْاِثْرِ
 فَاِذَا لَمْ يَأْتِ بِصِيغَةٍ مُعَاوَضَةٍ حُلَّ اللَّفْظِ مِنْهُ عَلَى مَا يَنْفَعُ
 بِهِ فَإِنْ قَالَ رَدْتُ فَأَيُّ رَادٍ يَطْلُقُ بِكَذَا وَصِدْقُهُ فَيَكُونُ
 الْإِصْحَاقُ قَبْلَ مَنْهُ بِالْمُسْتَمَى إِنْ كَانَتْ قَبْلَتْ وَيَكُونُ الْمَعْنَى وَ
 عَلَيْكَ كَذَا عَوَضًا فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَقْعُ شَيْءٌ وَالثَّانِي لَا أَشْرَ
 لِلتَّوَافُقِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَصْلُحُ لِلزَّامِ وَكَانَ لَا أَلَا
 فَإِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ حَلَفْتَ عَلَى الْإِثْرِ لَا تَعْلَمُ أَنَّهُ الْإِثْرُ
 إِنْ كَانَتْ قَبْلَتْ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ فَلَا حَاقَ وَعَلَى لَوَجْهِ الثَّانِي
 لَأَحَاقَ لِأَنَّهُ لَا أَثْرَ لِلتَّصَدِيقِ عَلَيْهِ وَعَلَى كُلِّ كَانَ لَا أَلَا
 وَإِنْ بَلِيَ طَلَبُهَا لِلْبَطْلَانِ بِمَالٍ كَالْفِ بَانَتْ بِالْمَذْكُورِ
 لِنُتَاقِهَا عَلَيْهِ فَإِنْ قَصِدَ ابْتِلَاءُ الْكَلَامِ لَا الْجَوَابَ وَقَعَ
 رُجْعًا كَمَا قَالَ الْأَهْمَامُ قَالَ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بِهَيْبَةٍ

كَمَا يَرَى فِي الْأَصْحَافِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 كَمَا يَرَى فِي الْأَصْحَافِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 كَمَا يَرَى فِي الْأَصْحَافِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 كَمَا يَرَى فِي الْأَصْحَافِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 كَمَا يَرَى فِي الْأَصْحَافِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 كَمَا يَرَى فِي الْأَصْحَافِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 كَمَا يَرَى فِي الْأَصْحَافِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 كَمَا يَرَى فِي الْأَصْحَافِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ

وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ
 وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ وَالْأَقْلَامِ

WAPC

• كما تقدم في كتاب
• في التعليل بالفتح • ملكتها فقلت • وكذا
• في التعليل بالفتح • ملكتها فقلت • وكذا
• في التعليل بالفتح • ملكتها فقلت • وكذا
• في التعليل بالفتح • ملكتها فقلت • وكذا

وَأَنْ قَالَتِي ضَمَّتْ لِي لِقَاءَ فَاثِنٍ طَالِقٍ فَوَضَعَتْ طَلَقَتْ وَ
الْفَرْقُ مَا تَقَدَّمَ فِي أَنْ أُعْطِيَتْ وَمَقِيَّ أُعْطِيَتْ وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ
الْحُجُوعُ قَبْلَ الرِّضَانِ وَلَا يَشْرُطُ الْقَبُولُ لَفْظًا كَمَا تَقَدَّمَ
هُنَاكَ وَأَنْ ضَمَّتْ دُونَ الْيَوْمِ نَطَاقُ لَانْتِقَاءِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ
وَلَوْ ضَمَّتْ الْفَيْنَ طَلَقَتْ لَوْ جُودَ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ مَعَ مَزِيدٍ خِلَافِ
مَا تَقَدَّمَ فِي طَلَقِكَ بِالْوَفْقِ بَلْتُ بِالْفَيْنِ أَنَّهُ لَحَوْلَانَهَا
صِيغَةً مُعَاوَضَةً بِشَرْطِهَا تَوَافُقِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ ثُمَّ
الْمَرْبُوعُ يَلْخُوضُ مَا نَهَى وَلَوْ نَقَصَتْ أَوْ زَادَتْ فِي التَّعْلِيلِ بِالْإِعْطَاءِ
فَلِحُكْمِ كَمَا ذَكَرْهُنَا وَالْمَقْبُوضُ لَزَادَ عَلَى مَا عُلِفَ بِهِ إِمَّا نَهَى عَنْهُ
وَلَوْ قَالَتْ لَقِيَتْ نَفْسِي ضَمَّتْ لِي لِقَاءَ فَاثِنٍ طَلَقَتْ وَضَمَّتْ
أَوْ عَكَسَهُ أَيْ ضَمَّتْ وَطَلَقَتْ بَأْتٍ بِالْوَفْقِ أَنْ تَصَرَّتْ عَلَى
لَحْدِهَا فَلَا يَهْوُونَ وَلَا مَالٍ لَانْتِقَاءِ الْمَوَافَقَةِ وَفِي الْمَوَافَقَةِ

• قوله في قوله ضمت لي لقاء فاثن طالق فوضعت طالق
• والليقن الاطلاق من لفظ الضمان وقوله ايضا
• متعلقا بكاره اذا لم يأتها الضمان وقوله ايضا
• في قوله ضمت دون اليوم نطق لانتهاء المعلوق عليه
• فوضعت الفين طلقت لوجود المعلوق عليه مع مزيد بخلاف
• ما تقدم في طلاقك بالوفيق بلفظ الفين انه لحوالها
• صيغة معاوضة بشرط فيها توافق الاجاب والقبول ثم
• المرء يلوخوض ما نهى ولو نقصت او زادت في التعليل بالإعطاء
• فالحكم كما ذكره هنا والمقبوض لزاو على ما علف به امانة عنده
• ولو قال طلقت نفسي ضمت لي لقاء فاثن طلقت وضمت
• او عكسه اى ضمت وطلقت باء بالوفق ان تصرت على
• لحدها فلا يهونونه ولا مال لانتهاء المواقفة وفي المواقفة

• وبأنه بالفتح على شرط الا انهما على الضمة
• المعنوية بانها ضمتا شرط في الاخر غير الضمان
• في قوله ضمت دون اليوم نطق لانتهاء المعلوق عليه
• فوضعت الفين طلقت لوجود المعلوق عليه مع مزيد بخلاف
• ما تقدم في طلاقك بالوفيق بلفظ الفين انه لحوالها
• صيغة معاوضة بشرط فيها توافق الاجاب والقبول ثم
• المرء يلوخوض ما نهى ولو نقصت او زادت في التعليل بالإعطاء
• فالحكم كما ذكره هنا والمقبوض لزاو على ما علف به امانة عنده
• ولو قال طلقت نفسي ضمت لي لقاء فاثن طلقت وضمت
• او عكسه اى ضمت وطلقت باء بالوفق ان تصرت على
• لحدها فلا يهونونه ولا مال لانتهاء المواقفة وفي المواقفة

۵۵۹

لان الزوج لا يملك المعطى وان كان مملوكا لها لما يبيأني
 فلا معفو لا عيان ملكها له وله مهر مثل بدل المعطى ليعذر
 ملكة لانه يؤخذ عوضا وهو مجزئ عند التعليق والمجزئ
 لا يصلح عوضا ولا ياتي قول بالرجوع الى القبة لان المجزئ
 لا يعرف قيمته حتى يرجع اليها ويعلم ما تقدم اشتراط الفو
 في التعليق بان دون متى واقيصر المصنف على تشاء المعضو
 فان كان المشترك مثله فيما ذكر لا ينفك عنه البعض ولو
 وصفه يصفه دون صفة لائم فاعطته بذلك الصفة
 طلق وله مهر مثل بدل لما تقدم كما قاله الماوردي ولو
 ملك طلاقه فقط فقال طلقني ثلاثا باللف وطلق الطلاق
 فله الف لانه حصل تلك الطلاق مقصودا ثلاث وهو
 الحومة الكبرى وقبل ثلثه توزيعا للسمي على العدة

لان الزوج لا يملك المعطى وان كان مملوكا لها لما يبيأني
 فلا معفو لا عيان ملكها له وله مهر مثل بدل المعطى ليعذر
 ملكة لانه يؤخذ عوضا وهو مجزئ عند التعليق والمجزئ
 لا يصلح عوضا ولا ياتي قول بالرجوع الى القبة لان المجزئ
 لا يعرف قيمته حتى يرجع اليها ويعلم ما تقدم اشتراط الفو
 في التعليق بان دون متى واقيصر المصنف على تشاء المعضو
 فان كان المشترك مثله فيما ذكر لا ينفك عنه البعض ولو
 وصفه يصفه دون صفة لائم فاعطته بذلك الصفة
 طلق وله مهر مثل بدل لما تقدم كما قاله الماوردي ولو
 ملك طلاقه فقط فقال طلقني ثلاثا باللف وطلق الطلاق
 فله الف لانه حصل تلك الطلاق مقصودا ثلاث وهو
 الحومة الكبرى وقبل ثلثه توزيعا للسمي على العدة

لان الزوج لا يملك المعطى وان كان مملوكا لها لما يبيأني
 فلا معفو لا عيان ملكها له وله مهر مثل بدل المعطى ليعذر
 ملكة لانه يؤخذ عوضا وهو مجزئ عند التعليق والمجزئ
 لا يصلح عوضا ولا ياتي قول بالرجوع الى القبة لان المجزئ
 لا يعرف قيمته حتى يرجع اليها ويعلم ما تقدم اشتراط الفو
 في التعليق بان دون متى واقيصر المصنف على تشاء المعضو
 فان كان المشترك مثله فيما ذكر لا ينفك عنه البعض ولو
 وصفه يصفه دون صفة لائم فاعطته بذلك الصفة
 طلق وله مهر مثل بدل لما تقدم كما قاله الماوردي ولو
 ملك طلاقه فقط فقال طلقني ثلاثا باللف وطلق الطلاق
 فله الف لانه حصل تلك الطلاق مقصودا ثلاث وهو
 الحومة الكبرى وقبل ثلثه توزيعا للسمي على العدة

• وفي قول بالمشتمى اما يكون الخلع هو حقا
والا واما الوفي فمما كانت قولا امر به المشتمى وهو
مع قول من المثل مغروران على قتاد الخلع قالوا
قال الزركشي القول في الطرفة الثانية مغروران على
لان القولين في الخلع واما الزركشي
فتاد الخلع على

• دخله شرط • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق
 • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق
 • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق
 • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق
 • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق • ما فيه إلى لأنه شرط في المطلق

بهم المثل ووجه القطع به بأن هذا الخلع دخله شرطاً في
 الطلاق وهو فائده لا ينعذه فيلزم من العرض ما يقابله
 وهو مجزئ فيكون الباقي مجزئاً ولا المجزئ يتعين الرجوع
 فيه إلى المثل وقيل إن طلقها عاها ما يبطلان ما جرى
 منها وقع رجعيًا ولا يجب مال ولو قصد ابتداء الطلاق
 وقع رجعيًا فإن اتهمته حلف كما قاله ابن الرقعة ولو
 طلقها بعد مضي الخد نفذ رجعيًا لأنه خالف قولها فتكا
 مبنيًا فإن ذكر ما لا فلا بد من القبول وإن قال أخطأك
 اللزائم طالق بال فقلت ودخلت طلقاً على الصحيح
 لوجوه المعلق عليه مع القبول وقيل لا تطلق لأن المصداق
 لا يقبل التعليق فيمتنع معه ثبوت المال فينتفي الطلاق
 المربوط به وأشار بالفاء في قوله فقلت إلى اشتراط أنها

• ووجه الطلاق • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق
 • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق
 • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق
 • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق
 • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق • ووجه الطلاق

• العاتق الطلاق • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق
 • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق
 • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق
 • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق
 • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق • العاتق الطلاق

فَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ فُلَحٌ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ الْفُلْحَ بِلَا بُدِّ لَا يَتَقَرَّبُ
 الزَّوْجُ فَلَا يَصِحُّ طَلَبُهُ مِنْهُ وَهُوَ كَخُلَاعِهَا الْفُطَا وَخُطْمَا فَوُ
 مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ ابْتِدَاءُ مُعَاوَضَةٍ فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقٌ وَمِنْ جَانِبِ
 الْاجْنَبِيِّ ابْتِدَاءُ مُعَاوَضَةٍ فِيهَا شَوْبٌ جَعَالَةٌ فَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ
 لِلْاجْنَبِيِّ طَلَقْتُ أَمْرًا فِي عَالِي الْفِ فِي ذِمَّتِكَ فَقِيلَ أَوْ قَالَ الْاجْنَبِيُّ
 لِلزَّوْجِ طَلَقْتُ أَمْرًا نِكَاحِي فِي عَالِي الْفِ فِي ذِمَّتِي فَأَجَابَهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ
 بَأْسًا بِالْمُسَمَّى وَالزَّوْجُ أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَ قَبُولِ الْاجْنَبِيِّ نَظَرَ الشَّوْبِ
 التَّعْلِيْقِ وَالْاجْنَبِيُّ أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَ اجَابَةِ الزَّوْجِ نَظَرَ الشَّوْبِ
 الْجَعَالَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامٍ وَلَوْ كَيْلَهَا فِي الْأَخْتِلَاعِ أَنْ
 يَخْتَلِعَ لَهُ كَمَا لَهُ أَنْ يَخْتَلِعَ لَهَا بِأَنْ يَصْرَحَ بِالْإِكْتِلَافِ
 أَوْ لَوْ كَالِةٍ أَوْ يَتَوَيَّرُ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ وَلَمْ يَتَوَقَّالِ الْغَرَاءُ
 وَقَعَ لَهَا الْعُومُفَعَةُ إِلَيْهَا وَالْاجْنَبِيُّ تَوَكَّلَهَا فِي الْأَخْتِلَاعِ

•••••
 وحكما يستحق ما قاله الابيض طلقا على منظر
 المنصور او الغر او عسندت ظلف فانه يعرضها غلابة
 ظلف في الاغراء والارشاك الابيض الطلقات
 في الحين فانه يخلو طلقا في بعض فصولها
 ان تسمى في العود وكن طلقا الابيض في بعض
 ارجاء

••• أو يكتمها له صورة ما عليك على
عبدك المتقني يعني ونحوه أو التفتك على أبي
عنى كأن الله أن يكون ذلك الذي يعرج الأب
بالقريب أنه روى في قوله الأب عما هو في الفلك
والأفريق أو صورته مثله الأب عما هو في الفلك
على هذا ولم يفته بأدراكه كلام المن والرج
أي منه منوصلاً قوله الكراج والآء مقصراً على
ذلك فإنه يعين الصورة الأولى والأفريق بل المعنى
الترام السمع الأول والأفريق بل المعنى
الاجنبي وأما من الما أو بينا بجمها
ولم يزل عني البرء من ضلها إذا صدرت أيتها
كالع على البرء من ضلها إذا صدرت أيتها
بسم القان في الأب والأفريق تسود هذا
استدلالهم وإثباتهم

[illegible]

بِمُوجِبِهَا نَهَى وَانْقَاءُ تَكْلِيْفِهِ لَا انْقَاءُ الْقَهْمِ الَّذِي هُوَ
شَرْطُ التَّكْلِيْفِ فَلَا تَقْصُرُهُ الصَّلَاةُ وَتَقْوَ طَلَاْفُهُ مِنْ
قَبْلِ رُبِّ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي الْمَتْنِ
وَالْجَابِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى
الَّذِي اسْتَبَدَّ إِلَيْهِ الْجَوْنِي وَغَيْرُهُ فِي تَكْلِيْفِ التَّكْرَارِ بِأَنَّ
الْمِرَادَ بِهِ مِنْ هُوَ فِي الْإِثْرِ وَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ لِقِيَاءِ عَقْلِهِ وَتَقِيعِ
الطَّلَاقِ بِصَرْحِهِ بِلَايِنَةٍ وَبِكُنَايَةٍ بِشَيْءٍ وَالْكُنَايَةُ مُلْتَحْمِلٌ
مَعْنَى الصَّيْحِ وَغَيْرُهُ فَصَرْحُهُ الطَّلَاقُ لِاشْتِهَارِهِ فِيهِ لَعْنَةٌ
وَشَرْعًا وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالسَّيْرُاحُ عَلَى الْمَشْهُورِ لَوْ رُوِيَ هُمَا
فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَاهُ قَالَ تَعَالَى وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً
وَقَالَ وَفَارَّوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَالثَّانِي أَنَّهَا كُنَايَاتٌ لِأَنَّهَا
لَمْ يَشْهَرِ اشْتِهَارُ الطَّلَاقِ وَيُلْتَمِزُ لَعْنَانِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ هُنَا

[illegible]

QVW

• ثلاث اقوال في نظر
الظاهر لا ينفصلون في اللاحق
الاسلام والارثية نظر المبالغة في
الاسلام وكانوا يصفون بغيره بالغير
كما تقدم وكانوا يصفون بغيره
كما تقدم وكانوا يصفون بغيره
• كتاب الاقوال في الطلاق
• كتاب الاقوال في الطلاق
• كتاب الاقوال في الطلاق

لا يصلح كناية عن الطلاق كما لو اخرجها من بينه وتوى
الطلاق وقطع فاطعون بالاول واخرون بالثاني وهما في
الغائب والحاضر لان الحاضر قد يكتب الى الحاضر لا لشيء
منه افعه ذلك وقيل هما في الغائب وكتابة الحاضر لغو
قطعا لانها على خلاف الغالب وقيل هما في الحاضر وكتابة
الغائب كناية قطعا ويحصل من هذا الخلاف للمختصر
ثلاثة اقوال وافوجه ثالثا انها كناية في قول الغائب وفي
الحاضر ويحرم الخلاف في غير الطلاق كما لا يحتاج الى القول
كالاعتناق والابراء والعقود عن الفضاير وما لا يحتاج الى
القول فيه على وقوع الطلاق وجهان انهما في غير النكاح
كالبيع والاجارة والهبة والانعقاد وفي النكاح الممنوع
لان الشهود شرط فيه ولا اطلاع لهم على النية والخلاف

• ثلاث اقوال اذا قصدنا اننا لانما
الاول منصوص في التام والخاصة
غنا لاسلام ونص في التام والخاصة
منه قال انها لا تحصل الا بالوطء لانها
يكنى نكاح ولا طلاق الا بغيره كذا في
وغيره فاعلم في قوله في رد المحتار
ادله عليه فاعلم في قوله في رد المحتار

• ثالثا في قوله في رد المحتار
قال في قوله في رد المحتار
في قوله في رد المحتار
في قوله في رد المحتار
في قوله في رد المحتار

• ثالثا في قوله في رد المحتار
قال في قوله في رد المحتار
في قوله في رد المحتار
في قوله في رد المحتار
في قوله في رد المحتار

av9

Q. A. I.

فَمَا أَطَاعُوا عَلَى مَا تَطَاعُوا
 وَالطُّغَاةَ أَطَاعُوا ۚ وَمَا يَدْرِي
 أَعْلَمُ كَلِمَةً يَبْعَثُ بِهَا
 قَوْلًا وَلَا خُلُقًا ۚ وَطُغِيَ
 عَلَيْهِمْ كَمَا تَظُنُّهُمْ أَفَلَا
 يَتَذَكَّرُونَ ۚ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ
 الْكِبَرُ إِذْ دُعِيَ إِلَى الْفُلِ
 فَمَنْعَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ إِذْ دُعِيَ
 إِلَى الْفُلِ لَمَنْعُوهُ ۚ وَأَلَمْ يَكُنْ
 لَأَيُّوبَ الْحُزْنُ إِذْ دُعِيَ إِلَى
 الْفُلِ فَمَنْعَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ إِذْ
 دُعِيَ إِلَى الْفُلِ لَمَنْعُوهُ ۚ
 وَأَلَمْ يَكُنْ لِرَجُلٍ إِذْ دُعِيَ
 إِلَى الْفُلِ فَمَنْعَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ
 إِذْ دُعِيَ إِلَى الْفُلِ لَمَنْعُوهُ ۚ
 وَأَلَمْ يَكُنْ لِرَجُلٍ إِذْ دُعِيَ
 إِلَى الْفُلِ فَمَنْعَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ
 إِذْ دُعِيَ إِلَى الْفُلِ لَمَنْعُوهُ ۚ
 وَأَلَمْ يَكُنْ لِرَجُلٍ إِذْ دُعِيَ
 إِلَى الْفُلِ فَمَنْعَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ
 إِذْ دُعِيَ إِلَى الْفُلِ لَمَنْعُوهُ ۚ

۵۸۲

•••••
 و تامله نظر احاطه و خلاصه
 لایا نام فی الزمان له فانه عنده یدر
 که تفسیر کلام التفسیر فی تفسیر
 الراضیه الدینی

عبدالله محمدی

وَتُعْلِقُ فِكْرِي وَتُجْزَأُ عَلَيَّ طَلَقٌ فَسَحَّ أَوْ بِالْعُكُوسِ عَلَى الْكِرَةِ
 عَلَى وَاحِدَةٍ فَتِلْكَ أَوْ عَلَى كِنَايَةٍ فَصَحَّ أَوْ عَلَى تَنْجِيهِ فَعَلُوا أَوْ
 عَلَى أَنْ يَقُولَ سَرَحْتُ فَقَالَ طَلَقْتُ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَوْ لَفِي
 الْمَكْرَهُ وَلَوْ بِالطَّلَاقِ وَقَعَ لَاحْتِبَارِهِ وَقِيلَ لَا يَقَعُ لِلْأَكْرَاهِ
 وَبِجَرِّدِ النِّيَّةِ لَا يَجُزُّ وَشَرُطُ الْأَكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمَكْرِهِ عَلَى تَحْقِيقِ
 مَا هَدَى بِهِ عَاجِلًا بِلَوْلَايَةِ أَوْ تَعَلُّبٍ وَتُجْزَأُ الْمَكْرَهُ عَنْ دَفْعِهِ
 بِهَرَبٍ وَغَيْرِهِ كَالِاسْتِغَاثَةِ بِغَيْرِهِ وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ أَسْمَعَ حَقِيقَتَهُ
 وَحَصَلَ الْأَكْرَاهُ بِخَوْفٍ بَصَرٍ شَدِيدٍ أَوْ حَيْلٍ أَوْ تَلَاوُفٍ مَالٍ
 وَخَوَافٍ كَلْخَدِّ الْمَالِ وَتَحْلُوفٍ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ طَبَقَاتِ النَّاسِ
 وَخَطَائِمِهِمْ وَقِيلَ يَشْتَرُطُ فَيْلٌ فَالْخَوْفُ بِنَعْيِهِ لَا يَحْصُلُ لَهُ
 الْكِرَاهُ وَقِيلَ يَشْتَرُطُ فَيْلٌ أَوْ قَطْعُ لُطْفٍ مِثْلًا أَوْ قَضَاءُ خَوْفٍ
 أَوْ تَحْيَافٍ مِنْهُ الْهَلَاكُ فَالْخَوْفُ بِذَلِكَ لَا يَحْصُلُ بِهِ

••• وفقد الخ قال الذي كرمه الله الاول بقى
على هذا انه وفيه ثمر ولعنوا اهل الجاهلية
مهلكا فلانهم اعدوا للناس فينا اذا راو
تواوا اعدوا ففعلوا بجان خلافة قال في
البيضة على الوجه نعم الدع لان
يكون

لا بد من
 التمسك بالحق والعدل
 والعدل هو
 العدل الذي
 لا يفرق بين
 الناس ولا
 يفرق بين
 الناس ولا
 يفرق بين
 الناس ولا

••• ولا يغفل عن حوز
 ••• عاجلا مما تقدم ونظره اللذوق
 ••• من عظمته في العلم والفقه
 ••• الزيادة في الحاجات
 ••• كذا في كلامه
 ••• كذا في كلامه
 ••• كذا في كلامه
 ••• كذا في كلامه

الْكِرَاءُ وَلَا يَحْصُلُ الْاِكْرَاهُ بِالْخَوْفِ بِالْعَقُوبَةِ لِأَجَلِهِ كَقَوْلِهِ
 لَا خَيْرَ لَكَ غَلًّا وَلَا يَشْرُطُ فِي عَدَمِ وَقُوعِ طَلَاكِ الْمَكْرَةِ التَّوَيُّ
 بَانَ يَتَوَكَّى غَيْرَهَا أَيْ غَيْرَ زَوْجَتِهِ كَانَ يَتَوَكَّى بِقَوْلِهِ طَلَقْتُ
 فَاطِمَةَ غَيْرَ زَوْجَتِهِ وَقِيلَ إِنَّ تَرْكَهَا بِإِعْذَارٍ مِنْ جِهَلٍ بِهَا أَوْ
 دَهْشَةٍ أَصَابَتْهُ لِلَاكْرَاهِ وَقَعَ طَلَاقُهُ لِاشْتِعَارِ تَرْكِهَا بِالْاِ
 بِالْاِحْتِيَارِ وَدَّ بِالْمَنْعِ وَمِنْ أَشْمِ بِمَزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ شَرَابٍ وَدَّ
 نَفَذَ طَلَاقَهُ وَتَصَرَّفَ لَهُ وَعَلَيْهِ تَوَلَّى وَفَعَلًا كَمَا لِلنِّكَاحِ
 وَالْعَتَقِ وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِسْلَامِ وَالرَّدِّ وَالْقَيْلِ وَالْقِيلِ
 الْقَطْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَفِي قَوْلٍ لَا يَنْفَعُ شَيْءٌ مَنْ تَصَرَّفَ لِإِنِّهِ
 لَيْسَ لَهُ ذِمَّةٌ وَقَدْ صَحَّحَ وَبِحَاجَاتٍ بَانَ مَا عُنْدَهُ مِنَ الْقَهْرِ وَالْقَهْرِ
 يَكْفِي فِي نَفْذِ النَّصْرِ إِذَا هُوَ مِنْ قَبْلِ رِبْطِ الْأَحْكَامِ بِالْإِشْبَا
 كَمَا تَقْدَمُ عَنِ الْغَرَالِي وَقِيلَ يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ عَلَيْهِ كَالطَّلَاقِ

••• بَانَ يَتَوَكَّى غَيْرَهَا أَيْ غَيْرَ زَوْجَتِهِ كَانَ يَتَوَكَّى بِقَوْلِهِ طَلَقْتُ
 فَاطِمَةَ غَيْرَ زَوْجَتِهِ وَقِيلَ إِنَّ تَرْكَهَا بِإِعْذَارٍ مِنْ جِهَلٍ بِهَا أَوْ
 دَهْشَةٍ أَصَابَتْهُ لِلَاكْرَاهِ وَقَعَ طَلَاقُهُ لِاشْتِعَارِ تَرْكِهَا بِالْاِ
 بِالْاِحْتِيَارِ وَدَّ بِالْمَنْعِ وَمِنْ أَشْمِ بِمَزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ شَرَابٍ وَدَّ
 نَفَذَ طَلَاقَهُ وَتَصَرَّفَ لَهُ وَعَلَيْهِ تَوَلَّى وَفَعَلًا كَمَا لِلنِّكَاحِ
 وَالْعَتَقِ وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِسْلَامِ وَالرَّدِّ وَالْقَيْلِ وَالْقِيلِ
 الْقَطْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَفِي قَوْلٍ لَا يَنْفَعُ شَيْءٌ مَنْ تَصَرَّفَ لِإِنِّهِ
 لَيْسَ لَهُ ذِمَّةٌ وَقَدْ صَحَّحَ وَبِحَاجَاتٍ بَانَ مَا عُنْدَهُ مِنَ الْقَهْرِ وَالْقَهْرِ
 يَكْفِي فِي نَفْذِ النَّصْرِ إِذَا هُوَ مِنْ قَبْلِ رِبْطِ الْأَحْكَامِ بِالْإِشْبَا

••• من عتق أو ذل أو نفسه أو لوالديه أو لغيره
 ••• نفذ طلاقه أو غيره من أهله أو غيره
 ••• نفذ طلاقه أو غيره من أهله أو غيره
 ••• نفذ طلاقه أو غيره من أهله أو غيره

••• نفذ طلاقه أو غيره من أهله أو غيره
 ••• نفذ طلاقه أو غيره من أهله أو غيره
 ••• نفذ طلاقه أو غيره من أهله أو غيره
 ••• نفذ طلاقه أو غيره من أهله أو غيره

الإمام فقال شارب الخمر معتبره ثلاثة أحوال ^{أولها} أهله ^{ثانيها} نفسه ^{ثالثها} أملاكه ^{رابعها} ما
 إذا دبت الخمر فيه ولم تتول عليه ^{ثانيها} والثانية نهاية السكر ^{ثالثها}
 هي أن يصير طامحا يسقط كالمغشي عليه لا يتكلم ولا يكاد
 يتحرك ^{ثالثها} والثالثة متوسطة بينهما وهي أن تخلط أحواله
 فلا يستطعم أقواله وأفعاله ويبقى قهيرا وكلام وفهم فلهذه
 الثلاثة محل الخلاف في طلاق التكرار ^{وأما الأولى}
 فيقتل الطلاق فيها ^{وأما الثانية} قطعا بقاء العقل ^{وأما الثالثة}
 فلا ينفذ فيها ^{أول الخلاف في الأولى والثانية} إذا قصد له كالمغشي عليه وفهم من جعله
 على الخلاف لنعدي به بالنسب إلى هذه الحالة قال الرافعي
 وتبعه المصنف وهذا أوفق لأطلاق الأكثرين تغليظا
 عليه ولو قال ربك أو بعضك أو جزؤك أو كيدك أو شرك
 أو ظفرك أو سنك أو يدك أو رجلك طالق وقع الطلاق

ALL

১১৭

• وفي الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من

• وفي الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من

• وفي الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من

• وفي الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من

في الرجعية بلحقا لطلاق بها كما تقدم فحقها الإلحاق
 الظاهر واللحان منها كما سيأتي في الرجعة ووجوب النكاح
 كما سيأتي في التفقات لأبائن لانقطاع الرجعية وفي
 الفاء تزيده لأن تطليقها بغير خيارها يدل على قصد
 حرمانها من الأنت فيعاقب بنقص قصده فان أخا
 الطلاق بأن سألته وأخلعت أو علق الطلاق على
 مشيئتها فشاء أنه لم يرث جرماً **فصل** في طلاقك
 أو انت طالق ونوى عدة أمر طليق أو ثلاث وقع ما نواه
 وكذا الكناية إذا نوى فيها عدداً وقع ما نواه لاحتمال
 اللفظ له وسواء في هذا المذخول بها وغيرها كما زاده في
 الرقصة ولو قال أنت طالق واحدة بالنصب ونوى عدة
 واحدة عملاً بظاهر اللفظ وقيل الموتى عملاً بالنية وصح

• وفي الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من
 في الدعاء لا بد من

في الحكم ولا يعطي بعض حكمه وحققا سمعيل البوشنجي
 فقال ان نونا الثلاث يقول انث طالق وقصد ان يحقيقه
 باللفظ ثلثا والا فواحدة وان قال انث طالق طالق
 وتخلل فصل بين هذه الصيغ كان سكت بينها فوق سكتة
 السطر ونحوها فثلاث فان قال اردت التاكيد لم يقبل
 ويدين والا اي وان لم يخلل فصل فان قصد تأكيدا لما
 بعد لا ولي لها فواحدة لان التاكيد في الكلام معروف
 والتكرار من وجوه التاكيد واسنفا فثلاث وكذا ان
 اطلق في لفظه عملا بظاهر اللفظ والثاني لا يقع الاول
 لان التاكيد محتمل فيوخذ باليقين وان قصد بالثانية
 وبالثالثة اسنفا او عكس اي قصد بالثانية اسنفا
 وبالثالثة تاكيدا لثانية فثلاث او بالثالثة تاكيدا

في الاطفال لا كما لا يجاب والقبول فانه
 كلام يخص الصغير لعله في كلامه ان الكلام
 ان الكلام لا يخلل التاكيد في باب التاكيد
 ان الكلام لا يخلل التاكيد في باب التاكيد
 ان الكلام لا يخلل التاكيد في باب التاكيد
 ان الكلام لا يخلل التاكيد في باب التاكيد

في الحكم ولا يعطي بعض حكمه وحققا سمعيل البوشنجي
 فقال ان نونا الثلاث يقول انث طالق وقصد ان يحقيقه
 باللفظ ثلثا والا فواحدة وان قال انث طالق طالق
 وتخلل فصل بين هذه الصيغ كان سكت بينها فوق سكتة
 السطر ونحوها فثلاث فان قال اردت التاكيد لم يقبل
 ويدين والا اي وان لم يخلل فصل فان قصد تأكيدا لما
 بعد لا ولي لها فواحدة لان التاكيد في الكلام معروف
 والتكرار من وجوه التاكيد واسنفا فثلاث وكذا ان
 اطلق في لفظه عملا بظاهر اللفظ والثاني لا يقع الاول
 لان التاكيد محتمل فيوخذ باليقين وان قصد بالثانية
 وبالثالثة اسنفا او عكس اي قصد بالثانية اسنفا
 وبالثالثة تاكيدا لثانية فثلاث او بالثالثة تاكيدا

• • • • •
الاولى مع الاستئناف بالثانية ثلاث في الاصح لخلد
الفصل ولثاني لا يقع الاثنان لان الفصل اليبير
يحتمل وان قال انت طالق وطالق صح قصدا ياكيد
الثاني بالثالث لثانيتها لا الاقلا بالثاني لاختصاص
الثاني بواو العطف الموجب للتغاير وهذه الصورة في
موطوءة فلو قال لهي لغيرها وطلقة بكل حال لانها بين
باللفظ الاول فلا يقع بما بعده شئ ولو قال لهذه اى
لغير المدخول بها ان دخلت فانت طالق وطالق فدخلت
فتنان في الاصح لانها جميعا معقبيان بالدخول ولا
ترتيب بينهما والثاني لا يقع الا واحدة كما لو نحر ولو اخر
الشرط فيقال على الوجهين وقيل يقطع بوقوع الشئ لا
لانتفاء احتمال تعلق الشرط بلحاذا للفظين بخلافه في الاول

• • • • •
الاولى مع الاستئناف بالثانية ثلاث في الاصح لخلد
الفصل ولثاني لا يقع الاثنان لان الفصل اليبير
يحتمل وان قال انت طالق وطالق صح قصدا ياكيد
الثاني بالثالث لثانيتها لا الاقلا بالثاني لاختصاص
الثاني بواو العطف الموجب للتغاير وهذه الصورة في
موطوءة فلو قال لهي لغيرها وطلقة بكل حال لانها بين
باللفظ الاول فلا يقع بما بعده شئ ولو قال لهذه اى
لغير المدخول بها ان دخلت فانت طالق وطالق فدخلت
فتنان في الاصح لانها جميعا معقبيان بالدخول ولا
ترتيب بينهما والثاني لا يقع الا واحدة كما لو نحر ولو اخر
الشرط فيقال على الوجهين وقيل يقطع بوقوع الشئ لا
لانتفاء احتمال تعلق الشرط بلحاذا للفظين بخلافه في الاول

• • • • •
الاولى مع الاستئناف بالثانية ثلاث في الاصح لخلد
الفصل ولثاني لا يقع الاثنان لان الفصل اليبير
يحتمل وان قال انت طالق وطالق صح قصدا ياكيد
الثاني بالثالث لثانيتها لا الاقلا بالثاني لاختصاص
الثاني بواو العطف الموجب للتغاير وهذه الصورة في
موطوءة فلو قال لهي لغيرها وطلقة بكل حال لانها بين
باللفظ الاول فلا يقع بما بعده شئ ولو قال لهذه اى
لغير المدخول بها ان دخلت فانت طالق وطالق فدخلت
فتنان في الاصح لانها جميعا معقبيان بالدخول ولا
ترتيب بينهما والثاني لا يقع الا واحدة كما لو نحر ولو اخر
الشرط فيقال على الوجهين وقيل يقطع بوقوع الشئ لا
لانتفاء احتمال تعلق الشرط بلحاذا للفظين بخلافه في الاول

••• فلو طلقها بغير
 دفع مائة دينار
 فلو رجعها بغير
 دفع مائة دينار
 فلو رجعها بغير
 دفع مائة دينار

••• ونسبها إليها الخ مانع
 لنا وبها في هذا التلا ما
 يقع التلا في غرضه طالع
 يكون لنا في غرضه طالع
 طالع طالع طالع

ولو قال الموطوءة انت طالق طلقة مع طلقة او معها
 طلقة فتثنان معاً وقيل مرتين وسنوعليها قوله وكذا غير
 موطوءة في الاصح مع المعية يقع ثنتان وعلى الترتيب واحدة
 بين بها ولو قال انت طالق طلقة قبل طلقة او بعكسها
 طلقة فتثنان في موطوءة وطلقة في غيرها بين بها للترتيب
 ولو قال انت طالق طلقة بعد طلقة او قبلها طلقة فكما
 اي يقع ثنتان في موطوءة واحدة في غيرها في الاصح فيها
 وقيل لا يقع في موطوءة الا واحدة لجواز ان يكون المعنى بعد
 طلقة مملوكة لها وقبلها طلقة مملوكة لي وعلى الاول قيل
 يقع المبرجة ولا تتبعها المضمنة ويلغو ذكر بعد وقيل
 والاصح في اصل الروضة وقوع المضمنة اولاً ثم المبرجة
 وعلى هذا قيل يقع في غير الموطوءة ثنتان ويلغو ذكر بعد وقيل

••• لو كان في هذا التعليل
 طالع طالع طالع
 فيه مكانة الوحدة المذكورة

••• وفيه المضمنة التي
 في تمام اللفظ بل هي
 المضمنة التي في تمام
 اللفظ بل هي المضمنة
 التي في تمام اللفظ

••• ارادة مع طلق ••• وهو ان
 ونحوه لا ينفك عنه ولا ينفك عنه
 لعلها لا تنفك عنه ولا ينفك عنه
 لعلها لا تنفك عنه ولا ينفك عنه
 لعلها لا تنفك عنه ولا ينفك عنه

••• طلقان •••
 قال الزركشي
 موصفاً للامتنان
 المستوفى والمنع
 فيجوز ان يكون طلقاً
 انتهى استيفاء طلقاً
 الا ان يقول الشارح
 انما هو طلقان
 وان لم يقبل في نفي الطلاق

وَكَانَهُ قَبْلَ طَلْقَيْنِ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةٌ فِي طَلْقَةٍ وَ
 ارَادَ مَعَ طَلْقَةٍ فَطَلْقَانِ وَلَقِطَةٌ فِي ثَلَاثٍ عَجَبِي كَمَا فِي
 قَوْلِهِ نَعَالِي دُخُلُوا فِي أُمِّمٍ وَالظُّرُفَ وَالْحَسَابَ وَالْمَوَاطِنَ فَطَلْقَةٌ
 لِأَنَّهُمَا مَعْتَقِي الظُّرُفِ وَهَوَّيْ الْحَسَابِ وَالْحَقُّ فِي الْأَطْلَافِ
 وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ نَصُوطْلَقَةٍ فِي نَصُوطْلَقَةٍ وَطَلْقَةٍ
 بِكُلِّ حَالٍ تَمَادِي مِنْ ارَادَةِ الْمَعِيَّةِ وَهَوَّيْ الظُّرُفِ وَالظُّرُفِ
 الْحَسَابِ وَأَعْلَمَ ارَادَةَ شَيْءٍ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبِعُ وَلَقِطَةٌ
 نَصُوطْلَقَةٍ مَكْتُوبَةٍ فِي هَامِشِ نَسْخَةِ الْمُصَنَّفِ بِغَيْرِ خَطِّهِ
 وَهِيَ صَوِّبٌ كَمَا ذَكَرْتُ فِي الْمَحَرَّرِ وَالشَّيْخُ إِذَا لَوَّاسُفُطٌ وَارِيدَ
 الْمَعِيَّةَ وَقَعَ طَلْقَانِ كَمَا فِي الشَّيْخِ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةٌ
 فِي طَلْقَيْنِ وَقَصْدُ مَعِيَّةٍ ثَلَاثٍ أَوْ ظُرُفًا وَاحِدَةً أَوْ حَسَابًا
 وَعَرَفَهُ ثَلَاثَانِ لِأَنَّهُمَا مُوجِبُهُ وَأَنْ جَهْلُهُ وَقَصْدُ مَعْنَاهُ

••• لانها معقولة في الظرف والارادة •••
 اما بعد الطلاق فدون الطلق فطالقا والارادة
 لا يكون اولا والارادة طلقا فطالقا والارادة
 فطالقا فطالقا فطالقا فطالقا فطالقا فطالقا

••• ارادة المعية •••
 انما ارادة المعية
 طلقان قال الزركشي
 لان المعية
 لان المعية
 لان المعية

••• طلقان •••
 قال الزركشي
 لان المعية
 لان المعية
 لان المعية

••• قوله طلقان اعمالهما ان نصفين
 ••• وان قوله لا يقع ان يكونا
 ••• اختلف في المتي للطلاق في الخلاف
 ••• الثانية في ما مع انه منصف كجاء في الروضة
 ••• قوله طلقان اعمالهما ان نصفين
 ••• وان قوله لا يقع ان يكونا
 ••• اختلف في المتي للطلاق في الخلاف
 ••• الثانية في ما مع انه منصف كجاء في الروضة

عند اهل الحساب فطلة وقيل ثنان لفصه معنى الحنا
 وضحه بان ما لم يعلم لا يصح قصده وان لم يتوشأ فطلة
 لانها المحقق وفي قول ثنان ان عرف حايا بما عليه ولو
 قال انت طالق بعض طلة فطلة او نصف طلة فطلة
 الا ان يريد كل نصف من طلة فيقع طلقان ووقع الطلة
 بذكر بعضهما ميم او معناه قال الشيخ ابو حامد وغيره
 بطريق التبرية وامام الحرمين بطريق النجيرية البعض عن
 الكل والاحم ان قوله انت طالق نصف طلقين يقع به
 طلة لانها نصفها وقيل طلقان نظر الى نصف كل
 طلة وان قوله انت طالق ثلاثة انصاف طلة او
 نصف طلة يقع به طلقان نظرا في الاولى الى زيادة
 النصف الثالث على الطلة فيجب من اخرى وفي الثانية

••• قوله طلقان اعمالهما ان نصفين
 ••• وان قوله لا يقع ان يكونا
 ••• اختلف في المتي للطلاق في الخلاف
 ••• الثانية في ما مع انه منصف كجاء في الروضة

••• قوله الثانية اعمالهما ان نصفين
 ••• وان قوله لا يقع ان يكونا
 ••• اختلف في المتي للطلاق في الخلاف
 ••• الثانية في ما مع انه منصف كجاء في الروضة

الحمد لله
على الخلال

• فلا يحفل الخلاص كما لو حاله انطوائ
الانسان وندب ولم تعلم مشيئة فانه تبع
الطلاق وتفرج ما يمكنه من هذه المعاني عليه
في صداقة الاول عداة القوي اناني رغبة
الغريبي وقاد الروي اناني انه المنه وكجبه
الناضي واليقوي والمادوي
طلعت لانا خضوة كادته فاه صاف الكافي
كلت عليه اه شاماتيه فاه صاف الكافي
ان كان له حاله غصبي افذ يقولها والالتم
اليها فظفر فيه النكسق بان فعل الشخص
لا يرفع فيه للنعم كالمصلي والسا برسمه

S. K.

[illegible]

••• اذ قال الماعظ رحمه الله
المسئلة الثالثة قول الموقر
وصلى الله عليه وسلم
الخطبة وعنى التسليم
بما عطف على الآخرة
الافكار المعينة
الآثار الجارية
والفائدة

• وقال قصص اللافسيه اعزنا الوطيف
فانه يبيع الوطيف والسكاه ابنه الزوجه
بان اللفظ مؤرد بن الزوجه والافسيه
عنه

• وعلى البطلان...
 • قال الشافعي...
 • قال أبو حنيفة...
 • قال مالك...
 • قال أحمد...
 • قال أبو يوسف...
 • قال أبو حنيفة...
 • قال مالك...
 • قال أحمد...
 • قال أبو يوسف...

قَالَ الزَّوْجِيُّهٖ أَحَدًا كَمَا طَالَ فِي قَصْدٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهَا طَلَقٌ وَلَا
 فَلَحْدَاهَا وَيَلْزَمُهُ الْبَيَانُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى وَالْثَّانِيَةِ
 الثَّانِيَةِ لَعَرَفًا مُطْلَقَةً مِنْهَا وَتَعَزُّلًا عَنْهُ إِلَى الْبَيَانِ وَ
 النَّجِيْنِ وَعَلَيْهِ الْبَيَانُ أَيُّ بِالْبَيَانِ وَالنَّجِيْنِ فِي
 الطَّلَاقِ الْبَائِنِ وَكَذَا الرَّجْعِيُّ فِي رَجْعِهِ فَإِنْ أَخْرَعَنِي وَإِنْ
 أَمْسَحَ عُرُورًا وَلَا صَحَّ فِي الرَّجْعِيِّ لَا يَدَارِعِيهِ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ
 رَجْعُهُ وَيَقَعُهَا فِي الْحَالِ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ أَوْ رَجْعِيٍّ لِحَبْسِ الْمَعْنَى
 حَبْسُ الْمَرْجُوعَاتِ إِلَى ذَلِكَ وَكَذَا بَيِّنٌ أَوْ عَيْنٌ لَا يَتَرَدَّدُ الْمَصْرُفُ
 إِلَى الْمَطْلُوقَةِ مَا ذَكَرَ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِاللَّفْظِ فِي حَالِ النَّجِيْنِ
 وَعَلَمَهُ وَقِيلَ أَنْ لَمْ يُعَيَّنْ فَعَدَّ النَّجِيْنِ لِأَنَّ الطَّلَاقَ
 لَا يَنْزِلُ إِلَّا فِي حُلٍّ مُعَيَّنٍ وَدَفِعَ هَذَا بِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهَا إِلَى
 الْيَعْيُنِ كَمَا تَقَدَّمَ فَلَوْ لَا وَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَهُ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهَا

• قال الشافعي...
 • قال أبو حنيفة...
 • قال مالك...
 • قال أحمد...
 • قال أبو يوسف...
 • قال أبو حنيفة...
 • قال مالك...
 • قال أحمد...
 • قال أبو يوسف...

• قال الشافعي...
 • قال أبو حنيفة...
 • قال مالك...
 • قال أحمد...
 • قال أبو يوسف...
 • قال أبو حنيفة...
 • قال مالك...
 • قال أحمد...
 • قال أبو يوسف...

• قال الشافعي...
 • قال أبو حنيفة...
 • قال مالك...
 • قال أحمد...
 • قال أبو يوسف...
 • قال أبو حنيفة...
 • قال مالك...
 • قال أحمد...
 • قال أبو يوسف...

••• لان الطلاق لا يقع باللفظ الا في حالة الاولى لان المطلقه
 لا تملك ان تطلق نفسها بل لا بد من اقرار الزوج او اقرار
 القاضي او اقرار اهل بيت الزوجية ••• لان الطلاق لا يقع
 باللفظ الا في حالة الاولى لان المطلقه لا تملك ان تطلق
 نفسها بل لا بد من اقرار الزوج او اقرار القاضي او اقرار
 اهل بيت الزوجية ••• لان الطلاق لا يقع باللفظ الا في حالة
 الاولى لان المطلقه لا تملك ان تطلق نفسها بل لا بد من
 اقرار الزوج او اقرار القاضي او اقرار اهل بيت الزوجية

والوطئ لاحدهما ليس ببيان في حالة الاولى لان المطلقه
 الاخرى لاحتمال ان يطا المطلقه ولا يعين في حالة الثا
 لة لان الموطوءة للطلاق بل يطا اليه لبيان والتعيز فان بين
 المطلقه بغير موطوءة قبل وكذا بالموطوءة لكن عليه الحدان
 كانا لطلاق باثنا ولم يجزها باثنا المطلقه وله ان يعين
 للطلاق غير موطوءة وكذا الموطوءة لكن عليه المهر بناء على
 وقوع الطلاق عند اللفظ وقيل الوطئ يعين فلا يمنع من وطئ
 ايها ما شاء ولو قال شيئا الى فلاحه هذه المطلقه فيبان لها
 وهذه الزوجه فيبان ان غيرها المطلقه او قال شيئا
 الى كل منهما اردت هذه وهذه وهذه بل هذه وهذه مع
 هذه وهذه هذه حكم بطلاقها في الظاهر لا قران به بما قاله
 ويجوز به نكاحه بغير اقرار بطلاق الاولى لا يقبل امانى

••• وفيه وجهان الاول ان النكاح انشاء
 اختيار والوطئ لا يخلو كوطئ المنيعة في وقت
 النكاح ورواياتها في النكاح لا تحصل باللفظ
 فلا ينافي قوله به بخلاف ما في المنيعة ولو كان
 النكاح لا يخلو منها وقتها في الزوجه الا في
 ما لا يلزم من كونه تعينا ان يكون حلالا لا ينعى
 الزوجه فانه ان كان المنيعة عليه

••• اردت منه ثم ادخل طلاقا منه عند
 ثبوت النكاح فذلك الكلام في البيان وذكر
 ثلاثة اذا كان النكاح باثنا ما كان اقراره
 واما ما ذكره في الموطوءة عند المطلقه بالنكاح
 فذلك كلام الساجد رحمه الله

••• لان الزوج ببيان الطلاق
 انا هو الذي لا بد له اقراره
 طالع فانه لا يقبل لطلاقها
 كما انشاء واستصحب به انما

الباطن فالملطقة مَن نَوَاهَا فَقَطْ قاله الامام قال
فان نَوَاهَا جَمِيعًا فَالْوَجْهُ اَنَّهَا لَا تُطْلَقَانِ اِذَا لَوْجَةٌ
بِقَوْلِهِ اسْكَاكَ طَالَفَ

الباطن فالمطلقة مَن نَوَاهَا فَقَطْ قَالَهٗ الْاِمَامُ قَالَ
 قَان نَوَاهَا جَمِيعًا فَالْوَجْهُ اَنَّهُمَا لَا يُطْلَقَانِ اِذَا وَجَّهَ
 لِحَدِّكَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا وَلَوْ قَالَ ارَدْتُ هَذِهِ ثُمَّ هَذِهِ اَوْ هَذِهِ
 فِيهِ حُكْمٌ بِطَلَاقِ الْاَوَّلَى فَقَطْ كَمَا فِي التَّهْنِيبِ وَالْتِمَازِ
 لِفَصْلِ الثَّانِيَةِ بِالْتَرْتِيبِ وَالْتَعْقِبِ وَتَقْلِيدِ الْاِمَامِ غَزَالِي
 حِينَ ثُمَّ وَاعْتَرَضَ بِهِ بَعْضُ الْكَلَامِ الْاِعْتِرَافُ بِالطَّلَاقِ
 فِيهَا كَمَا فِي الْوَاوِيكِ عَنْ ذِكْرِ الْفَاءِ وَهِيَ كَيْفَ قَالَ الرَّافِعِيُّ
 الْحَرَّ الْاِعْتِرَاضُ لَكِنْ رَجَّحَ فِي الرُّقْعَةِ الْاَوَّلِ وَلَوْ قَالَ عِنْدَ
 الْمَطَالَبَةِ بِالْتَّعْيِينِ هَذِهِ الْمَطْلُوقَةُ وَهَذِهِ اَوْ بِلِ هَذِهِ اَوْ
 ثُمَّ هَذِهِ تَعَيَّنَ الْاَوَّلَى وَلَعَاذَ كُغَيْرُهَا لِانَّ التَّعْيِينَ
 اِنْشَاءُ اخْيَارٍ لَا اخْيَارٍ عَنْ سَابِقٍ وَلَيْسَ لَهُ الْاِخْيَارُ وَاحِدٌ
 فَيَلْعَوُ ذِكْرُ اخْيَارٍ غَيْرِهَا وَلَوْ مَا نَأَى اَوَّلُهَا قَبْلَ بَيَانِ وَ

511

517

• المطلق لا ينفك عن مخرج الطلاق الفسخ
• ونفق المستتر منه فانه لا يكون بربا وتعليقه
ظاهر • وجزم البعث او انفك لانه انما هو
منه على القلب فلا ينفك له نصرا كما لو كان
ميتا

[illegible]

[illegible]

تَطَهَّرَ وَلَا يَتَوَقَّفُ الْوُقُوعَ عَلَى الْأَعْيَالِ أَفْأَلَمَنْ فِي طَهْرِهِمْ
لَهُمْ الْعَقْدَةُ لَيْسَ بِهِمْ
مُتَرَفِّيهُ وَهِيَ مَدْخُولُهَا أَنْتَ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ
لَمْ يَحْضُرْ فِي حَالِ السَّنَةِ
أَنْ مُسَّتْ فِيهِ تَطَهَّرَ بَعْدَ حَيْضٍ أَوْ قَالَ فِي طَهْرٍ أَنْتَ طَالِقٌ لِلْبَيْعَةِ
فِي الْحَالِ يَقَعُ أَنْ مُسَّتْ فِيهِ وَلَا أَيْ وَأَنْ لَمْ تُسَّرَفِ فِيهِ وَهِيَ
مَدْخُولُهَا الْخَيْضُ تَرَى دَمَ حَيْضٍ فَإِنْ انْفَطَحَ الْبَدَنُ
أَبْدَانُ طَلِيقَاتِ الْمَذْكُورِ
قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَلَمْ يُعِدَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعِ وَهَذَا
كَأَنَّ شَخْطَابَ بْنِ يَكُونُ طَلِيقًا لِسَيِّئًا أَوْ بَدْعِيًّا فَلَوْ قَالَ
لِمَنْ لَا يُصِفُ طَلِيقًا بِذَلِكَ كَعَبْرَةِ الْمَسُوسَةِ وَالصَّغِيرَةِ
وغيرهما أَنْتَ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ أَوِ الْبَيْعَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ مُطْلَقٌ
أَوْ شَعْرًا أَوْ لِسَانًا لِلْسَّنَةِ أَوِ الْبَيْعَةِ
وَيَأْخُذُ ذِكْرُ السَّنَةِ وَالْبَيْعَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَهُ حَسَنَةُ
وَالْبَيْعَةِ
أَوْ أَحْسَنُ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْمَلُهُ فَكَالِ سَنَةٍ فَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضٍ
لَمْ يَقَعِ حَتَّى تَطَهَّرَ أَوْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُسَرَفِ فِيهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ أَوْ مُسَّتْ

● ففمن نظم شئ من المواليد أو المواليد
وليس من المواليد أو من المواليد أو من المواليد
اللاقي له في المواليد أو من المواليد أو من المواليد
الزينة وكان ذلك في المواليد أو من المواليد
اللاقي له في المواليد أو من المواليد أو من المواليد
عنه

مفتي بخش فاكه التراكى
فا التوفى على الحى كمال
لا ادا والى فاكه الطاهر
مفتى العنق فاكه الطاهر
مفتى العنق فاكه الطاهر

مما
ان
كل
الكل
والا
هنا

[illegible]

VIS

519

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٦٢٠

[illegible]

544

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

543

عشر ونون وقاله اعياب البوصفة • عشر
 في الاول والثاني والثلث في الاول والثاني
 منسوب باعانة الخاطئة • عشر
 ضابطا من قول
 قوة فقط خطها من قول
 وتكرير العادة على
 وامر وان كان ذلك
 منها فيما عدا ذلك
 او اعياب البوصفة
 من انفق اياه
 فحسب من خطها

الاولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة
 اربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة ولو علق
 بكما فخمسة عشر ^{لأن كلا منهما} عدا على الصحيح ^{شرح آجاز} واحد بطلاق الاولى
 وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق به طلاق واحدة
 وطلاق اثنين واربعة بطلاق الثالثة لانه صدق
 به طلاق واحدة وطلاق ثلاث واربعة بطلاق الرابعة
 لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق اثنين غير الاولين
 وطلاق اربع والوجه الثاني يعتد بسبعة عشر ^{في الاثنى عشر} بطلاق
 صفة اثنين في طلاق الثالثة والثالث يحسب عشرة
 باعبار صفة الثلاث ايضا في طلاق الرابعة والاربعة
 يعتق ثلاثة عشر ^{في الاثنى عشر} باسقاط صفة اثنين في طلاق
 الرابعة ولو علق الطلاق بنفي فعل فالمدعي انه ان علق

• من غير الاولين لم يملك في العادة غير
 الاول لانه يخرج الى ذكر ذلك في الثاني
 وما يشهد به

• والوجه الثاني قاله النفي انما هو
 والاقام بغيره فاما في طلاق اربعة
 العشر • في طلاق الثالثة انظر
 اعلى صفة الاولين ايضا في طلاق الرابعة
 بغيره

• والى انك تعتق عشرة بطلاق اربعة
 لا اربعة بطلاق اربعة
 نفس طلاقه بطلاق اربعة
 فاعلم انك تعتق عشرة بطلاق اربعة
 والثاني مع الثالث لانه انما
 من فلا يعتق ان اربعة

ج (۴۱) ۳ مناسیح المحلی

وقع عليه
 ولقد قال الله لما ألقى
 اهد ذلك مما لا ينفعك في الدنيا ودعها
 ما لم يجد ان ينفعك في الآخرة
 لانه ما كان اكلنا ان شربنا فاطمأنت
 على سوطي ان نعلم اني على الاول
 ان شربنا لوضع نعلم اني على الاول
 يقع ان نعلم اني على الاول
 وقع في الحال فان اكلنا ان شربنا
 طامنا ونعلم ان نعلم ان شربنا
 وقع في الحال ان شربنا
 وقع في الحال ان شربنا

[illegible]

SPY

••• وهو الذي هو
 المفضل بين سائر
 النسل خالف ما روي ان
 كثر من سائر سائر
 النسل فانه طاهر في
 جميع الواردات
 او طاهرا فانه طاهر
 في جميع الواردات
 الا ان سائر سائر
 النسل من العلة
 من سائر سائر
 النسل من العلة
 من سائر سائر
 النسل من العلة

فلا يقع بالتحليق للاقابيين انتفاء الحمل في الصورة
 الاولى اذ اكثر مدة الحمل ربع سنين ولا حتم حدوث
 الحمل من الوطئ بعد التحليق في الثانية والاصل بقاء
 النكاح واللائي وان لم يوطأها بعد التحليق ووطئها
 بعده ولم يمكن حدوث الحمل بذلك الوطء بان كان بينه
 وبين الوطئ دون ستة اشهر فالاحتمال وقوعه لبين وجوب
 الحمل عند التحليق ظاهرا والثاني لا يقع لاحتمال حدوث
 الحمل بعد التحليق باسنادها لهما منية والاصل بقاء النكاح

شرح النجس للوطئ حيث لم يكن حمل
 ظاهر يشعر بجوانه وجوار الاستمتاع وهو لاحتمال
 الاصل عدم الحمل وبقاء النكاح وقيل يحتمل ذلك لخصا
 في محل الرد الى ان يستبرأها بقدر وقيل بثلاثة وان

••• ان يكون وقوع الحمل ينبغي ان ياتي
 ما تعلق في السلسلة قبلها من تفصيل
 السلسلة الاثر والوطئ في غير ذلك
 من سائر

٥٢٩
 والاعوان في الدنيا والآخرة
 من فضله العظمى
 عندها ما لا يحصى
 فقل يا أيها النبي
 لا تأخذوا من أموالكم
 أموالكم في سبيل الله
 ولا تأخذوا من أموالكم
 أموالكم في سبيل الله
 ولا تأخذوا من أموالكم
 أموالكم في سبيل الله

۵۳۲

[illegible]

•••••
 ذلك وقتها وافتتحت بابها
 التي اذا دخلت

[illegible]

540

ولا يأتى الثاني منها قال الترمذي إذا
 قلنا بوقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولو كان ثلثه وقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولا يخلع في الثلثين ولو وقع في الثلثين لم يخلع
 ولو وقع في الثلثين لم يخلع

اَوْفَرُهُ فَنُصَحْنَاهُ الْخَلَاقُ فَعَلَى الْاَوَّلِ الرَّاجِعُ وَيَلْعَوُ
 تَعْلِقُ الطَّلَاقَ لَا سَكَّالَةً وَقَعَهُ وَعَلَى الثَّالِثِ يَلْعَوُ
 جَمِيعًا وَلَا بَأْسَ الْثَّانِي هُنَا وَلَوْ قَالَ لَنْ وَطَنِكَ وَطَأً
 مُبَاحًا فَإِنْ طَالَ قَبْلَهُ ثُمَّ وَطِئَ لَمْ يَقَعْ طَلِاقٌ وَقَعَالَةً
 لَوْ وَقَعَ لَحَجَّ الْوُطْئُ عَنْ كَوْنِهِ مُبَاحًا وَخُرُوجِهِ عَنْ ذَلِكَ
 مُحَالٌ وَتَوَاءً ذَكَرْنَا ثَلَاثًا أَمْ لَا وَأَنَا لَمْ يَأْتِ خِلَافٌ بِالْوُقُوعِ
 مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي فِي مَسْئَلَةِ التَّعْلِيقِ بِالطَّلَاقِ السَّابِقَةِ
 لِأَنَّ التَّعْلِيقَ بِهِ يُقْصَدُ بِهِ سَدُّ بَابِ الطَّلَاقِ فَعَوْلُ قَائِلِهِ
 بِنَقِضِ قَصْدِهِ بِأَنْ أَوْقَعَ عَلَيْهِ مَعَ الْمَجْرِبِ بَعْضُ الْمُعْلَقِ تَعْلِيقًا
 وَالتَّعْلِيقُ هُنَا لَكَوْنُهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ لَا يَسُدُّ بَابَهُ وَلَوْ
 عُلِقَ بِشَيْءٍ آخَرٍ كَانَ قَالَ لَنْ طَالَ أَنْ شَيْءٌ شَرٌّ
 أَيْ شَيْءٌ عَلَى قَوْلِ بَعْضٍ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ الطَّلَاقُ كَطَلَقِ

ولا يأتى الثاني منها قال الترمذي إذا
 قلنا بوقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولو كان ثلثه وقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولا يخلع في الثلثين ولو وقع في الثلثين لم يخلع
 ولو وقع في الثلثين لم يخلع

ولا يأتى الثاني منها قال الترمذي إذا
 قلنا بوقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولو كان ثلثه وقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولا يخلع في الثلثين ولو وقع في الثلثين لم يخلع
 ولو وقع في الثلثين لم يخلع

ولا يأتى الثاني منها قال الترمذي إذا
 قلنا بوقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولو كان ثلثه وقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولا يخلع في الثلثين ولو وقع في الثلثين لم يخلع
 ولو وقع في الثلثين لم يخلع

ولا يأتى الثاني منها قال الترمذي إذا
 قلنا بوقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولو كان ثلثه وقع الخلع في ثلثيها لم يخلع
 ولا يخلع في الثلثين ولو وقع في الثلثين لم يخلع
 ولو وقع في الثلثين لم يخلع

نفسك كما تقدم أَوْعِيَّةُ كَانَ قَالَ رَجَعْتُ طَالُوًا شَاءَتْ
 أَوْعِيَّةُ اجْنَبِي كَانَ قَالَ لَهُ إِنْ شِئْتُ رَجَعْتُ طَالُوًا فَلَا
 يَشْرُطُ الْغُورُ فِي الْمَشِيَّةِ فِي لَاحِقِ لَانْتِفَاءِ التَّمْلِيكِ فِي الشَّيْءِ
 وَجَعْلِهِ فِي الْإَوَّلِ بَانْتِفَاءِ الْخُطَابِ فِيهِ وَالثَّانِي يَشْرُطُ الْغُورُ
 نَظْرًا إِلَى بَضْعِ التَّمْلِيكِ فِي الْإَوَّلِ وَالْإِلَى الْخُطَابِ فِي الْثَّانِي وَ
 لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالُوًا شَاءَ فَلَانُ أَوْ رَجَعْتُ طَالُوًا شَاءَ
 فَلَانُ فَلَا شَيْءَ طَوْنُهُ فَرَوْطًا لَانْتِفَاءِ التَّمْلِكِ وَالْخُطَابِ

عَلَى الطَّلَاق بِهَا كَانَ قَالَ لِرُوحْنِهِ الصَّبِيَّةُ أَنْتِ طَالِقٌ
أَنْ شِئْتَ أَوْ لِحَبْنِي صَبِيَّةٌ شِئْتَ فَرُوحْنِي طَالِقٌ فَقَالَ كُلُّنَهُمَا
شِئْتُ لَا يَبْقَى الطَّلَاقُ وَأَنْ كَانَ مَهْرًا لِأَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ لِقَوْلِ
غَيْرِ الْبَالِغِ فِي التَّصَرُّفَاتِ وَقِيلَ يَبْقَى بِمَهْرٍ أَيْ عَشِيرَتِهِ فَعَبَّرَ
كَمَا اعْتَبَرَتْ فِي خُبَارِ أَحَدِ الْأَبْوِينَ وَلَوْ عَلَّقَهُ عَشِيرَتُهُ بِالْبَالِغِ
مَحْبُونٍ مِنْ زَوْجَتِهِ أَوْ لِحَبْنِي فَقَالَ شِئْتُ لَمْ يَبْقَ قِطْعًا لِأَنَّ
الْمَحْبُونِ لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ وَلَا يَهْوَى لَهُ أَيْ لِمُعَاوَنَةِ قَبْلِ
الْمَشِيئةِ مِنْ الْمَعَاوَنَةِ بِمَشِيئَتِهِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ يُعْلِقُ فِي الظَّاهِرِ
وَأَنْ تَضَمَّنَ عَلَيْكَ كَمَا لَا يَخْجُجُ فِي التَّعْلِيقِ بِالْإِعْطَاءِ قَبْلَهُ
وَأَنْ كَانَتْ مُعَاوَضَةً وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
زَيْدٌ طَلِيقَةٌ فَشَاءَ طَلِيقَةٌ لَمْ تَطُلْ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى لَا أَنَّ
يَشَاءُهَا فَلَا تَطْلُقُ إِلَّا صُلَا كَمَا لَوْ قَالَ لَا أَنْ يَخْجُلَ زَيْدٌ لَمْ يَخْجُلْ

• وقبل نعيم قبل من الخلاق المسئلة
ان المسئلة هنا بل ان القول المروءة
الغلب وفرد لا قول السالك والارادة
وانما بعد العلف باللفظ فالرفع والارادة
عنه

فان في الرفع ذكر الخ
وتنبيه ان اللفظ لا يأتي
في الرفع من غير
الرفع والرفع

ج (۱۴) ۳۰ مشقہ اولیٰ

في الوقوع باطنا ولا خلافا في الوقوع ظاهرا ولتصل الامام
 نفيا للخلاف في الوقوع ظاهرا ويؤثر في طلاق المصادرة
 المقصودة بالطلاق ومثلي على ذلك الغرض الجازم به
 ولو على باكل رمانة وعلق بصق كان قال ان اكلت
 رمانة فانت طالق وان اكلت تصق رمانة فانت طالق
 فاكلت رمانة فطلقان لحصول الصفتين باكلها ولو كان
 التعليقان بكما طلق ثلاثا لانها اكلت رمانة مرة و
 تصق رمانة مرتين ولما كان بالطلاق ما يعلو به حث على
 الفعل ومنع منه او تحقيق خير ليصدق فيه فاذا قال ان
 حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم تحترج او ان حرميت
 او ان لم يكن الامر كما قلت فانت طالق وقع المعلق بالحق
 لان ما قاله حلف باقامه السابقة وتيقع الاخير

في الوقوع باطنا ولا خلافا في الوقوع ظاهرا ولتصل الامام
 نفيا للخلاف في الوقوع ظاهرا ويؤثر في طلاق المصادرة
 المقصودة بالطلاق ومثلي على ذلك الغرض الجازم به
 ولو على باكل رمانة وعلق بصق كان قال ان اكلت
 رمانة فانت طالق وان اكلت تصق رمانة فانت طالق
 فاكلت رمانة فطلقان لحصول الصفتين باكلها ولو كان
 التعليقان بكما طلق ثلاثا لانها اكلت رمانة مرة و
 تصق رمانة مرتين ولما كان بالطلاق ما يعلو به حث على
 الفعل ومنع منه او تحقيق خير ليصدق فيه فاذا قال ان
 حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم تحترج او ان حرميت
 او ان لم يكن الامر كما قلت فانت طالق وقع المعلق بالحق
 لان ما قاله حلف باقامه السابقة وتيقع الاخير

في الوقوع باطنا ولا خلافا في الوقوع ظاهرا ولتصل الامام
 نفيا للخلاف في الوقوع ظاهرا ويؤثر في طلاق المصادرة
 المقصودة بالطلاق ومثلي على ذلك الغرض الجازم به
 ولو على باكل رمانة وعلق بصق كان قال ان اكلت
 رمانة فانت طالق وان اكلت تصق رمانة فانت طالق
 فاكلت رمانة فطلقان لحصول الصفتين باكلها ولو كان
 التعليقان بكما طلق ثلاثا لانها اكلت رمانة مرة و
 تصق رمانة مرتين ولما كان بالطلاق ما يعلو به حث على
 الفعل ومنع منه او تحقيق خير ليصدق فيه فاذا قال ان
 حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم تحترج او ان حرميت
 او ان لم يكن الامر كما قلت فانت طالق وقع المعلق بالحق
 لان ما قاله حلف باقامه السابقة وتيقع الاخير

[illegible]

५५५

فهرست الربع الثالث من شرح المحلى

صفحة	كتاب	صفحة
١٨٢	فصل ان شرط الوافق لظرفه انه وافتح شرطه	٢
١٨٥	كتاب الهبة	٧
١٩٣	كتاب اللقطة	٩
١٩٩	فصل الجلبون المملوك المتع من مفعار السباع الى	١٥
٢٠٨	فصل اذا عرف سئدلم بملكها حتى يجاء الى	٢٣
٢١٢	كتاب اللقيط	٢٨
٢١٨	فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام الى	٣٥
٢٢١	فصل اذا لم يقر اللقيط برقه فهو قر الى	٣٥
٢٢٤	كتاب الجمالة	٤٢
٢٣٠	كتاب الفكر ارض	٤٢
٢٣٨	فصل الفرض لمقتضى في كتاب الله تعالى الى	٤٢
٢٤٢	فصل الابن والابن والزوجة الحجة احمد	٥٣
٢٤٤	فصل الابن يتفرق للمال وكذا البنون	٤١
٢٤٤	فصل الابن يرث بفرس اذا كان مع ابنه ابن ابن	٤٨
٢٤٩	فصل الاخوة والاخوات لا يرثن اذا انفردوا وانفردوا	٧٥
٢٥٤	فصل من لا عصة له يتبع الى	٨٥
٢٥٥	فصل ايتبع جده في الفومة الى	٩١
٢٥٨	فصل لا يتوارث من لم وكان	٩٩
٢٤٥	فصل ان كان الوارثة عصباء فتم المال بالتبوية	١٠٢
٢٧٤	فصل في المناكحات	١٠٤
٢٧٩	كتاب الوصايا	١١٥
٢٨٤	فصل ينبغي ان لا يوصى باكثر من ثلث ماله	١٢١
٢٩٠	فصل اذا قلنا المرض مخونا الى	١٢٢
٢٩٤	فصل يشاء تناول صفة الجنة وكبريتها الى	١٣١
٣٠٤	فصل في الوصية بنافع جسد ودار وغلة خازنة	١٣٤
٣١٠	فصل له الرجوع عن الوصية الى	١٤١
٣١١	فصل بين الايضاء بقضاء الدين	١٤٩
٣١٧	كتاب المودعة	١٥٨
٣٢٨	كتاب قلم لقيط الغنمة	١٥٨
٣٣٤	فصل الغنمة مال مصل من كفار يقاتل ولا يجاف	١٦٠
٣٤٢	كتاب قلم الصدقات	١٦٥
		١٧٤
		١٧٨

صحيحة	٣٤٢	فصل من طلب الزكاة وعلم الامام شفعائه الخ	صحيحة	٥٥٢	فصل انما طلاقك وملكك لدولك عليك كذا الخ
٣٥١	فصل يجزأ شهاب الاضاف الخ	٥٥٥	فصل ادعت خلعاً فانك صدق بهينه	٥٥٦	فصل ادعت خلعاً فانك صدق بهينه
٣٥٥	فصل صدقة الطلع سنة الخ	٥٥٧	كتاب الطلاق	٥٥٨	فصل له نفق من طلاقها اليها
٣٥٧	كتاب النكاح	٥٥٨	فصل تربل ان تائم طلاقاً لغيرها	٥٥٩	فصل خطاب الابنية بالطلاق الخ
٣٥٩	فصل حمل غطيته خلية عن نكاح وعلة	٥٥٩	فصل طلقك لوانك طلاق وتوى عدا وقع	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٣٦٣	فصل انما يقع النكاح بايجاب وقبول	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٣٦٢	فصل لا تزوج امرأة نفسها الخ	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٣٨٨	فصل لا ولاية لرئيس الخ	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٠٣	فصل نفقها الولي الخ	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٠٩	فصل لا يزوج مخون صغير الخ	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤١٢	باب ما يحرم من النكاح	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٢٨	فصل لا ينكح من يملكها او بعضها	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٣٤	فصل يحرم على المسلم نكاح من لا كتاب لها	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٤١	باب نكاح المشرک	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٤٧	فصل المم وحقه اكثر من ربع	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٥٣	فصل المماثما اثبتت النفقة	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٥٤	باب الخيار والاعفاء ونكاح العبد	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٤٤	فصل خيار الخلف على الفور	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٧٠	فصل الفسخ بالقول لا يحتاج الى المرافعة	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٧١	فصل يلزم الولد اعفاء الاب والاميراد	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٧٢	فصل السيد باذنه في نكاح عبده الخ	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٨١	كتاب المصداق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٨٩	فصل نكحنا بجزا ومرا مفضو	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٩٤	فصل اذا قالك ربي علة الخ	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٤٩٩	فصل من مثل ما يرغب في شها	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٥٠٢	فصل الفقرة قبل وطئ منها الخ	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٥١٠	فصل لطلاقه قبل وطئ شقة	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٥١٢	فصل اخلفا في قدوم الخ	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٥١٤	فصل ولية المرأة سنة	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٥٢٢	كتاب القسم والنسوة	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٥٣٢	فصل طهر المار انك نسوة	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٥٣٤	كتاب الخلع	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق
٥٤٥	فصل الفقرة بلغة طلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق	٥٥٩	فصل يصح الاستناد في الطلاق